المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي- تيسمسيلت
معهد العلوم القانونية والإدارية
قسم العلوم السياسية

الموضوع:

الحكم الراشد كآلية لتفعيل التنمية المحلية في الجزائر

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: **إدارة محلية**

من إعداد الطلبة:

✓ مادي إبراهيم
✓ راوي عبد القادر

تحت إشراف الأستاذ:
غانس محمد

لجنة المناقشة:

الأستاذ :زيتوني محمد .....رئيسا

الأستاذ غانس محمد.....مشرفا ومقررا

الأستاذ :قوق علي .....عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018م

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

وعملا لقوله تعالى: " لئن شكرتم لأزيدنكم ".

الحمد لله رب العالمين، وإله الأولين والآخرين، وصلاة الله على خاتم أنبياءه

ورسله سيدنا محمد وأله الطاهرين وصحابته أجمعين، ورحمة الله ومغفرته

للتابعين بإحسان إلى يوم الدين.

نشكر الله عز وجل ونحمده حمدا كثيرا مباركا على هذه النعمة الطيبة والنافعة،

نعمة العلم والبصير.

ثم لا يسعنا من هذا المقام إلا أن نتوجه بالشكر الجزيل

إلى من كان نعم الموجه والمشرف والمحفز الأستاذ غانس محمد

الذي لم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته.

كما نتقدم بالشكر و التقدير إلى كل أساذتنا في معهد العلوم السياسية الذين كانوا المثال الحق

على طلاب العلم و كانوا شمعة تنير لنا دربنا في مسيرتنا خلال السنوات الخمس .

وفي الأخير نرجو من المولى عزوجل أن يتقبل هذا العمل المتواضع خالصا

لوجهه الكريم وأن ينفعنا بما علمنا إنه على كل شيء قدير

الإهداء

باسمه بدأت، وبه استعنت، وعليه توكلت، وعلى نعمه شكرت، وبحمده ختمت، وعلى خير خلقه صليت، هو الله الصمد الواحد الأحد، الذي أنار عقلي بوهج العلم وبه أضيء دربي.

قال تعالى: "وبالوالدين إحسانا"

إلى ذلك القلب الدافئ إلى تلك الابتسامة الصادقة.

إلى تلك الدمعة الحارقة التي تسكب فرحا بنجاحي

إلى من تساندني في أحزاني وأفراحي إلى نبض الحياة

إلى كل الأمل والحب والألم والتي أسأل الله أن يبارك في عمرها أمي الحنونة

إلى الذي كابد الحياة وهو صابر وصامت ومبتسم ليضيء لي دربي إلى الشمعة التي تحترق لتضيء لنا طريقا كله نور وفرح والدي العزيز أطال الله عمره.

الى من تحلو بالإخاء و تميزو بالوفاء ودعمهم لي في دروب الحياة الصعبة إخوتي

إلى الزوجة الكريمة وإبنتي الحنونة ملاك وإبنتي الغالية شهيناز هاجر

الى كل الاهل والاقارب وكل افراد العائلة من قريب اومن بعيد

و إلى كل زملاي في الدراسة بدون إستثناء.

إلى كل من عرفني بهم القدر وكان لي معهم في كل مكان ذكرى

إلى كل من سقط سهوا من قلمي، إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي

إبراهيم

الإهداء

إلى من ربياني صغيرا

نبع الحنان أمي رحمها الله و اسكنها الجنة و رمز العطاء أبي

إلى من هم براعم ورياحين حياتي الزوجة العزيزة و الابن الغالي , و إخوتي وأصدقائي ,

و زملائي في الدراسة و العمل.

إلى فريق الأساتذة الأفاضل الذين مهدوا لنا الطريق وأناروا لنا شموع العلم.

إلى كل من تجمعني بهم صلة الرحم والصداقة وتسعهم ذاكرتي, ولم يخطهم قلمي.

عبد القادر

الملخص :

ارتبطت عملية تحقيق الحكم الراشد في الجزائر بمسألة التنمية وبالتحديد التنمية المحلية، حيث أن أي دولة من الدول حتى تقوم بمواجهة التحولات السياسية والاقتصادية الحاصلة في العالم لابد من توافر مبادئ الحكم الراشد التي يقوم عليها إلا أنه لابد من توافر نظام إداري وحكومي لا مركزي حتى يكون من السهل تحقيق مبادئ الحكم الراشد.

وقد تم توسيع نطاق مشاركة المواطنين في عملية الحكم وقلص دور الدولة ومنحت مؤسسات لجملتمع المدني والقطاع الخاص دوار كبيرا في عملية التنمية، وقد تطرق البنك الدولي لموضوع التنمية في العالم تحت العديد من المسميات، كذلك فإن ترشيد الإدارة المحلية له دور كبير في تحقيق التنمية الوطنية ، ويكون كل ذلك عن طريق إشراك المواطن الذي يعتبر أساسيا مهما في عملية التنمية المحلية وكونه قريبا من الإدارة وجزء أسياسيا من عملية التنمية.

ومن خلال كل ما تطرقنا له في دراستنا توصلنا إلى أن للجزائر الكثير من مقومات التنمية فإذا قامت بوضع استراتيجيات قوية ومدروسة ومبنية على أسس علمية فإنها ستحقق تنمية فعالة في كل مجالاتها إلا أننا نحتاج إلى الإرادة السياسية الصادقة والقوية ونحتاج إلى تفعيل الرقابة على كل المشاريع التنموية.

الكلمات المفتاحية:

الحكم الراشد –التنمية المحلية.

Abstract:

issue of process of achieving good governance in Algeria has been linked to the of the countries in order to development, namely, local development,where a country is one transformations taking place in the world. The principles of face the political and economic government system is governance are essential, but a decentralized administrative and good It is easy to achieve the principles of good governance necessary.

the role of the state, articipation of citizens in the governance process has been expanded The the private sector have been given a major role in has been reduced civil society institutions and process. The World Bank has addressed the subject of development in the development plays a major role in world under many names. The rationalization of local administration All this is done through the involvement of the citizen . who is. achieving national development , development and being close to the considered to be an essential element in the process of local the development process administration and an Asian part of

has many all that we have addressed in our study, we have concluded that Algeria Through scientifically based strategies it will elements of development . If it develops strong, studied and in all its fields, but we need a strong and honest political achieve effective development administration.

Keywords: good governance - local development.

فهرس المحتويات:

اهداء

تشكرات

ملخص الدراسة

مقدمة.....أ

تمهيد الفصل.....12

الفصل الأول : التأصيل المفاهيمي للحكم الراشد و التنمية المحلية .....13.....

المبحث الأول : الإطار النظري للحكم الراشد .....13.....

المطلب الأول : سيرة المصطلح و أسباب ظهوره .....13.....

أولا : نشأة الحكم الراشد .....13.....

ثانيا: أسباب ظهور مفهوم الحكم الراشد .....14.....

المطلب الثاني : تعريف الحكم الراشد و أبعاده .....18.....

أولا :تعريف الحكم الراشد .....18.....

أ : التعريف اللغوي للحكم الراشد .....19.....

ب: التعريف الاصطلاحي للحكم الراشد .....20.....

ثانيا : أبعاد الحكم الراشد: .....29.....

المطلب الثالث : معايير و مؤشرات قياس الحكم الراشد .....32.....

أولا : معايير الحكم الراشد .....32.....

ثانيا : مؤشرات الحكم الراشد .....38.....

فهرس المحتويات

ثالثا :الأطراف المساهمة في الحكم الراشد : .....41.....

المبحث الثاني: الإطار النظري للتنمية المحلية .....43.....

المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية .....43.....

أولا: تعريف التنمية .....43.....

ثانيا: ماهية التنمية المحلية .....45.....

أ –نشأة وتطور التنمية المحلية .....45.....

ب –تعريف التنمية المحلية: .....46.....

المطلب الثاني: خصائص ومقومات التنمية المحلية .....47.....

أولا:خصائص التنمية المحلية .....47.....

ثانيا: مقومات التنمية المحلية .....48.....

المطلب الثالث: أبعاد وأهداف التنمية المحلية: .....50.....

أولا: أبعاد التنمية المحلية .....50.....

ثانيا: أهداف التنمية المحلية .....51.....

المبحث الثالث: إشكالية العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية .....52.....

المطلب الأول: الحكم الراشد كمقاربة للتنمية .....52.....

المطلب الثاني: طبيعة العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية .....55.....

المطلب الثالث: مرتكزات العلاقة بين الحكم الراشد وتنمية حقيقية .....57.....

خلاصة الفصل:.....61

تمهيد الفصل.....63

الفصل الثاني : إستراتجية تفعيل الحكم الراشد في الجزائر .....64.....

المبحث الأول: آليات تطبيق الحكم الراشد في الجزائر .....64.....

المطلب الأول: معيار إبداء الرأي والمساءلة .....64.....

فهرس المحتويات

المطلب الثاني: معيار الاستقرار وفعالية أداء الحكومة 66

المطلب الثالث: سيادة القانون 70

المبحث الثاني: آليات إرساء مبادئ الحكم الراشد في الجزائر 71

المطلب الأول: إشكالات الحكم الراشد 72

المطلب الثاني: تحديات بناء الحكم الراشد في الجزائر 78

المطلب الثالث: عناصر قيام مقاربة للحكم الراشد 80

المبحث الثالث: الإصلاحات التي قامت بها الدولة في ظل تبني سياسية الحكم الراشد 82

المطلب الأول: الإصلاح السياسي. 84

المطلب الثاني : الإصلاح الإداري و المالي في الجزائر 86

المطلب الثالث : الإصلاح الاقتصادي و الإجتماعي 89

خلاصة الفصل:..... 92

تمهيد الفصل..... 94

الفصل الثالث : واقع الحكم الراشد و التنمية الح.ليةفي الجزائر 95

المبحث الأول: واقع الحكم الراشد في الجزائر 95

المطلب الأول: مؤشر الاستقرار السياسي 95

المطلب الثاني: مؤشر فعالية الحكومة 98

المطلب الثالث: مؤشر مكافحة الفساد 100

المبحث الثاني: طبيعة العوامل الحكم الراشد في الجزائر 104

المطلب الأول: تفعيل دور القطاع العام 104

المطلب الثاني: تأسيس البيئة الملائمة للقطاع الخاص 107

المطلب الثالث: تأسيس المجتمع المدني الفاعل 111

المبحث الثالث: واقع التنمية المحلية في الجزائر وأليات تفعيلها 113

فهرس المحتويات

المطلب الأول: دور الولاية و البلدية في مجال التنمية المحلية .....113.....

المطلب الثاني: التنمية المحلية عن طريق الحكم المحلي الرشيد .....121.....

المطلب الثالث: التنمية المحلية عن طريق المشاركة المجتمعية .....124.....

خلاصة الفصل:.....127

خاتمة.....129

قائمة المراجع.....133

فهرس الأشكال.....143

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	أبعاد الحكم الراشد	31
02	معايير الحكم الراشد	37
03	فواعل الحكم الراشد	43
04	التكامل بين الدولة، القطاع الخاص، والمجتمع المدني	122

مقدمـــــــــــــــــــــــــة :

يعتبر مصطلح الحكم الراشد من المصطلحات التي شهدت اهتماما و تزايدا نهاية القرن العشرين و بداية القرن الواحد و العشرين ، حيث شاع الاستخدام المكثف لهذا المصطلح الذي يعبر عن حسن الإدارة و جدية أسلوب الحكم لإدارة شؤون المجتمع بما يجعل هذا الأخير متقدما و متطورا بمشاركة جميع أفراده و برضاهم و ممارسة السلطة السياسية و الاقتصادية و الإدارية لإدارة الدولة على كافة المستويات كما يشمل على الآليات و الإجراءات و المؤسسات التي يسير عبرها الأفراد و المجموعات مصالحهم و يمارسون حقوقهم القانونية،و أثناء ذلك يعمل الحكم الراشد على تخصيص الثروات و إدارتها لتلبية الحاجات الجماعية و حرصه على توفير الخدمة الاجتماعية و الحاجات الأساسية (السكن ، الأمن الغذائي ، الصحة و العدالة ...) كما يمكن قياسه بمدى نوعية أسلوب التنظيم و الإدارة، باعتباره آلية من آليات التسيير و الإصلاح خاصة على مستوى الشأن المحلي كونه يخص كل القضايا التي ترتبط بصفة مباشرة بالمعيش اليومي للمواطن و تدبير الخدمة العامة المختلفة.

كما عرف موضوع الحكم الراشد استخداما واسعا من طرف الجهات الحكومية و المنظمات الدولية و الإقليمي، و أصبح شرطا أساسيا و جوهريا للنهوض بالتنمية و أداة فعالة لمواجهة التحديات التي تواجه الدولة و المجتمع في ظل عجز أنظمة الحكم التي أثبتت النتائج فشلها و ذلك لما يوفره من بيئة ملائمة و سليمة عن طريق آليات سياسية و سيادة القانون ،الشفافية و المسائلة و المشاركة...الخ، فهو عملية تتكيف مع المعطيات المتجددة التي يوفرها المجتمع الدولي الناتجة عن العولمة و ما خلفته من أثار سياسية و اقتصادية و اجتماعية.

تعتبر الدول العربية من الدول التي احتل الحكم الراشد فيها رأس الأولويات، و الجزائر واحدة من الدول العربية التي وعت بأهمية الحكم الراشد في ترشيد سياستها في تحقيق التنمية بمختلف جوانبها الوطنية و المحلية ، فقد شهدت هياكل الدولة إصلاحات مست كافة الميادين الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية ....الخ و بالتالي لا تستقيم تنمية حقيقية و متوازنة في دولة من الدول بدون تحقيق أسس و مبادئ يرتكز عليها الحكم الراشد ، و الجزائر في هذا الشأن تسيير نحو استكمال مشاريع التنمية بكل أبعادها

أولا: إشكالية البحث:

إلى أي مدى يساهم الحكم الراشد في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر؟

وينبثق عن السؤال الرئيسي التساؤلات التالية:

- ماهو مفهوم الحكم الراشد و التنمية المحلية ؟

- ماهي العوامل و المرتكزات التي يقوم عليها الحكم الراشد لتفعيل التنمية المحلية ؟

- ماهي مكانة التنمية المحلية في مبادئ و أهداف الحكم الراشد ؟

- كيف يساهم الحكم الراشد في تطوير التنمية المحلية؟

- ماهي متطلبات و شروط تطبيق الحكم الراشد على المستوى المحلي ليساهم في تحقيق التنمية المحلية؟

ثانيا: فرضيات الدراسة:

*للإجابة على الأسئلة المطروحة أعلاه يمكن صياغة الفرضية التالية:

للحكم الراشد دور مهم في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر.

و يندرج عنها الفرضيات الفرعية التالية:

-للحكم الراشد دور هام في تفعيل التنمية المحلية ، فكلما زادت قوته و تطبيقه كلما زادت فرص نجاح التنمية المحلية

-الحكم الراشد أحد آليات تفعيل التنمية في بعديها الوطني و المحلي.

- يعتبر الحكم الراشد درعا واقيا لنجاح البرامج التنموية حيث يضمن نجاحها و استمرارها.

-إن تحقيق هدف التنمية في الجزائر مرهون بتطبيق معايير و مقومات الحكم الراشد على المستوى المحلي.

أسباب اختيار الموضوع: ثالثا:

1- أسباب موضوعية:

- تتعلق بتفشي العديد من مظاهر الحكم السيئ على المستوى المحلي في الجزائر على رأسها ضعف الشفافية و غياب الرقابة الفعالة و استفحال ظاهرة الفساد ، ما أدى إلى تفاقم مشكلات التنمية المحلية و معاناة المواطنين في مختلف الأقاليم و الجهات ، و هو ما استدعى البحث عن نظام حكم راشد يستجيب لاحتياجات جميع شرائح المجتمع .

- إظهار مكانة الحكم الراشد في تحقيق التنمية و إثراء الدراسة المتعلقة به .

2-أسباب ذاتية:

- حيوية و تجدد و جاذبية موضوع التنمية المحلية و الحكم الراشد.

- الرغبة على الإطلاع و التعمق لهذا النوع من الأبحاث.

رابعا:أهمية الموضوع:

تتمثل أهمية الموضوع في مجموعة من الاعتبارات على النحو التالي:

من الناحية العلمية :

- يعتبر الحكم الراشد من الموضوعات البحثية المستحدثة في حقل التنظيم السياسي و الإداري التي تستحق الاهتمام و الدراسة.

- يعد المفهوم أحد أدوات الإصلاح الإداري و السياسي الذي تتطلع إليه العديد من الدول يهدف إلى تحسين و تفعيل التنمية المحلية .

-كون أن موضوع التنمية المحلية من المواضيع الحديثة محل الدراسة من قبل جل الباحثين و الدارسين و هذا ما يجعلها جديرة بالدراسة.

من الناحية العملية:

- توضيح أهمية تطبيق الحكم الراشد و الفوائد التي يمكن تحقيقها جراء تطبيق هذا المفهوم على المستوى المحلي في الجزائر ، بما يساهم من تكريس الشفافية و توفير متطلبات المساءلة و المحاسبة في تسيير الشأن المحلي.

- إبراز أهمية الحكم الراشد و دوره في تحقيق التنمية بإعتباره عنصر فعال يساهم بدرجة كبيرة في تحقيق التنمية الشاملة.

- التطرق إلى أهم العراقيل التي ساهمت في عرقلة مسيرة التنمية المحلية في الجزائر.

خامسا:أهداف الموضوع :

- محاولة إثراء المجال المعرفي لموضوع الحكم الراشد بالدراسة و التحليل دون الاقتصار عن الإطار المفاهيمي.

- تحديد الدور الذي يلعبه الحكم الراشد في عملية التنمية المحلية في الجزائر.

- تقديم رؤية مستقبلية لدور الحكم الراشد من أجل تحقيق أهداف التنمية المحلية.

- البحث في موضوع التنمية و علاقتها بالبعد السياسي للرشادة الذي يكمن في ضرورة تفعيل الديمقراطية التي تعتبر شرطا أساسي لتجسيد الحكم الراشد في الجزائر.

- البحث في مقومات التنمية من خلال التركيز على العوامل الدافعة للتنمية في أبعادها الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية بالتركيز على الحكم الراشد في الجزائر.

سادسا: **الصعوبات:**

من أهم الصعوبات التي واجهتنا عند إعداد هذا البحث نذكر مايلي :

- قلة المراجع المتمثلة أساسا في الكتب العلمية و المتعلقة بموضوع البحث و هذا لسببين :

-1 حداثة موضوع الحكم الراشد و التنمية المحلية بصفة عامة و محدودية الدراسات العلمية في ذلك .

-2 قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع عن التجربة الجزائرية.

-3 قلة المراجع الكافية بالنسبة للمتغير الأول (الحكم الراشد) مما استلزم التنقل إلى الولايات المجاورة.

سابعا:الدراسات السابقة :

إن للدراسات السابقة من الأهمية الكافية لكي يهتم بها أي باحث و ذلك أنها تساعده في توفير الكثير من المعلومات ابتدءا من الإطار النظري مرورا بمنهج الدراسة و وقوفا عند مختلف الصعوبات التي اعترتها ة التي تمكن الباحث من الاستفادة منها في جميع مراحل بحثه ، كما يمكن لنتائج الدراسات السابقة أن تكون كمنطلق حقيقي لدراسات أخرى

1. شعبان فرج، " الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر: دراسة حالة الجزائر "2000-2010" أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، سنة 2011-2012.

الإشكالية الرئيسية : **إلى أي مدى** يساهم الالتزام بمبادئ الحكم الراشد في إدارة وتوجيه الإنفاق العام بصورة صحيحة بما يحقق رشادته، وكيف يمكن أن يساعد أيضا في التخفيف من حدة الفقر؟

حيث تطرق الباحث في موضوعه لأهم دوافع الأخذ بنظام الحكم الراشد في ظل التغيرات الدولية والعالمية وأيضا في ظل تسارع العولمة و كذلك حاول الإلمام بأهم آليات مؤشرات الحكم الراشد من وجهة نظر البنك الدولي، كما تطرق أيضا إلى العلاقة بين المركزية والحكم المحلي كأداة للمشاركة في تفعيل الحكم الراشد وأشار كذلك إلى واقع الحكم الراشد في الجزائر من خلال قراءة المؤشرات وفق بيانات البنك الدولي والمتمثلة في التمثيل و المساءلة و الاستقرار السياسي إضافة إلى غياب العنف.

2. دراسة للأستاذين : الأخضر عزي ، غالم جلطي بعنوان : قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد التجربة الجزائرية، مقال في مجلة الدراسات الإستراتيجية، العدد 1، دار الخلدونية، الجزائر، 2006.

حيث تناول مفهوم الحكم الراشد ودوره في تفعيل التنمية المحلية ثم تطرق إلى إشكالية الدولة والحكم في الجزائر وآليات ترسيخ الديمقراطية بإنشاء التعددية الحزبية ثم تناول الدور الجديد للدولة هو محاربة الفقر

والفساد، وركزت الخاتمة على ضرورة إقامة دولة القانون وزيادة الشفافية لتكريس الديمقراطية وتعزيز الحكم الراشد كدعامة رئيسية لتحقيق التنمية الشاملة.

3. مذكرة ماستر ، عبد الحق حملاوي ، تحت عنوان" الآليات السياسية لتحقيق التنمية الإقتصادية في الدول العربية من منظور الحكم الراشد –تجربة الجزائر 2007/1999 " جامعة محمد خيثر بسكرة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 2013/2012.

الإشكالية الرئيسية التي إنطلق منها الباحث هي إلى أي مدى إستطاعت الدول العربية تطبيق الآليات السياسية للحكم الراشد من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية.

تعالج هذه الدراسة إمكانية النهوض بإدارة شؤون الحكم في الدول العربية و تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق تجسيد مجموعة من الآليات السياسية كالمشاركة ، الشفافية ، المساءلة ، حكم القانون ..الخ ، وذلك من منظور تطبيق الحكم الراشد الذي يعبر عن حسن الإدارة و جدية أسلوب الحكم في التعامل مع المجتمع و أفراده على أساس الحوار بين الحاكم و المحكوم ، كما يعني إدارة موارد الدولة سواء اقتصادية ، اجتماعية ، سياسية ...الخ ، وفقا لأحكام القانون و بما يضمن حقوق الأفراد و المصلحة العامة ، كما تقف هذه الدراسة على واقع الأداء التنموي في الجزائر و جهود الدولة في ترسيخ آليات الحكم الراشد ، وأهم المعوقات التي تواجه هذه الأخيرة ، و أهم المتطلبات لتجاوزها من أجل ضمان أداء تنموي فعال يحقق التنمية الاقتصادية المستدامة.

4. دراسة حسن عبد القادر، الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة تلمسان،2012 . .

الإشكالية التي إنطلق منها الباحث هي مامدى مساهمة الحكم الراشد في النهوض بنظام الإدارة المحلية في الجزائر و تحقيق التنمية المحلية ؟ أما الفرضية الرئيسية يرتبط تحقيق التنمية المحلية بمدى تقبل الوحدات الإقليمية لآليات الحكم الراشد وتفعيله.

الهدف من هذه الدراسة هو بحث إمكانية النهوض بنظام الإدارة المحلية وتحقيق التنمية المحلية عن طريق تجسيد مبادئ الحكم الراشد ، بإعتبارها أدوات المراقبة والمحاسبة وآليات فعالة لإتخاذ القرارات التي تؤثر في حياة الأفراد ، من خلال الوقوف على جهود الدولة الجزائرية في إدارة شؤون الدولة والمجتمع مما يؤدي إلى تفعيل السياسات التنموية وتكريس الديمقراطية التشاركية لضمان استدامة التنمية الشاملة.

5. ورقة بحثية ، حسين عبد القادر ،تحت عنوان" الديمقراطية التشاركية كمدخل لتحقيق التنمية المحلية (قراءة في قانون البلدية الجديد 10/11)"، مخبر تسيير الجماعات المحلية و دورها في تحقيق التنمية ، جامعة البليدة 2.

تعتبر الديمقراطية التشاركية آلية فعالة لتحقيق التنمية المحلية و هذا ما ركزت عليه جملة من الإصلاحات سواء من خلال قانون البلدية و الولاية ، والتي تقتضي إشراك فواعل الحكم الراشد (المجتمع المدني و القطاع الخاص) لما لها من دور كبير في تحقيق التنمية المحلية التي تعتبر عماد التنمية الوطنية الشاملة ، و بالتالي الاتجاه الى ترشيد الحكم على المستوى المحلي الذي يؤكد على الطبيعة السياسية و البعد الإداري لأسلوب الحكم ، كما انه يركز على العمليات التي تتم من خلالها صنع القرارات العامة لتحقيق التنمية .

سابعا: الإطار الزماني و المكاني:

1-الإطارالزمني:تراوحت فترة الدراسة من 2011 إلى غاية 2016 باعتبارها شهدت عدة إصلاحات.

2- الإطار المكاني: يقتصر موضوع الدراسة على معالجة دور الحكم الراشد في الجزائر بشكل عام و دوره في عملية تفعيل التنمية المحلية بشكل خاص، حيث يتم إبرازه كعنصر لابد منه لكل عملية تنموية.

ثامنا: المناهج المستخدمة:

-1 الإطار المنهجي:

تقتضي دراسة هذا البحث الاستعانة بالعديد من المناهج العلمية يتقدمها منهج دراسة الحالة لكونه سيسلط الضوء على دراسة نموذج العلاقة التفاعلية بين الحكم الراشد و التنمية المحلية في الجزائر.

-منهج دراسة الحالة:

يتم الاستعانة بمنهج دراسة الحالة بهدف التعرف على وضعية وحدة معينة و بطريقة تفصيلية دقيقة و هو المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة ، سواء كانت فردا أو مؤسسة أو وحدة او نظاما اجتماعيا وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع

المراحل التي مرة بها و ذلك بقصد الوصول إلى تعميمات متعلقة بالوحدة المدروسة و بغيرها من الوحدات المشابهة ، و إبراز الارتباطات و العلاقات السببية أو الوظيفية بين أجزاء الظاهرة ، لا يكتفي هذا المنهج بالوصف الظاهري أو الخارجي للموقف أو الوحدة كما يركز على الموقف الكلي و ينظر إلى الجزيئات من حيث علاقاتها بالكل الذي يحتويها على أساس أن الجزيئات هي جانب من مظاهر الحقيقة الكلية و اعتمدنا على هذا المنهج في الدراسة لتحليل مفهوم الحكم الراشد بإسقاطه على الدولة الجزائرية خاصة على الصعيد المحلي ،لفهم العلاقة بين الفواعل الأساسية في ترشد الحكم و دوره في تفعيل التنمية المحلية.

-المنهج الوصفي:

هو أسلوب من أساليب التحليل المركز على معلومات كافية و دقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد ، أو فترة من فترات زمنية معلومة ، و ذلك من أجل الحصول على نتائج علمية ، ثم تفسيرها بطريقة موضوعية ، بما ينسجم مع معطيات الفعلية للظاهرة.

-المنهج التاريخي:

الذي لا يكتفي بسرد الواقع وتكديسها،ولكنه يقدم تصورا للظروف والمحيط الذي يتحكم في ميلاد الظواهر واندثارها على اعتبار أن الدراسة تناولت في الجزء الأول الحكم الراشد و التنمية المحلية في الجزائر مستعينا بالمنهج التاريخي للتحليل السياسي كونه يعد مصدر لتزويد علماء السياسة بالأدلة المثبة أو المنفية لمنطق النظرية،إضافة إلى أنه يسمح لنا بفهم الحاضر، أو على الأقل هو أداة أساسية للوصول إلى فهم المتغيرات بالأوضاع القائمة ،كما يهدف هذا المنهج إلى إعادة بناء الماضي بدراسة الأحداث الماضية، وذلك من خلال التطرق إلى مراحل تطور مفهومي الحكم الراشد والتنمية المحلية.

-2 الإطار النظري : اقتضت طبيعة الدراسة باستخدام بعض الإقترابات المستخدمة في حقل العلوم السياسية والملائمة لإشكالية البحث وهي:

أ-المقاربة النسقية النظمية :

وقد جاء هذا الاقتراب ليتجاوز مسألة التركيز على أداء النظام السياسي لوحده، بل ليشمل كيفية وآلية تعاطي هذا النظام مع كل المؤسسات الأخرى المتواجدة في محيط الدولة،وكما هو معلوم أن المعادلة الحديثة لتسيير دواليب الحكم تقوم على مجموعة من الفواعل والتي يصطلح عليها بمكونات الدولة ومن ضمنها : القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام الخاصة سواء الرسمية أو غير الرسمية، والمنظمات

الدولية غير الحكومية...الخ ولا يمكن الحكم على رشادة الحكم إلاّ من خلال تعاطي وتعامل هذه المؤسسات والفواعل مع بعضها البعض.

وهذا انطلاقا من أن تحقيق معادلة الحكم الرشيد في أي نظام سياسي في العالم لابد أن تمر بعدة مراحل، بداية بالمدخلات والمطالب الواردة على النظام ثم عملية تحويل تلك المطالب إلى مخرجات وآثار ثم رد فعل البيئة المحيطة ليتم إعادة التغذية العكسية من جديد وهكذا وبطبيعة الحال فإنّ أي خلل أو تلاعب بمسار تلك المدخلات أو تحريفها سوف يعطل من وتيرة تحقيق الحكم الرشيد، ولهذا يتضح جليا مدى أهمية هذا الاقتراب في تحليل موضوع الحكم الرشيد والموضوعات المرتبطة به كالإصلاح والتنمية.

ب– الاقتراب المؤسسي :

على اعتبار أنه يقوم بتحليل الظواهر بشكل عميق ومن مختلف الجوانب، والاهتمام بالجانب الرسمي وغير الرسمي للمؤسسات، وذلك للتعرف على دور المؤسسات في عملية التنمية المح لية وكيفية احتكامها لقيم الحكم الراشد، فالمقترب المؤسسي يكون من خلال قياس المؤسسات الفاعلة.

ج–الإقتراب القانوني :

من خلال العودة إلى النصوص القانونية و الدستورية المؤسسة و المؤطرة لعمل المؤسسات بهدف معرفة المساحة المتاحة لكل مؤسسة في عملية التنمية المحلية والحكم الراشد مع الواقع العملي.

مصطلحات الدراسة:

الحكم الراشد : هو الحكم الذي يعزز و يدعم و يصون رفاه الإنسان و يقوم على توسيع قدرات البشر و خياراتهم و فرصهم و حرياتهم الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية ، و يسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلا كاملا و تكون مسؤولة أمامه لضمان مصالح جميع أفراد الشعب.

التنمية المحلية: هي تلك العمليات التي توجد بين جهود الأهالي والسلطات الحكومية،لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية،وتحقيقا لتكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدم القومي،وتقوم هذه العمليات على عاملين أساسين هما:مساهم الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة في تحسين مستوى معيشتهم وكذلك توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة والمساعدة الذاتية والمساعدة بين عناصر المجتمع،وجعل هذه العناصر أكثر فاعلية.

تاسعا: تقسيم الدراسة:

لدراسة موضوع الحكم الراشد و دوره في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر، قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول،تسبقهم في ذلك مقدمة و تليهم خاتمة.

يتناول الفصل الأول الإطار المفاهيمي للحكم الراشد و التنمية المحلية فتطرق المبحث الأول إلى الإطار النظري للحكم الراشد و تطرق المبحث الثاني إلى الإطار النظري للتنمية المحلية و خصص المبحث الثالث إلى العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية.

أما في الفصل الثاني خصصناه لإ ستراتجية تفعيل الحكم الراشد في الجزائر بدءا بالمبحث الأول وهو آليات تطبيق الحكم الراشد في الجزائر وخصصنا المبحث الثاني إلى كيفيات إرساء مبادئ الحكم الراشد في الجزائر أما المبحث الثالث تطرقنا إلى الإصلاحات التي قامت بها الدولة في ظل تبني سياسية الحكم الراشد.

أما الفصل الثالث تناولنا فيه واقع الحكم الراشد و التنمية الحظليةفي الجزائر،خصصنا المبحث الأول لواقع الحكم الراشد في الجزائ أما المبحث الثاني تطرقنا لفواعل الحكم الراشد في الجزائر وخصصنا المبحث الثالث لواقع التنمية المحلية في الجزائر وأليات تفعيلها.

تمـــهيد:

تعتبر مناقشة و تحديد المفاهيم و ضبطها من القضايا المهمة و الضرورية خاصة و أن معظمها لا يزال يثير الكثير من الجدل بين الباحثين و المفكرين في مجال ا العلوم السياسية و العلوم الاجتماعية بصفة عامة ،كما تعتبر محاولة ضبط المفاهيم الخطوة الأولى و المفتاحية التي من خلالها يتم الولوج في عالم البحث ،لأن تحديد هذه المفاهيم يساهم إلى حد كبير في معرفة الجوانب الأساسية للظاهرة و التركيز عليها أثناء الدراسة مما يعطي للدراسة طابع الشمول و الإلمام ، وقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث حيث سنحاول من خلال هذا الفصل ضبط أهم المفاهيم التي تمثل متغيرات الدراسة ، انطلاقا من البحث في ماهية الحكم الراشد بإبراز دوافع و أسباب ظهوره و كذا تطوره التاريخي و إبراز خصائصه ومؤشراته بينما جاء المبحث الثاني ليصف الإطار النظري للتنمية المحلية والذي بدوره نتعرض للعناصر التالية: تعريف التنمية المحلية والمفاهيم المشابهة لها مجالات التنمية المحلية و مقوماتها وفي المبحث الثالث تطرقنا لإبراز العلاقة بين المفهومين.

المبحث الأول : الإطار النظري للحكم الراشد

المطلب الأول : سيرة المصطلح و أسباب ظهوره

أولا : نشأة الحكم الراشد

لاشك في أن كل مصطلح في جميع العلوم لديه تاريخه الخاص و أسبابه للظهور ، و هذا ينطق على مصطلح الحكم الراشد الذي خصصنا هذا المبحث لسيرته و نشأته.

استخدم مصطلح الحكم لأول مرة في القرن 13 في فرنسا حيث استخدم اللفظ الفرنسي **goverenance** كمرادف لمصطلح الحكومة ، ثم كمصطلح قانوني سنة 1978، ليستعمل في نطاق واسع معبرا عن تكاليف التسيير ، و في بداية الثمانينات استخدم من طرف المنظمات المالية الدولية و خاصة من قبل البنك الدولي ، إلا ان الأستاذين " جيمس مارش" و "جوهان اولسن" استخدما هذا المصطلح في ميدان العلوم السياسية و هذا عندما نشرا كتاب يحمل عنوان" إعادة إكتشاف الهيئات" الذي نشر عام1989 في الولايات المتحدة الأمريكية و تسأل من خلاله الباحثان عن كيفية تحديث المنظمات و تكييف الإستراتجية الجديدة طبقا لتوازن القوى الحاصل في تلك الفترة و ربط ذلك كله برشادة الحكم . [1]

وبناء على هذا الأساس من الممكن إن يعود أصل الكلمة إلى اللغة الفرنسية ، و لكن ظهر المصطلح بشكله المعاصر عندما أحياه البنك الدولي في تقريره حول التنمية في إفريقيا جنوب الصحراء سنة 1989، حيث طرح المفهوم كمقاربة تحمل البعد السياسي و المؤسسي لإستراتجيات التنمية و سياسات التعديل الهيكلي ، و مبادئ الحكم الراشد الشفافية ،المساءلة ، مكافحة الفساد ، احترام حقوق الإنسان و تقليص دور الدولة ، وهذه المقاربة لم تقتصر على البنك الدولي و انما امتدت لتصبح على رأس أجندات مؤسسات التنمية الدولية الأخرى مثل صندوق النقد الدولي ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و لجنة المساعدة من أجل التنمية التابعة لمنظمة التعاون و التنمية الإقتصادية.[2]

و سرعان ما شاع استخدام هذا المفهوم في حقبة التسعينات ، و ارتبط بعدد من المناهج الأخرى كالعولمة و التحول الديمقراطي و الخوصصة و المجتمع المدني ، ومن هنا ظهرت دعوة الهيئات المانحة كالبنك الدولي ،

---

1 محمد غربي وآخرون ،**التحولات السياسية وإشكالية التنمية**،(الجزائر:ابن النديم للنشر والتوزيع،2014)،ص130.

2 عبد القادر حسين.**الحكم الراشد في الجزائر و إشكالية التنمية** ، مذكرة ماجستير،(جامعة تلمسان :كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2012)،ص23.

وصندوق النقد الدولي لدول النامية بإحداث تغييرات جوهرية في هياكلها السياسية و الاقتصادية و إعادة صياغة أطر الحكم فيها ، كشرط لتحقيق التنمية و امتدت مناقشة الحكم الراشد من مؤسسات الدولة إلى مؤسسات القطاع الخاص الذي شمل قطاع التجارة و البنوك و الصناعة وغيرها ، ولقد مهد هذا الاهتمام الواسع بمفهوم الحكم الراشد الطريق لتطور أدبياته بسرعة ، فمع نهاية التسعينات من القرن العشرين برز هناك العديد من التعاريف الخاصة بالمفهوم على غرار طرح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1997 الذي يهدف الى تغيير دور الدولة،والاعتراف بدور الفاعلين المتعددين و التوجه الفعال نحو التعامل في إطار المشاركة و الشراكة مع قضايا و تحديات التنمية.[1]

و على اثر هذا التطور تشكل مدخل جديد للحكم الراشد أكثر اتساع من مداخل البنك الدولي ، يرتكز على تبني أنماط من علاقات القوى السياسية و الاقتصادية ، ذات إطار أكثر تفاعلا و تكاملا بين كافة شركاء التنمية ، و في إطار هذا المدخل الواسع تجاوز مفهوم الحكم الراشد كونه أداة لمحاربة الفساد المالي الإداري فقط ، ليشمل محاربة الفساد السياسي و دعم المشاركة السياسية .

وبعد هذا التحول التدريجي للمفهوم الحكم الراشد حدث هناك تحولا واسعا على المستوى العالمي، وعلى نطاقات و مستويات مختلفة شملت الشركات و المؤسسات ، في سنة 2000 تم إضافة بعد جديدا للحكم الراشد و هو القدرة على التنبؤ ، حيث قدم هذا الاخير في ضوء الأزمات المالية ،في نهاية التسعينات من القرن الماضي الأخير الذي أدى إلى ضرورة إدخال تحسينات في إدارة الدولة وإدارة شؤون المجتمع .

ثانيا: أسباب ظهور مفهوم الحكم الراشد

إن الإخفاقات في تنفيذ السياسات التنموية التي اقترحتها المؤسسات المالية الدولية أدت إلى انعكاسات سلبية على هذه المجتمعات مما أدى كذلك إلى وجود عدم الرضا من طرف مجموعات المجتمع المدني ، و فرض إصلاحات سياسية و اقتصادية من طرف هذه المؤسسات الدولية و هذا مادفع بالعديد من الدول النامية الى محاولة تطبيق الأسلوب الديمقراطي في الحكم و محاولة تجسيد الحكم الراشد من اجل تحقيق الفعالية و الفاعلية في تجسيد الشؤون العامة ، و عليه يمكن حصرا لأسباب الأساسية لظهور مفهوم الحكم الراشد في أسباب سياسية و اقتصادية اجتماعية .

---

1 مصعب عرباوي ،**واقع الحكم الراشد في الدول العربية دراسة تحليلية و في المؤشرات السياسية و الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماستر، (جامعة بسكرة:كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2015)،ص ص13-14.

أ-أسباب سياسية :

-1 النمو الكبير لأجهزة البيروقراطية و الإدارة العامة ، و ترهل الإدارة و تقادمها ، و إزدياد العجز في الميزانيات و ارتفاع المديونية و انخفاض الإنتاجية حيث تستعمل الدولة كمكان لتقاسم و توزيع المغانم على حساب الاقتصاد الوطني ، مع عدم محاولة الأجهزة الحكومية التكيف مع المطلبات المتغيرة و المتسارعة للمجتمعات المتقدمة.[1]

-2 إرجاع الصعوبات التي تواجه مسألة التنمية في إفريقيا عامة الى أزمة الحكم ما أدى الى تقديم مجموعة من المبادئ نؤسس لمفهوم الحكم الراشد مثل الشفافية ، المساءلة ، حكم القانون ، تليها تقليص دور الدولة و خفض النفقات العامة.[2]

- 3 خصوصية المنطقة العربية بالمقارنة مع بقية المناطق في العالم حيث إن إدارة الحكم أضعف في هذه المنطقة من كل مناطق العالم الأخرى و هذا ما بينته دراسة البنك الدولي و تقرير التنمية الإنسانية العربية .

-4 غياب دولة المواطن و مفهوم المواطنة حيث إن طبيعة الدولة و شرعيتها لا تقومان على تعاقد بين الحكام و المحكومين يتأسس على المواطنة و الحقوق و الواجبات ، وهذا ما يؤدي الى غياب الحقوق الأساسية للمواطن و قيام الدولة على أسس العصبيات و التضامنيات القبلية و الطائفية و الجهوية و الدينية و غيرها، مما سبب أزمة شرعية لكثير من هذه الأنظمة و يحرم المواطنين من حقوقهم ، تقدم الدولة خدمات و كأنها هبات ممنوحة من الحاكم و ليست حقوق للمواطن.[3]

- 5 ضعف بنية المؤسسات السياسية و الإدارية ، و غياب أو ضعف نظم الحساسية و المساءلة في نظم الحكم فيها الكثير من شخصنه السلطة ، و عدم الفصل بين العام و الخاص.

-.6 عدم الاستقرار السياسي حيث تعاني معظم دول العالم الثالث من شدة وطأة الصراعات الداخلية ، حيث تنتج هذه الصراعات عن أزمات اقتصادية و تدهور الوضعية الاجتماعية و الفتن الطائفية،إلا ان العامل الأساسي الذي أثر على استقرار الدول هو عدم فسح الأنظمة الحاكمة المجال لمجتمعاتها المدنية من

1 كريم حسن ،**مفهوم الحكم الصالح**،(بيروت:مركز دراسات البحوث العربية،2013)،ص96.

2 عيسو فهيم، **اشكالية العلاقة بين التنمية و الحكم الراشد في الجزائر (2011-2016)**،مذكرة ماجستير،(جامعة بجاية :كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2017)،ص.43.

3 عبد القادر حسين ،**مرجع سابق**،ص19.

أجل المشاركة في الحكم و إختيار من يمثلهم داخل المجالس الشعبية و كذلك انتهاكات حقوق الإنسان و عرقلة تطوير منظومة القيم الديمقراطية مثل المشاركة و الانتخابات ،التداول السلمي للسلطة.[1]

-7 نهاية الحرب الباردة و تزايد الاهتمام الدولي لمكافحة الفساد ، حيث حضي هذا الأمر باهتمام واسع من قبل الدول المانحة والدول المتلقية نظرا لبداية زوال الخطوط الفاصلة بين الشؤون الداخليةو و الخارجية.

- 8 سيادة نمط الدولة الأمنية التي تتبع سياسة الاحتواء القمعي، و تضبط حركة المجتمع المدني، و تصادر استقلالية النقابات و الأحزاب من خلال آليات الترهيب و آلية الضبط و السيطرة مع استمرار دور متناقض لسياسات الاحتواء الاجتماعي.

- 9 فشل دور الدولة و يتضح ذلك من خلال عجزها على تلبية حاجيات مواطنيها ، و فشلها في الوفاء بوعودها خاصة في قارة إفريقيا ، و العديد من البلدان النامية الأخرى قد تجدها عاجزة على أن تكون المحرك الرئيسي للتنمية ن كما فشلت في تحقيق السلم و الحفاظ على النظام العام و حماية الممتلكات العمومية ، هذا ما أدى إلى ظهور عامل عدم الثقة اتجاه المؤسسات الوطنية[2].

-10 إرجاع لعصلوابت لي تل توله جة لأسم التنمية ي ف إفريقيا ة ماء إ ل أز ة م الحلئم ام أدى إ ل ة قتديم مجموعة من المبادئ تؤسس لمفهوم الحكم الراشد مثل الشلففية ، السماءة ل ،حكم للقانون ، احترام قحوق الإنسان ،تليها دور الدولة وخفض النلقفت العامة اللامركزية.[3]

ب أسباب اقتصادية:

-1 سيادة نمط الدولة الريعية أو شبه الريعية التي تعتمد على موارد أولية أو مصادر تأتي من الخارج ، أو تعتمد على الطلب الخارجي لسلعة أساسية مثل النفط الخام او تعتمد على السياحة و تحويلات العاملين بالخارج ، و القروض و الاستثمارات الأجنبية ، وهذا ما أدى الى أن تكون الدولة معنية أساسا بالتوزيع و بإعادة التوزيع دون ان تكون مهتمة بالإنتاج ، كما هو الحال لدى العديد من الدول النفطية الغنية.[4]

1مصعب عرباوي ،**مرجع سابق** ،ص15.

2عائشة تقية،**اهمية الحكم الراشد في تفعيل الأداء داخل الجماعات المحلية في الجزائر 2004-2014 دراسة حالة بلدية درين** ، مذكرة ماستر ، (جامعة خميس مليانة :كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2015)،ص11.

3 فهيم عيسو ، **مرجع سابق** ، ص 44.

4 عبد القادر حسين ، **مرجع سابق** ،ص 21.

- 2 فشل الدولة و عجزها على أن تكون المحرك الرئيسي لتنمية ، حيث تتعايش مع حالة استثنائية من العجز التنموي و الإخفاق الوطني خاصة مع تزايد و تفشي ظاهرة الفساد بكل أنواعه و هذا نتيجة لغياب آليات المحاسبة و المساءلة في تسير أمور الدولة.

- 3 ارتفاع المديونية الخارجية التي من شأنها أن تعكس على الأزمات المالية للدول النامية ، و زيادة ارتفاع مستويات الفقر و ضعف القدرة الشرائية و تدهور ميزان المدفوعات و عولمة الآليات و الأفكار الاقتصادية ما أدى إلى تزايد دور القطاع الخاص[1].

- 4 ظهور فكرة بديلة تدعو إلى إنسحاب الدولة إلى أقصى حد ممكن ، و ترك عمليات التنمية لآليات السوق ، و المنافسة و ثم التركيز على الإنتاجية الربحية و تقليص حجم الدولة عبر الخصخصة ، لكن هذه الخطة لم تؤدي إلى نتائج مرضية في الكثير من الدول النامية ، و كان لها نتائج اجتماعية سلبية عطلت حتى النمو الاقتصادي.

- 5الإنتقال من التركيز على الدولة و التنمية إلى الاهتمام أكثر بانتقال الأنظمة التسلطية في القارة الإفريقية إلى أنظمة تأخذ بنظام التعددية الحزبية و الديمقراطية الليبرالية ، حيث اعتبرت هذه الأخيرة كشرط لإصلاح الاقتصادي و الوصول إلى التنمية ، بالإضافة إلى الحكم الراشد الذي يجمع بين المضمون السياسي المؤسساتي و الاقتصادي[2] .

ج أسباب اجتماعية:

-1 تدهور عدالة توزيع الدخل و الثروة مما يقلل من الكفاءة المجتمعية و يعطل فرص التنمية و يوطد الفساد على وجه الخصوص من أسس سوء الحكم من خلال قيام علاقة بين السلطة السياسية و الثروة بحيث تصبح غاية الحكم ضمان مصالح القلة المهيمنة على مقاليد السلطة و الثروة و ليس الصالح العام ، الأمر الذي ينعكس على تهميش الغالبية أو إقصاءها[3].

- 2 إذا كان ظهور الحكم الراشد في الدول الغربية هو نتيجة لتدخل الدولة الراعية المستمرة في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية ، فإن ظهوره في الدول النامي ة يعود إلى فشل الدولة و عدم قدرتها على تلبية

4 فهيم عيسو ، **مرجع سابق** ، ص 44.

2 عبد القادر حسين ، **مرجع سابق**،ص21.

3 عائشة تقية، **مرجع سابق**، ص12.

حاجيات مواطنيها و الوفاء بوعودها ، فلقد أصبح عجزها مؤكد في تحقيق السلم و الأمن و حماية الممتلكات و الحفاظ على النظام العام ، وهكذا أصبحت هذه الأنظمة توصف بالتسلط و الفساد.

- 3 الإنفجار السكاني و بروز الزيادات الضخمة في عدد السكان ، وما تفرضه هذه الزيادات من زيادة موازية في الحاجات و المتطلبات المختلفة مما استدعى إحداث تطوير في نظم الإدارة المحلية لدول المتقدمة و النامية على حد سواء.

-4 الثورة الحضرية و تتمثل في الإتجاه الواضح نحو حياة المدينة و الهجرة من الريف و القرية إلى المدينة .

و من هنا فقد طرحت فكرة الحكم الراشد كحل لهذه المعضلة التي عانت منها هذه الدول بحيث أصبحت كمحدد و مدخل جديد و أساسي لتحقيق التنمية ، التي تركز على منظومة القيم لتحقيق الأمن و التعاون وفتح المجال للمشاركة أمام أطراف المجتمع المدني و القطاع الخاص في إتخاذ القرارات و رسم السياسات و تنفيذها ، و حماية حقوق الإنسان وفق مؤسسي يكفل تلك الحقوق ، ووجود علاقة سلبية على مدار العقود الحديثة بين المساعدات و النمو ، حيث أن بعض المجتمعات تلقت الكثير من المساعدات الدولية إلا أن مستوى النمو ينخفض بإستمرار ، الأمر الذي دفع ببعض المؤسسات الدولية مثل لبنك الدولي إلى دراسة أسباب و عوامل التنمية لهذه الدول بحيث تصل إلى أن الفشل في تحقيق التنمية ليست الفجوة التمويلية و إنما يعود إلى الفجوة الموجودة في المؤسسات و السياسات المتبعة ، مقارنة مع الدول التي يتم تحقيق نتائج التنمية فيها.

و كنتيجة لكل هذا فقد تم التشكيك في قدرة أنماط الحكم الكلاسيكي على التكيف مع الوضع العالمي و ما يفرضه من تحديات ، وبالتالي التخلي عن التحليل الكلاسيكي للعلاقات بين السلطات و تبني طريقة حكم قائمة على فلسفة التفاعل في الأدوار بين مختلف الفواعل من مجتمع مدني و قطاع خاص و الحكومة.[1]

المطلب الثاني : تعريف الحكم الراشد

* مفهوم الحكم

يعتبر مفهوم الحكم مفهوما محايدا يعبر عن ممارسة السلطة السياسية و إدارتها لشؤون المجتمع ، و موارده و تطورها الاقتصادي و الاجتماعي ، الحكم مفهوم أوسع من الحكومة لأنه يتضمن بالإضافة إلى عمل أجهزة

1خيرة بن عبد العزيز ،**الحكم الراشد بين الفكر الغربي و الإسلامي** ، أطروحة دكتوراه ،(جامعة باتنة : كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2014) ، ص26.

الدولة الرسمية من سلطات تنفيذية و تشريعية و قضائية و إدارة عامة، عمل كل من المؤسسات غير الرسمية أو منظمات المجتمع المدني ، بالإضافة إلى القطاع الخاص .

يعبر مفهوم الحكم عن إدارة و ممارسة السلطات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية على مختلف المستويات المركزية و اللامركزية، أي الإقليمية و المحلية و مفهوم الحكم بهذا المعنى الحيادي ليس جديدا ، بل هو قديم قدم الحضارات البشرية نفسها ، هذا المفهوم يدل على الآليات و المؤسسات التي تشترك في صنع القرارات أو التأثير فيها. [1]

أ : التعريف اللغوي للحكم الراشد

- **الحكم لغتا:** وفق للمعجم الوسيط مشتقة من الفعل الثلاثي (ح ك م) أي بمعنى قضى ، و يقال : حكم له و حكم عليه ، و حكم بينهم فالحكم إذن هو القضاء بين الناس ، كما أنه يعني الرحمة و العدل أو المصلحة و هو أحد معاني الحكمة ، كما أنه نقيض الضلال و الغي و مرادف الهدى و الصواب. [2]

- جاء في لسان العرب معنى كلمة الحكم : التي وردت في القرآن الكريم : و الله سبحانه و تعالى هو **أحكم الحاكمين و هو الحكيم له الحكم** ، بمعنى هو القاضي يحكم الأشياء و يتقنها ، و قيل حكيم ذو الحكمة أي معرفة أفضل الأشياء بأفضل العلوم،و بمعنى قادر عليه. حكمت بمعنى منعت ،قيل الحاكم بين الناس ، لأنه يمنع الظالم عن الظلم .

- بينما كلمة رشد في لسان العرب ، من أسماء الله تعالى الرشيد : و هو أرشد الخلق إلى مصالحهم أي هداهم و دلهم عليها ، فعيل بمعنى مفعل ، وقيل : هو الذي تنساق تدبيراته إلى غاياتها على سبيل السداد من غير إشارة مشير و لا تسديد مسدد، الرشد و الرشد و الرشاد: نقيض الغي رشد الإنسان ، بالفتح ، يرشد رشدا، بالضم ، ورشيد ، بالكسر ، يرشد رشدا و رشادا فهو راشد و رشيد ، وهو نقيض الضلال ، إذا أصاب وجه الأمر و الطريق. [3]

وقد جاءت كلمة الرشد في مواضع عديدة في القران الكريم من بينها قول الله تعالى : **"إذ أوى الفتية إلى الكهف فقالوا ربنا أتنا من لدنك رحمة و هيئ لنا من أمرنا رشد** ا "(الآية 10 سورة الكهف) [4] ، وقوله

---

1 إسماعيل الشطي و آخرون ،**الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية** ، بحوث و مناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز الدراسات العربية،(بيروت :مركز الدراسات العربية،2004)، ص 96.

2 مجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط**،ط 4،(مكتبة الشروق الدولية،2004)، ص 190.

3جمال الدين محمد بن مكرم ،**لسان العرب**،مجلد 6(بيروت : دار صادر)، ص 157.

4 **سورة الكهف**، الآية 10.

تعالى و هو يخاطب الأوصياء على اليتامى " **وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح فإن آنستم منهم رشدا فادفعوا إليهم أموالهم و لا تأكلوها إسرافا و بدارا أن يكبروا ومن كان غنيا فليستعفف و من كان فقيرا فليأكل بالمعروف فإذا دفعتم إليهم أموالهم فأشهدوا عليهم و كفى بالله حسيبا** "(الآية 06 سورة النساء) أي إذا تناهى إلى قناعتكم أن هؤلاء اليتامى قد توفرت فيهم الإمكانيات الضبط و حفظ الأموال و حسن التصرف فيها في أوجه الصلاح و السداد فيمكنكم أن تعطوهم إياها.[1]

وفي الحديث: عليكم بسنتي و سنة الخلفاء الراشدين من بعدي، الراشد اسم فاعل رشد يرشد رشدا، و أرشدته أنا، يريد بالراشدين أبا بكر و عمر و عثمان و عليا، رحمة الله عليهم و رضوانه.

و الحكم الرشيد بمعنى العقل و الحكمة و بدمجها يصبح المؤدي التسيير العقلاني و الحكيم للموارد المختلفة للدولة.

– وجاء في معجم مقاييس اللغة أيضا الرشد : بمعنى الاستقامة على طريق الحق مع تصلب فيه، الرشيد من صفات الله تعالى : الهادي إلى سواء الصراط ، و الذي حسن تقديره فيما قدر[2].

و يعني الحكم أيضا العلم العميق بالقواعد القانونية و تفسيرها مما يبين أن المعيار في الحكم هو إعمال القواعد القانونية و تفسيرها ، و الحكومة هي الهيئة الحاكمة و الأصل في الحكومة هو الرد عن الظلم و إقامة العدل ، و الحاكم هو من نصب للحكم بين الناس و يستلزم التنصيب من قبل أفراد آخرين.

وقد كان العرب في الجاهلية تنعت شيخ القبيلة بالحكيم لأنه المدبر و الرشد لهم في مختلف أمور حياتهم ، و يساعده في هذه الإدارة مجلس كبار الشيوخ الذين جربوا الحياة بكل معانيها ، كتمتعهم بعلم الفراسة و الذكاء الحاد ، و لذلك نجد أن العديد من الأنظمة في العالم تعتمد في أنظمتها نظام الغرفتين.[3]

ب: التعريف الاصطلاحي للحكم الراشد

في البداية يجب أن نشير إلى كثرة المصطلحات و المفاهيم القريبة أو المتشابكة مع الحكم الراشد ، بحيث لم يتم التوافق على مفهوم واحد و عبر الكثير من الكتاب و الباحثين ،إضافة إلى بعض المؤسسات و المنظمات الدولية و كذلك الندوات العالمية و الإقليمية عنه و وصفوه بالعديد من المصطلحات التي تؤدي في النهاية إلى نفس المضمون ، و هذه المصطلحات هي الحكم الراشد ، و الحكم السديد ، و الحكم الصالح و السليم

---

1 **سورة النساء** ، الآية 06.

2أحمد بن فارس بن زكريا الرازي ، **معجم مقاييس اللغة**،(بيروت:دار الكتب العلمية ،2008)،ص467.

3 فريد ابراداش ، **الحكم الراشد في الجزائر في ظل الحزب الواحد و التعددية الحزبية** ، أطروحة دكتوراه ، (جامعة الجزائر :كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 2014)، ص43.

، الحكمانية، و الحكامة، إدارة شؤون المجتمع و الدولة ، فهذه المفاهيم و المصطلحات توصلنا إلى نفس الغرض و الأبعاد و المضامين المطلوبة .

هناك العديد من التعريفات التي تخص مصطلح الحكم الراشد و يتم تعرفنه انطلاقا من عدة اعتبارات و رؤى تختلف من باحث إلى أخر أو من مؤسسة لأخرى ، وهذا حسب توجهات كل منها ، لذلك ليس هناك إجماع على المعنى المقصود به ومن أجل توضيح ذلك نركز على أهم التعريفات المقدمة:

1- تعريف البنك الدولي : تتمحور اليوم المهمة الأساسية للبنك الدولي الذي أنشأ بموجب اتفاقية "بريتن وودز"عام 1944 لمحاربة الفقر و الفساد و أعداد و تدريب الكوادر الإدارية و متابعة الأهداف الإنمائية، و قد البنك الدولي من أوائل المؤسسات الدولية التي تناولت موضوع الحكم الراشد لأول مرة سنة 1989[12] حيث عرفه بأنه "أسلوب ممارسة القوة في إدارة الموارد الإقتصادية و الإجتماعية للبلاد من أجل التنمية ، أي أنه أسلوب و طريقة ممارسة القوة في إدارة الموارد الاقتصادية و الاجتماعية ، و هو في هذه الجزئية يكاد يقترب من تعريف عالم السياسة الأمريكي **دايفيد ايستون** لعلم السياسة (**التوزيع السلطوي للقيم**) حيث يتضمن كلاهما ممارسة السلطة أو القوة في توزيع القيم ، استخدم **ايستون** السلطة في تعريفه بينما البنك الدولي حرص على استخدام كلمة القوة (**تشمل السلطة و النفوذ**) و تعبر أيضا عن الأساليب الرسمية و غير الرسمية في الإدارة و الحكم و التالي تسمح بوجود أدوار فاعلين رسميين و غير رسميين،[2] و ينطلق البنك الدولي من فكرة تطوير المؤسسات "مجموعة القواعد الرسمية وغيرالرسمية و سلوكيات الأفراد و المنظمات و يتضمن العمليات و المؤسسات التي تمارس من خلالها السلطة في بلد ما ، معتمدة في ذلك على التسيير الحسن للمؤسسات و إختيار السياسات و تنسيقها ، من أجل تقديم خدمات جيدة و فعالة "،و عليه يتضمن هذا التعريف:

- العملية التي يتم من خلالها إختيار الحكومات وكذا مساءلتها و مراقبتها و تغييرها.
- قدرات الحكومة لإدارة الموارد و تموين الخدمات بفعالية،وصياغة تشريعات جديدة.
- احترام المؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية و الاجتماعية.

1عبد القادر حسين ، **مرجع سابق** ، ص 25.

2 ابتسام بكوش ، **الحكم الراشد و دوره في تحقيق التنمية المستدامة – حالة الجزائر** ، مذكرة ماستر ، (جامعة تلمسان:كلية العلوم الاقتصادية ، 2016)، ص24.

الحكم الراشد أساس لخلق و إدامة البيئة للتنمية التي تتسم بالقوة و العدالة , مثلما هي مكملة أساسية للسياسات الاقتصادية المجدية عن طريق تفصيل فكرة تطوير الإدارة و ضرورة الإصلاحات القانونية و الزاميتها و إشراك اكبر قدر من المستفيدين و المتأثرين بتصميم و تنفيذ المشاريع , لكي لا تحد من إدامتها و استمراره.[1]

2- **تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** :فقد ورد انه ممارسة السلطة السياسية و الاقتصادية و الإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات من خلال آليات و عمليات و مؤسسات تتيح للأفراد و الجماعات تحقيق مصالحهم و يمارسون حقوقهم القانونية و يوقونهم بال التزاماتهم و يقبلون الوساطة لحل خلافاتهم عرف الحكم الراشد بأنه ذلك الحكم القائم على المشاركة و الشفافية و المساءلة و دعم سيادة القانون . و يضمن هذا النوع من الحكم وضع أولويات السياسة و الاجتماعية و الاقتصادية حسب احتياجات الأغلبية المطلقة في المجتمع , كما يضمن التعبير عن أكثر الأفراد فقر و ضعف هند اتخاذ القرار حول تخصيص موارد التنمية.[2]

3- **تعريف تقرير التنمية الإنسانية العربية** : وهذا العام (2002) فان الحكم الراشد: "هو الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم و خياراتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلا كاملا وتكون مسؤولة أمامه لضمان مصالح جميع أفراد الشعب لاسيما بالنسبة لأكثر أفراد المجتمع فقرا. وتعرف منظمة الشفافية الدولية الحكم الرشيد بأنه هو الغاية الحاصلة من تكاتف جهود كل من الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني ومختلف المواطنين في مكافحة ظاهرة الفساد بداية من جمع المعلومات وتحليلها ونشرها لزيادة الوعي العام حول الظاهرة وخلق آليات تمكن هذه الأطراف من القضاء على الظاهرة أو على الأقل التقليص منها.[3]

---

1 مصعب عرباوي ، **مرجع سابق** ، ص09.

2 الناصر بوطيب ، بوحنية قوي ، الإصلاحات السياسية و إشكالية بناء الحكم الراشد في الدول المغاربية ،**مجلة الابحاث و الدراسات** ،العدد ،ورقلة ،ديسمبر2014،ص60.

3 الأخضر عزي ، غالم جلطي ، **قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد التجربة الجزائرية** ، **مجلة الدراسات الإستراتيجية** ، ع 1، دار الخلدونية ، الجزائر،2006موقع:www.ululimsania.net/a34 :http.htm// تاريخ الإطلاع (2019/03/17)

4-تعريف الوكالة الكندية للتنمية الدولية:

تعرف الوكالة الكندية للتنمية الدولية الحكم الراشد على أنه :" الطريقة التي من خلالها تسيير الموارد الاجتماعية والاقتصادية للبلد، أي استعمال وتطبيق السلطة من طرف مختلف الفاعلين في الحكومة بطريقة فعالة ومستقيمة، عادلة، شفافة متضمنة روح المسؤولية" حيث أن الدراسات حول الحكم الراشد تمس عدد كبير من المجالات المختلفة.

إذا فإن الحكم الراشد يتحقق من خلال الإدارة الشفافة والقابلة للمحاسبة الموارد البؤرية، الاقتصادية والمالية لفرض التنمية المنصفة والمستمرة وذلك ضمن نطاق بيئة سياسية ومؤسساتية تحترم حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية وحكم القانون.

5-تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:

تم تعريف الحكم الراشد في اجتماع اللجنة الوزارية للمنظمة الذي عقد في باريس / مارس 1996 بأنه يشمل مجموعة العلاقات بين الحكومة والمواطنين سواء كأفراد أو تجزئة من المؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، ويؤكد التعريف على أن المفهوم لا يركز فقط على فاعلية المؤسسات وإنما يمتد إلى القيم التي تحتويها هذه المؤسسات مثل المساءلة والرقابة والتراهة ، من هنا يتضح أن الحكم الراشد يتضمن التفاعلات ضمن الهياكل والعمليات والتقاليد التي تحدد كيفية ممارسة السلطة وكيفية اتخاذ القرارات، لذا فهي تتعلق بالعلاقات الاجتماعية والمساءلة والرقابة والديمقراطية، إذ لها الدور الأساسي في الربط بين القطاعات ونقل المعلومات بينها.[1]

إن الحكم الراشد حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عبارة عن قيم تضبط ممارسة السلطة السياسية باتجاه تنموي يلتزم بتحقيق العدالة الاجتماعية، تحديد الحد الأدنى المستوى المعيشة، تطوير موارد الدولة ونموها، تنمية طويلة الأمد على أجيال متعددة (تنمية مستدامة)، التراهة والمساءلة بواسطة الناس واحترام المصلحة العامة.

1 ابتسام بكوش ، **مرجع سابق** ،ص46.

6-تعريف لجنة الحكم العالمية:

في تقريرها سنة 1995 عرفت الحكم الراشد بأنه مختلف العمليات التي يسير بها الأفراد والمؤسسات العمومية والخاصة شؤونهم المشتركة وفقا لها، فهو عملية متواصلة للتعاون والتلاؤم بين مصالح متضاربة ومتعددة وهو يستبعد الهيئات الرسمية والأنظمة المزودة بالسلطات التنفيذية كما يستبعد بنفس الكيفية الاتفاقات اللاشكلية التي ترتبط بها الشعوب والهيئات وكذلك تلك التي ترى أن إبرامها يحقق مصلحتها.[1]

إن التعريف يركز على نسيج العلاقات الذي تربط مختلف القواعد من أجل تسيير شؤونهم المشتركة مبرزا التمييز الذي يصنعه الحكم الراشد من خلال التوفيق وجمع مختلف الأطراف رغم تضارب مصالحهم وذلك بفضل التعاون والمشاركة.

ويطرح برنامج إدارة الحكم في الدول العربية تعريفا أكثر شمولية لمفهوم الحكم الصالح إذ يعرفه بأنه إدارة الحكم التي تعزز وتدعم وتصون رفاهية الإنسان وتوسع قدراته و خياراته وفرصه وحرياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بإشراك مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص وتحكم ممارسة السلطة فيه بواسطة مجموعة من المؤسسات التي تمثل الشعب تمثيلا كاملا وتهدف إلى تحقيق التقدم والتنمية عن طريق تركيز الأولويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية على إجماع بمجتمعي واسع النطاق يضمن إشراك الفئات الأشد فقرا وضعفا في عملية صنع القرار.

أما برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، فيعرفه على أنه تطبيق للتسيير الفعال و حكمانية ديمقراطية تشاركية و يجرنا هذا التعريف إلى ربط عدة أبعاد مختلفة بمصطلح الحكم الراشد ، و التي سأتطرق إليها لاحقا كالبعد السياسي، و البعد الاقتصادي و الاجتماعي و البعد التقني الإداري .

فالحكم الراشد يقوم على تكامل عمل الدول بكامل مؤسساتها ، و القطاع الخاص وكذا مؤسسات المجتمع المدني ، و يخص هذا المجتمع في الحقيقة دول العالم الثالث، ذلك لأنه ظهر كمنتج غربي موجه هذه الدول ، لأنها حسبه تعاني من اختلالات في التسيير و الإشراف على شؤون الحكم ، و بالتالي لابد لها من إصلاح يقوم على مبادئ تراها الدول الغربية و على رأسها الولايات المتحدة أصلح لتسيير الحكم ، إلا أن هذا المفهوم لا يستند إلى معايير موضوعية ، كما أنه لا يأخذ واقع دول العالم الثالث بعين الاعتبار ، لأنه قدم جاهز التطبيق بما يخدم مصالح الدول الكبرى فهو يتميز بالذاتية وعدم الحياد ، لأنه بني على أساس أن النظام

1 زهير عبد الكريم كايد، **الحكمانية، قضايا وتطبيقات**،(القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003)، ص 10.

الرأسمالي الحر هو النموذج المثالي و بالتالي يعتبر الأخذ به هو الإصلاح و التخلي عنه هو الفساد ، بينما الأمر يختلف عن ذلك تماما إذ ما أخذنا بعين الاعتبار واقع المجتمعات النامية و حضاراتها و مقوماتها المادية و الروحية .

❖ **التعاريف المقدمة من قبل بعض الباحثين:**

كما اختلف تناول مفهوم الحكم الرشيد من مفكر لآخر, وعلى سبيل المثال، في عام 2004 صرح الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان في مقال له نشر بعنوان Good Gouvernance and theM DGs على أن "الحكم الرشيد يعتبر العامل الوحيد والأكثر أهمية في القضاء على الفقر وتعزيز التنمية ".

وأكد على أن تطبيق الحكم الرشيد لا يتأتى دون إعداد بيئة مناسبة لاحتضانه وذلك من خلال معاونة جميع الأطراف و المؤسسات الخاصة و العامة, و الهيئات القانونية واللجان المركزية ومؤسسات السلطة لتحقيق ذلك(UNESCAP, 2004).

أما رئيس الوزراء الماليزي صانع النهضة الماليزية بين عامي 1981 و2003, **مهاتير محمد** فقد عرف الحكم الرشيد على أنه فلسفة تجمع بين التسيير بشفافية واشتراك المواطن في إدارة الشؤون الدولية والمجتمعية و يشمل على الحكم بأمانة وعدل ولمدة زمنية محددة هدفها الصالح العام وتحقيق التنمية للمواطنين ، كما ركز على أن الحكم الرشيد يتحقق بثلاث معايير مهمة لا يمكن الاستغناء عنها : الشفافية والأمانة و العدالة. [1]

•**تعريف باكناسكو و لوكاليس Bagnasco et legelles**:الذي يرى أن الحكم الراشد هو ذاك النمط من الحكم الذي يسعى إلى تنسيق الأعوان و الجماعات الاجتماعية للوصول إلى الأهداف الخاصة المناقشة و المعرفة بصفة جماعية في محيط و فضاءات غير مؤكدة و مجزأة .[2]

أما تعريف براند W . Brand فيرى أنه مجموع مختلف الطرق أو الأساليب التي يقوم بها الأفراد والمؤسسات العمومية بتسيير أعمالهم بطريقة مستمرة يطبعها التعاون و التوفيق بين المصالح المختلفة ، كما يندرج هذا الحكم في المؤسسات الرسمية و الأنظمة المزودة بالصلاحيات التنفيذية و الترتيبات و التعديلات الرسمية التي

1 الأخضر عزي، غائم جلطي،" قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد" "إسقاط على تجربة الجزائر"، **مجلة العلوم الإنسانية**، ع 21 ،مارس 2005.

2 يوسف ازروال، **الحكم الراشد بين الأسس النظرية و آليات التطبيق دراسة في واقع التجربة الجزارية**، رسالة ماجستير ،(جامعة باتنة :كلية الحقوق،2009)،ص36.

على أساسها يكون الشعب و هذه المؤسسات قد وقعت بصفة وفاقية لخدمة مصالحها الع امة و خدمة للمجتمع.

كما نجد **مارتن بوس** "Maarten Boos":اعتمد على عنصر التفاعل بين الحكومة والمجتمع المدني الذي اعتبره أسلوب يهتم بالأنظمة التي تشكل مجموعة من المبادئ أساسية لتنظيم الحياة العامة وما تحتويه من مؤسسات إقتصادية أو إجتماعية.

- أما **هيرمنت لسنهانس** "HermatElsenhans " فيرى أن الحكم الراشد أدارة تفاعلات حكومية والغير الرسمية بين مختلف العناصر من الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني[1].
- Marcou et Thiebault:فيعرفان الحكم الراشد بأنه :" الأشكال الجديدة الفعالة بين القطاعات الحكومية والتي من خلالها يكون الأعوان الخواص وكذا المنظمات الحكومية والجماعات أو التجمعات الخاصة بالمواطنين أو أشكال أخرى من الأعوان يأخذون بعين الاعتبار المشاركة والمساهمة في تشكيل السياسة،حيث يعطيان أهمية كبيرة لمشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني مع الدولة في صياغة السياسات.[2]
- وعرف "**Francois Xavier Marien**" الحكم الراشد بأنه:" يتعلق بشكل جديد من التسيير الفعال ، بحيث أن الأعوان من كل طبيعة كانت وكذلك المؤسسات العمومية تشارك بعضها البعض وتجعل مواردها بصفة مشتركة وكل خبراتها وقدراتها وكذلك مشاريعها لتخلق تحالفا جديدا للفعل القائم على التقاسم المسؤوليات " حيث يعطي أهمية كبيرة لعنصر المشاركة بغية تحقيق الأهداف بغض النظر عن أطرافها[3].

- ويعرف" **Francoisascha**" الحكم الراشد بأنه اشتراك المؤسسات السياسية الفاعلين الاجتماعيين والقطاع الخاص مع بعضها البعض وتجعل مواردها وبصفة المشتركة وكل خبراتها وقدراتهما وكذلك مشاريعها التحالف تحالف جديد قائم على تقاسم المسؤوليات في العملية إعداد وتنفيذ السياسات القادرة على حفاظ تماسك المجتمع.

---

1 نور الهدى عريبي ، **دور الحكم الراشد في الشأن المحلي –دراسة ميدانية ببلدية حمام الضلعة** ،مذكرة ماستر ،(جامعة المسيلة :كلية الحقوق و العلوم السياسية،2017)،ص21.

2 يوسف ازروال، **مرجع سابق** ، ص36.

3 خيرة بن عبد العزيز، **الحكم الراشد بين الفكر الغربي و الإسلامي–دراسة مقارنة**،أطروحة دكتوره،(جامعة باتنة: كلية الحقوق و العلوم السياسية ،2014)، ص 23.

و قد حاول " **R.A. Rodes** " أن يصنف التعريفات التي تتناول الحكم الراشد إلى ستة محاور يمكن تلخيصها على النحو التالي :

• **المحور الأول:** يدرس العلاقة بين آليات السوق من جانب وتدخل الحكومي من جانب آخر فيما يتعلق بتقديم الخدمات العامة ، وعادة ما يعكس هذا الاتجاه الحد من التدخل الحكومي وضغط النفقات العامة والاتجاه نحو الخصخصة ، كمؤشرات للتعبير عن التدخل الحكومة إلا عند الضرورة

المحور الثاني : يتحدث عن الحكم الراشد من خلال التركيز على المنظمات الخاصة ومنظمات الأعمال بالذات عند الحديث عن مصطلح حكومة الشركات ، في هذا السياق يركز على مطالب العملاء كما يركز على كيفية عمل النظام داخل المنظمة نحو تحقيق مصالح المنتفعين.

• **المحور الثالث** : يعبر عن اتجاه الإدارة الحكومية الجيدة والقائم على إدخال أساليب إدارةالأعمال في المنظمات العامة وإدخال قيم جديدة مثل المنافسة ، قياس الأداء ، التمكين، معاملة متلقي الخدمة.

• **المحور الرابع** : يعبر الحكم الراشد الجيد للدولة امتداد للمحور الثالث ويزيد عملية الربط بين الجوانب السياسية والإدارية وعادة ما يربط أيضا هذا المحور الأبعاد السياسية للمفهوم والمحددة في منظومة القيم الديمقراطية من جانب مؤشرات شرعية النظام والمادية من جانب أخر ويشمل هذا المحور استخدام البنك الدولي للمفهوم عام 1991 و على السياسات المرتبطة به مثل الإصلاح الإداري وتقليص حجم المؤسسات الحكومية وتشجيع الاتجاه نحو القطاع الخاص وتشجيع اللامركزية الإدارية وتعظيم دور المنظمات غير الحكومية.

• **المحور الخامس** : يعبر عن وضع وإقامة السياسات العامة وهي المحصلة للتفاعلات الرسمية و غيرالرسمية بين عدد من الفاعلين الحكومة ، القطاع الخاص ، المجتمعات المدنية على المستويين المحلي والمركزي بصفة تشاركية ، حيث لم تعد الحكومة هي الفاعل الوحيد وأن هناك مساواة في الإدارة بين الفاعلين .[1]

المحور السادس : يرى أن جوهر الحكم الراشد يتمثل في إدارة مجموعة من الشبكات المنظمة في عدد من الأجهزة والمنظمات من خلال العمل على تكامل العناصر التالية:

✓ التنسيق بين المنظمات الحكومية ومنظمات قطاع الخاص و المنظمات الغير الحكومية.

1 خيرة بن عبد العزيز، **مرجع سابق**، ص 22.

- ✓ عدم ثبات ووضوح الحدود بين أنشطة مختلفة للمنظمات.
- ✓ استناد قواعد التفاعل بين مختلف المنظمات إلى التفاوض.
- ✓ تمتع مختلف الأعضاء في هذه الشبكة بدرجة عالية من الاستقلال.
- ✓ قدرة الدولة على توجيه أعضاء الشبكة بما لها من موارد. [1]

تعريف المشرع الجزائري للحكم الراشد :

المتضمن لقانون التوجيهي للمدينة الفصل الأول /لقد ورد مصطلح الحكم الراشد في القانون رقم 06 المتعلق بالمبادئ العامة ، في مادته الثانية ، حيث عرفه بأنه "هو الحكم الذي بموجبه تكون الإدارة مهتمة بانشغالات المواطن تعمل للمصلحة العامة في إطار الشفافية ، كذلك تحدث عنه في المادة 11 من نفس القانون ، و ذلك في إطار تسير المدينة حيث تحدث عن ترقية الحكم الراشد في مجال تسيير المدن و الذي يكون عن طريق :

- تطوير أنماط التسيير العقلاني باستعمال الوسائل و الأساليب الحديثة .
- توفير تدعيم الخدمة العمومية باستعمال الوسائل و الأساليب الحديثة.
- تحسين نوعية الخدمة العمومية[2] .

ومع تعدد تعاريف الحكم الواشد ، فيمكننا القول أنه يشير إلى ممارسة السلطات السياسية والاقتصادية عبر مجموعة من الآليات والعمليات والمؤسسات الممثلة للشعب بشكل كامل والتي تضمن تعبير فئات المجتمع كافة عن مصالحها ومشاركتها في التأثير في عملية صنع القرار بما يعكس حاجاتها ومصالحها كما إنها تضمن توسيع قدرات الإنسان وحرياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية من خلال إشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص في إدارة شؤون الدولة بما يخدم الأهداف المبتغاة لعملية التنمية.

ويكفل الحكم الصالح أن توضع الأولويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية على أساس من توافق الآراء الواسع في المجتمع، والحكم الصالح يشمل الدولة ، غير أنه يتجاوزها ليضم القطاع الخاص والمجتمع المدني ، فالدولة تخلق البيئة السياسية والقانونية المواتية. والقطاع الخاص يولد الوظائف و الدخلية أما المجتمع المدني

1 زهير عبد الكريم كايد ، **مرجع سابق** ، ص11.

2 الجمهرية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، **"القانون رقم 06– 17 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة"** ،الجريدة الرسمية ، العدد 15، الجزائر ، 12 مارس 2006، ص 16.

فيسهل عملية التفاعل السياسي والاجتماعي بتعبئة الجماعات من أجل المشاركة في الأنشطة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، وبالتالي فأن التفاعل بين هذه الأطراف الثلاثة يشكل دعامة أساسية لضمان الاستقرار طويل الأمد ويعزز من فرص التنمية ويجعل الحق في التنمية مسموح به للجميع.[1]

ثانيا : أبعاد الحكم الراشد:

حسب المفاهيم التي جاءت بها المؤسسات الدولية حول الحكم الراشد من أجل ممارسة سلطة سياسية واقتصادية واجتماعية وفق آليات تسمح بتحقيق المصالح المشتركة، ومن خلال تجسيد أبعاد مختلفة وهي:

1- البعد السياسي : يتمثل هذا البعد في كيفية ممارسة السلطة السياسية بصورة مشروعة والتمثيل القانوني والشرعي للمجتمع وخلق الصلة الصحيحة وجسور التعاون بين الدولة والمجتمع المدني مما يؤدي إلى :

- ✓ (التفاعل الإيجابي بين الأطراف الفاعلة (الدولة ، القطاع الخاص والمجتمع المدني) وتعاونهم ومشاركتهم
- ✓ في خدمة الصالح العام الذي يحقق مصالح الأفراد.
- ✓ تحقيق ديمقراطية فعالة بتوفير انتخابات نزيهة ، شفافية تعددية ومشاركة سياسية واسعة النطاق.
- ✓ تمكين الأفراد من ممارسة حقوق المواطنة.

وتتوقف رشادة النظام السياسي على مدى مشروعية السلطة السياسية واحترام الحريات العامة من الرأي العام والأحزاب السياسية وحرية التعبير وإنشاء جمعيات وتقييم كفاءة وفعالية الأنظمة السياسية من خلال مبادئ الحكم الراشد وفق معيار الجودة السياسية والتي تعني:

قدرة النظام على أداء الوظائف المجتمعية ، مما يخلق رضا لدى المجتمع على السلطة دون الحاجة إلى الإكراه مما ينتج عنه استقرار سياسي ، اقتصادي واجتماعي الذي يتحقق عند الوصول إلى درجة مقبولة من النمو الاقتصادي و الرفاه بتوفير الحقوق الأساسية الإنسان والعدالة .

طبيعة العلاقة الرابطة بين النظام السياسي السلطة والوسط المجتمعي، تعبر عن مدى قبول المواطنين،فكلما زاد رضاهم يعني أن للنظام فعالية ومشروعية قانونية وبالتالي تجسيد الاستقرار بصورة شاملة. [2]

1سليم بركات، **الحكم الراشد من منظور الآلية الافريقية لتقييم من طرف النظراء** ، رسالة ماجستير ،(جامعة الجزائر :كلية الحقوق، 2008)،ص 16.

2 عبد الرزاق مقري ، **الحكم الصالح وآليات مكافحة الفساد** ، (الجزائر : دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى)، ص18.

شروط التداول على السلطة لأن عمر الحكومة والهيئات المحلية محددة بالمشاركة السياسية دستوريا ومضمون بوجود انتخابات منظمة حرة و نزيهة وتعددية.

2- البعد الاقتصادي : يبرز البعد الاقتصادي من خلال نظرة المنظمات الدولية لطبيعة العلاقة بين الحكم الراشد ومستويات الأداء الاقتصادي في سعيه إلى تحقيق أهداف واستراتيجيات التنمية الاقتصادية وذلك من خلال :

- ✓ اعتماد برامج اصلاح اقتصادية .
- ✓ محاربة مظاهر الفساد.
- ✓ تدفق المعلومات بكل شفافية عن الوضع الاقتصادي لرأي العام.
- ✓ توفير بيئة تنظيمية وتشريعية لنشاطات مختلف القطاعات.

كما يعد الحكم الراشد عامل مخفض لمخاطر الاستثمار نظرا لتدقيق المستمر للمعلومات حول البيئة الاقتصادية بكل شفافية ووضوح هذا ما يمكن من:

- ✓ تشجيع القطاع الخاص.
- ✓ وضع خطط واستراتيجيات تتناسب مع الإمكانيات المتاحة .
- ✓ فتح مجال الحريات الاقتصادية واحترام قواعد المنافسة وحرية دخول السوق.

ومن تحقيق الرشادة الاقتصادية التي تشمل أساليب وإجراءات اتخاذ القرارات من خلال التأثيرات على مختلف النشاطات الاقتصادية ، ومنه نجد أن دور الدولة يتمحور في تحقيق البعدين الاجتماعي والاقتصادي بالعمل على تحقيق النقاط التالية:

- ✓ رفع المستوى المعيشي وتحسين ظروف الحياة.
- ✓ السعي للقضاء على الفقر والإقصاء الاجتماعي.
- ✓ إصلاح الإطار التنظيمي والقانوني في المجال الاقتصادي.[1]

3- البعد الإداري:

1 بوزيد سايح ، **مرجع سابق** ، ص 142.

من المعلوم أن من أسباب ظهور فكرة الحكم الراشد ، الانتشار الواسع لظاهرة الفساد وتطور مفاهيم التسيير حيث يأخذ البعد الإداري مكانة في إستراتيجية وسياسة الحكم الراشد لارتباطه بأنظمة التسيير العقلاني والإدارة الرشيدة للموارد المتاحة من خلال :

- ✓ التوزيع العادل للموارد المالية والبشرية للمجتمع.
- ✓ القضاء على أشكال الفساد الإداري والمحسوبية .
- ✓ تطبيق اللامركزية لترشيد الإدارة العامة بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية.
- ✓ الاهتمام بالجهاز الإداري والأنظمة والقوانين المعمول بها في إدارة الشؤون والعمليات الإدارية للتأكد من مدى ملاءمتها وقدرتها.[1]

الشكل رقم :(1) يوضح أبعاد الحكم الراشد[2]

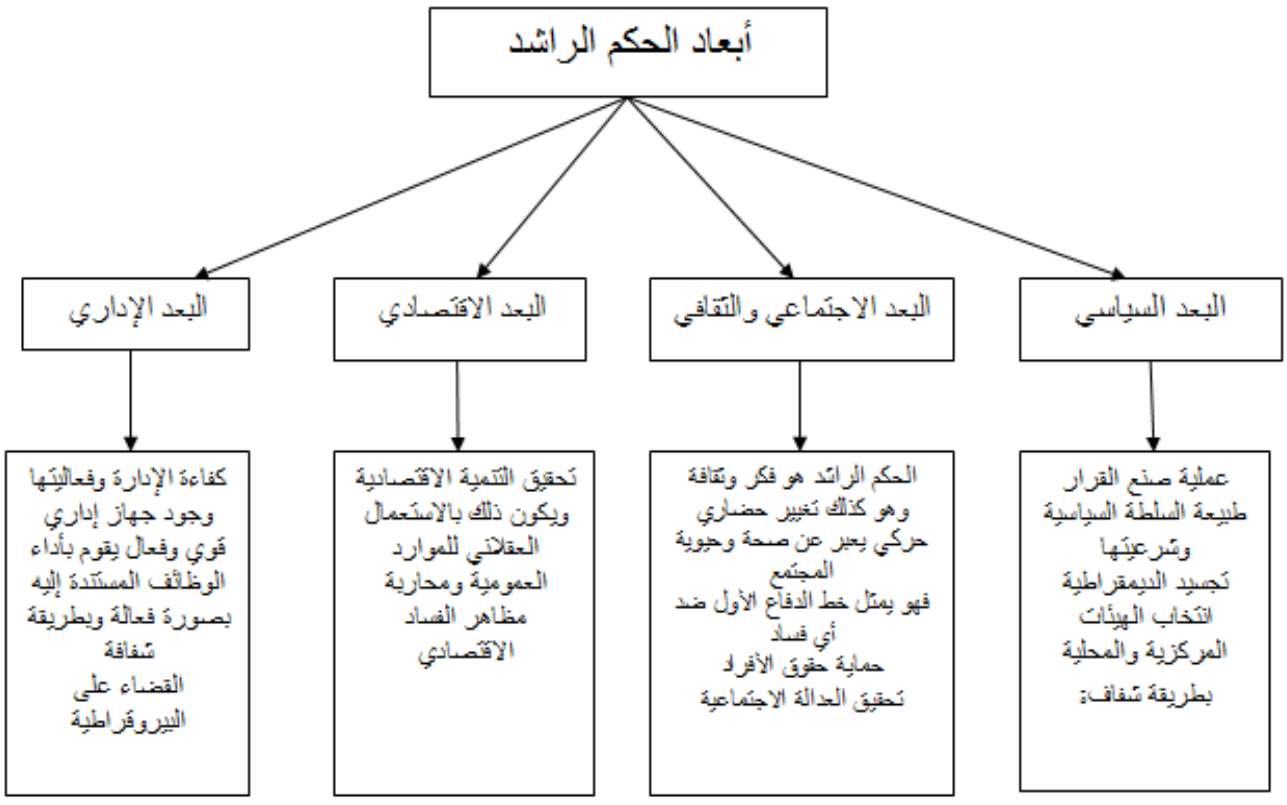

1 نسيمة عكا، **دور الحكم الراشد في التنمية** ، الملتقى الدولي حول الحكم الراشد واستراتيجيات التغير في العالم النامي، جامعة سطيف، 09/08 / أفريل 2007، ص 56.

2 زهرة هادي ، **سياسة الحكم الراشد و أثره في التنمية المحلية في الجزائر**،مذكرة الماستر ، (جامعة الجلفة: كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2018)،ص 21.

المطلب الثالث : معايير و مؤشرات قياس الحكم الراشد

أولا : معايير الحكم الراشد

يقوم الحكم الراشد على عدة معايير تختلف من بلد لآخر، فلا يمكن تعميم أسس الحكم الراشد عبر استخدام معايير موحدة نظرا لخصوصية ثقافة كل مجتمع وكذا الفوارق الموجودة في مستوى التطور الإقتصادي و الإجتماعي والسياسي بين الدول ، لهذه الأسباب ينبغي أن تتكيف هذه المعايير حسب تار يخ وتراث وثقافة ومستوى تطور هذه البلدان ، وهذا التكييف ضروري لأجل الإنتقال من مرحلة المفهوم النظري للحكم الراشد، إلى الآليات التطبيقية له.

وتتوزع هذه المعايير بين معايير سياسية واقتصادية واجتماعية وإدارية ولا تشمل أداء الحكومة ومؤسساتها فحسب، بل تشمل مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص وحتى المواطنين، كما تختلف هذه المعايير حسب إختلاف الجهات الصادرة عنها، فقد حصر البنك الدولي هذه المعايير في المحاسبة والمساءلة، الإستقرار السياسي وفعالية الحكومة، نوعية تنظيم الإقتصاد، حكم القانون والتحكيم في الفساد.

أما منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية فركزت على أربعة معايير وهي: دولة القانون، إدارة القطاع العام السيطرة على الفساد، خوض النفقات العسكرية.

أما الدراسات الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فكانت أكثر شمولا وتضمنت تسعة معايير وهي: المشاركة، حكم القانون، الشفافية، حسن الاستجابة، التوافق، المساواة، الفعالية، المساءلة، والرؤية الإستراتيجية وسيتم التركيز على هذه المعايير نظرا لشمولها.[1]

1- الشفافية

تعد من المفاهيم الإدارية الحديثة التي دعا إلى إعتمادها وتطبيقها رواد الفكر الإداري والسياسي في العملية الإدارية على جميع المستويات نظرا للفوائد التي تنجم عنها خاصة من ناحية زيادة التنافسية ومكافحة الفساد.

تعريف الشفافية:

1 كريم حسن ، " الحكم الصالح ومعاييره، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ع 309، 2004، ص.34.

الشفافية نقيض الغموض والسرية وهي تعني على مستوى الدولة والمؤسسات التابعة لها ضرورة وضوح العلاقة مع الجمهور فيما يخص إجراءات تقديم الخدمات، والإفصاح للجمهور عن السياسات العامة المتبعة خاصة السياسات المالية العامة وحساب القطاع العام وكيفية إدارة الدولة من قبل القائمين عليها بمختلف مستوياتهم، كما تعني تدفق المعلومات الإقتصادية و الإجتماعية والسياسية الشاملة في الوقت المناسب وبطريقة يمكن الاعتماد عليها .

هناك ثلاث مكونات للمعلومات الشفافة هي:

أولا: إمكانية الحصول على المعلومات أي أن تكون متاحة لجميع المواطنين.

ثانيا : أن تكون المعلومة وثيقة الصلة بالموضوع أي أن تكون متعلقة بالقضية المعنية بإصدار قرارمعني.

ثالثا: إمكانية الاعتماد على المعلومات لذلك يجب أن تكون دقيقة وحديثة وشاملة.

أهمية الشفافية:

تحظى الشفافية اليوم بأهمية وطنية ودولية تعني بها المنظمات العالمية الوطنية، فهي تعمل على تقليص الغموض وتساهم في الحد من الفساد ويمكن حصر الشفافية فيمايلي:

تحسين الشفافية هو خطوة أولى لتحسين الحكم، ومزيد من الشفافية يحرك سلسلة من ردود الفعل من بينها زيادة المساءلة التي تعمل على تحسين الأداء الحكومي، وذلك راجع لكون الحكومة تصبح تمارس أعمالها على مرأى ومسمع المواطنين (نشر كل ما يتعلق بنشاطها سواء المالي أو السياسي أو الإداري) ما يعزز من ثقتهم بها.

– تعمل الشفافية على تقليص الغموض في التشريعات والقوانين ما يحد من الفهم الخاطئ لها من طرف الموظفين واستغلالها في الحصول على مكاسب غير مشروعة.

– تساعد الشفافية على فتح قنوات الإتصال بين المواطنين وأصحاب المصالح و المسؤولين ، ما يعمل على الحد من الفساد والرشوة ويعزز المساءلة والمحاسبة.

– تساعد الشفافية على الحفاظ على المال العام وحمايته من الفساد، فحرية المعلومات في الإدارة تؤثر بشكل فعال في الحد من الإستبدادية التي تتطلبها المعاملات المبنية على الفساد.

-وجود مجتمع مدني ناضج، وحريته في تشكيل المنظمات والجمعيات والأحزاب وغيرها، إلى جانب حرية الصحافة والإعلام بمختلف أشكاله.[1]

1- كريم حسن ، **مرجع سابق**، ص35.

ويمكن القول أن لتعزيز الشفافية في أي مجتمع لا بد أن تكون نابعة من إرادة سياسة عليا، فعندما ما تكون هذه الأخيرة تعمل في مناخ يسوده الشفافية والوضوح، فإنها تسعى لأن تكون كل المستويات الأخرى تعمل في نفس المناخ.

2-المساءلة

أ- تعريفها :

ورد للمساءلة عدة تعاريف من طرف الباحثين والمتخصصين، وذلك حسب الزاوية التي ينظر إليها من طرفهم، فالمساءلة تعني التزام الدولة ومؤسساتها الحكومية بتقديم حساب عن طبيعة ممارساتها للواجبات المنوطة بها بهدف رفع كفاءتها وفعاليتها، وتقديم إجابات أو تفسيرات عن أسباب فشلها في نفس الوقت الذي تحصل فيه على الثقة عند النجاح، ويمكن تحقيق مساءلة الحكومة من خلال النظم الداخلية (المساءلة الداخلية التي تحكم سلوك مختلف الأجهزة الحكومية، وذلك لحماية المصالح العامة، كما يمكن أيضا تحقيق مساءلة الحكومة من خلال الوسائل المباشرة (المساءلة الخارجية)، ويتم ذلك بإستجواب الحكومة وأجهزتها عن تصرفاتها، وعن أدائها وعن النتائج التي تخص أفراد المجتمع.

ب- أهداف المساءلة:

مكن حصر أهداف المساءلة في النقاط الثلاثة التالية:

- المساءلة كنوع من الضمان، بحيث تشكل وسيلة يضمن المواطنون والمشرعون والرؤساء، من خلالها حسن الإلتزام بالقانون من قبل الممارسين للسلطة العامة في مجال الخدمة العامة، ومراعاة الأولويات في استغلال المصادر.[1]

- المساءلة كوسيلة للرقابة والتحكم، بحيث تشكل المساءلة إحدى آليات ضبط الأداء، لضمان حسن الاستخدام أو منع إساءة استخدام السلطة.

- المساءلة كعملية للتحسين المستمرة، فعند تحقيق الهدفين السابقين تكون المساءلة أداة لخفض السلبية في الأداء، وتخلق استعدادا مسبقا لدى المسؤولين و الموظفين.

1- كريم حسن ،**مرجع سابق**، ص.38.

- للبحث وتجنب الأعمال التي من شأنها أن تؤدي إلى تلك الأنواع من الأخطاء، وبذلك يكون مفهوم المساءلة قد توسع أكثر من معناه الجوهري المتضمن التقديم للمساءلة والمحاسبة أو إيقاع العقوبة.[1]

3- المشاركة:

تعتبر المشاركة شديدة الإرتباط بالمجتمع الديمقراطي، وتعني تلك العملية التي تضمن لجميع الفاعلين في المجتمع المشاركة الفعالة في اتخاذ القرار وإدارة شؤون البلاد والتي تضمن حرية الرأي والتعبير والمعايير الأساسية لحقوق الإنسان، كما تعني المشاركة جميع الآليات التي تخول للمواطنين والقطاع الخاص المشاركة في عملية إدارة الحكم، وتقوم على مجموعة من الأنشطة يسعى من خلالها هؤلاء الأطراف إلى التأثير في أعمال الحكومة، إما مباشرة بالتأثير في صياغة السياسة العامة وتطبيقها، أو بطريقة غير مباشرة عن طريق ممثلين عنهم أي بمعنى الإسهام في الحياة العامة، وتأخذ المشاركة عدة أشكال فقد تكون عبر الإقتراع أو عبر الإنضمام إلى منظمات المجتمع المدني، أو عبر المساهمة في إدارة قطاع الخدمات العامة.

4- حكم القانون:

يقصد بحكم القانون وجود بنية قانونية مستقرة، ومرجعية للقانون وسيادته على الجميع دون إستثناء إنطلاقا من حقوق الإنسان بشكل أساسي، وهو الإطار الذي ينظم العلاقات بين المواطنين من جهة وبين الدولة من جهة ثانية، كما أنه ينظم العلاقات بين مؤسسات الدولة، ويحترم فصل السلطات واستقلالية القضاء، وهذا يعمل على إعلاء الديمقراطية وعلى تحقيق العدالة و المساواة بين المواطنين، وكل هذا يتطلب وضوح القوانين وشفافيتها وانسجامها في التطبيق.

ويوصف حكم القانون بعناصره الأساسية المتمثلة في: نظام عدالة نافذ، نزيه، منصف، وحكومة تمثيلية ويعبر عن تلازم الأنظمة التشريعية والقضائية الناجعة والنافذة، والحكومة التي تطبق القوانين بشكل عادل ومنصف وبالتساوي على جميع الأفراد.

ويمكن القول أن دولة القانون تقوم على عنصرين، سيادة وحكم القانون بمفهومه الواسع وخضوع مختلف الأطراف له بما فيها السلطات العامة، ووجود محاكم تسهر على إحترام القانون من طرف الجميع، وإذا كانت معظم الدول تقبل إخضاع سلطاتها العامة لمبدأ المشروعية بمعناه الواسع الدستور، التشريعات

1- ليلى لعجال، **واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي** ، رسالة ماجستير، (جامعة قسنطينة:كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010) ،ص77.

والتنظيمات، فإن ذلك يتطلب من جهة أخرى إحداث جهاز قضائي قوي و مستقل يتوافر على جميع الصلاحيات القيام بدوره في الرقابة والمساءلة.[1]

5- التضمينية و المساواة:

تعني التضمينية والمساواة تلك الآليات التي تحدد وتحترم الحقوق الأساسية للجميع، وتؤمن وسائل مراجعة ومعالجة يضمنها حكم القانون، كما تتطلب أن يتساوى المواطنون بحقوقهم أمام القانون وأن تنسني اللهم فرص متساوية لممارسة هذه الحقوق، ومشاركة المواطنين في إدارة الحكم، وتذهب التضمينية إلى أن كل من هو معني بعملية إدارة الحكم ويريد المشاركة سواء رجال أو نساء، أثرياء أو فقراء سكان الريف أو سكان المدن قادر على فعل ذلك بصورة متساوية، عبر الإدلاء بصوته، عبر المساهمة بالمشاورات أو عبر مراقبة هيئات الخدمات العامة المحلية، كما تعني أيضا أن الدولة تعامل الكل على أساس المساواة، وأنها تحمي حقوق الجميع بنفس الدرجة، وأن لا تهميش ولا تمييز في تأمين الخدمات العامة وأن الجميع يتمتع بنفس الحقوق، والخطوة الأولى لتحسين التضمينية هي إعتماد قوانين وتنظيمات تضمن وتوسع نطاق الحقوق والحريات الأساسية للجميع المتعارف عليها عالميا، أما الخطوة الثانية فهي إرساء آليات تضمن إحترام هذه القوانين والتنظيمات[2].

6- الاستجابة:

أي أن تسعى الأجهزة المحلية إلى خدمة جميع الأطراف المهنية، والاستجابة لمطالبها، خاصة الفقراء و المهمشين ، وترتبط الاستجابة بدرجة المساءلة التي تستند بدورها على درجة الشفافية وتوافر الثقة بين الأجهزة المحلية والمواطن المحلي.

7- الفعالية:

1 ليلى لعجال ، **مرجع سابق**،ص78.

2 رضوان بروسي ، **الدمقرطة والحكم الراشد في إفريقيا : دراسة في المداخل النظرية و الأليات و العمليات و مؤشرات قياس نوعية الحكم** ، رسالة ماجستير ، (جامعة باتنة : كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2009)، ص230.

يعبر ذلك عن البعد الفني الأسلوب النظام المحلي ويعني قدرة الأجهزة المحلية على تحويل الموارد إلى برامج وخطط ومشاريع تلبي احتياجات المواطنين المحليين وتعبر عن أولوياتهم، مع تحقيق نتائج أفضل وتنظيم الإستفادة من الموارد المتاحة.[1]

-8التوافق:

يعني التوافق العمل على التوفيق بين المصالح المختلفة للتوصل إلى توافق واسع بشكل أفضل المصلحة الجماعة، ويتطلب بناء التوافق رؤى طويلة الأمد تتعلق بالتنمية البشرية والوصول إليه وينتج هذا فقط عن فهم ثقافة وتاريخ والتكوين المجتمعي لهذه الشعوب.

-9 الرؤية الإستراتيجية:

الرؤية الإستراتيجية حسب مفهوم الحكم الراشد، تتحقق بمفهوم التنمية بالشراكة بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص من خلال خطط بعيدة المدى لتطوير العمل المجتمعي من جهة وأفراده من جهة أخرى والعمل على التنمية البشرية، وحتى يتم تحقيق النتائج الإيجابية في رسم الخطط ضمن إطار الحكم الراشد فيجب الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الداخلية والخارجية ودراسة المخاطر ومحاولة وضع الحلول كما تعني الرؤية الاستيراتيجية أن يمتلك القادة والجمهور منظورا عريضا وطويل الأجل فيما يتعلق بالحكم الراشد والتنمية البشرية المستدامة.

الشكل رقم(02) يوضح معايير الحكم الراشد

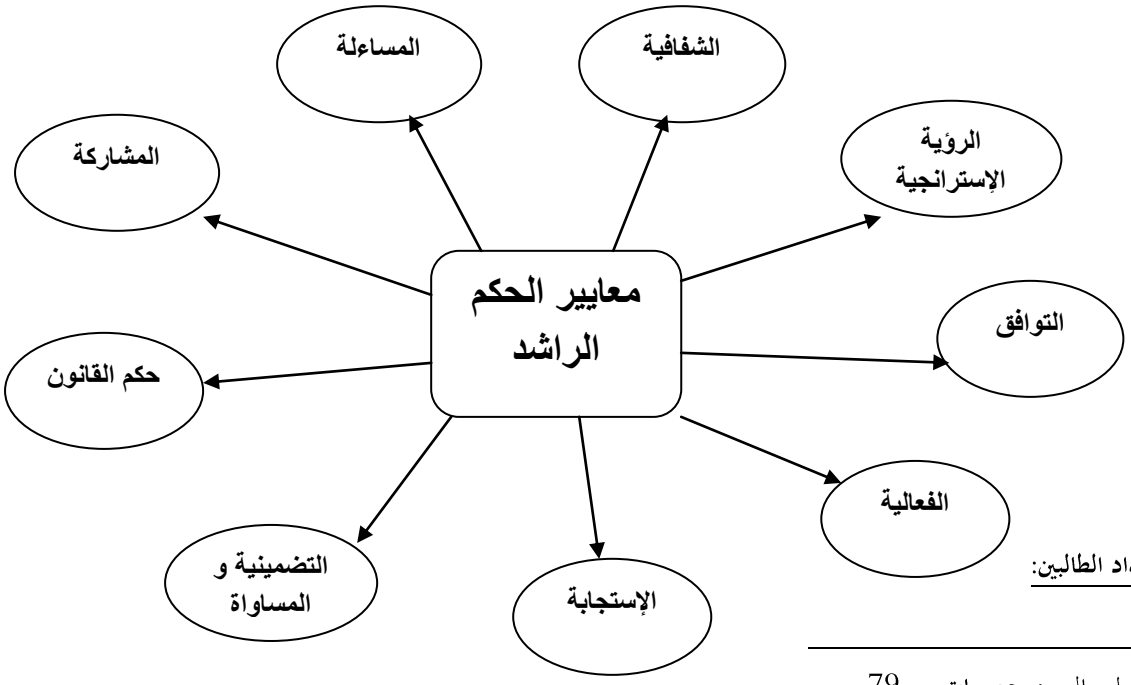

من اعداد الطالبين:

1 ليلى لعجال ، **مرجع سابق**، ص79.

ثانيا : مؤشرات الحكم الراشد

رغم ذلك هناك العديد من الجهود المبذولة قصد إيجاد مؤشرات ومقاييس لقياس نوعية الحكم تمثلت في اقتراحات العديد من المنظمات الدولية ، وسيتم التركيز على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي.

1-مؤشرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي «UNDP»:

لقد ارتبط مفهوم الحكم الراشد في فكرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمفهوم التنمية البشرية ويتم تصنيف الدول على أساس مؤشراتها ، هذه المؤشرات نفسها تعتمد في تقييم الحكم الراشد ، ويتكون دليل التنمية البشرية من مقياس يضم ثلاث أبعاد تتمثل في:

- ✓ أن يعيش الإنسان حياة مديدة وبصحة سليمة.
- ✓ أن يكون متعلما
- ✓ أن يحصل على مستوى معيشة لائق.

وبالتالي فإن دليل التنمية البشرية يجمع بين المقاييس التالية:

- ✓ متوسط العمر المتوقع عند الولادة .
- ✓ الالتحاق بالمدارس.
- ✓ الإلمام بالقراءة والكتابة.
- ✓ الناتج المحلي الإجمالي للفرد[1]

ومنذ إنشاء دليل التنمية البشرية سنة 1990 تم تطوير أدلة تكميلية تهتم بالجوانب معينة من التنمية البشرية تتمثل في: تقرير الفقر البشري ، دليل التنمية المتعلقة بالجنوسة ومقياس تمكين الجنوسة .

أ- دليل الفقر البشري: يقيس دليل التنمية البشرية اجمالي تقدم التنمية في بلد ما، أما دليل الفقر البشري فيظهر توزيعها التقدم ويقيس تراكم شتى أنواع الحرمان في أبعاد التنمية البشرية الأساسية،وهناك دليلين لقياس الفقر البشري يتمثلان في:

1 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية، أهداف التنمية للألفية تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية**،بيروت، مطبعة كوركي، 2003، ص 60.

• **دليل الفقر البشري رقم 1**: يقيس الفقر في البلدان النامية ويركز على أنواع الحرمان الثلاث في ثلاث أنواع:

✓ العمر : الذي يقاس باحتمال عدم العيش عند الولادة حتى سن الأربعين.

✓ المعرفة : تقاس بمعدل الأمية لدى البالغين.

✓ اجمالي توفير الحاجات الاقتصادية من القطاعين العام والخاص : ويقاس بالنسبة المئوية للناس الذين ليست لهم منافذ مستدامة إلى مصدر مناسب للماء، وبالنسبة المئوية للأطفال دون الخامسة الناقص الوزن المعتاد لأوزانهم.

• **دليل الفقر البشري 2**: لأن الحرمان البشري يتفاوت بحسب الظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المجتمع ما ، فقد صمم دل يلي خاص لقياس الفقر البشري مختار من البلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مستفيدا من البيانات الأكثر توفرا ويركز في الحرمان على الأبعاد الثلاث للتنمية البشرية وعلى بعد إضافي يتمثل في الاستبعاد الاجتماعي ، أما المؤشرات في احتمال عدم العيش حتى سن 60 عند الولادة ، ومعدل الإلمام الوظيفي للبالغين بالقراءة والكتابة ونسب البطالة الأمد طويل.

ب– دليل التنمية بالجنوسة : يقيس هذا الدليل الإنجازات في الأبعاد نفسها ويستخدم المؤشرات نفسها، لكنه يعطي صورة واضحة عن شتى أنواع اللامساواة في الإنجاز بين النساء والرجال ، فكلما كان التباين بين الجنسين في التنمية البشرية الأساسية انخفضت درجة البلد في دليل التنمية بالجنوسة مقارنة مع درجته في دليل التنمية البشرية[1].

ت– مقياس تمكين المرأة :

يكشف هذا المقياس ما إذا كانت النساء قادرات على الاشتراك الفعال في الحياة الاقتصادية و السياسية فيقيس عدم المسا وات بين الجنسين في مجالات رئيسية مثل المشاركة في صنع القرار اقتصاديا وسياسيا ،ويتتبع النسب المئوية للنساء في البرلمان وبين المشتركين وكبار المسؤولين والمديرين وبين المهنيين والعاملين التقنيين وكذلك التباين بين الجنسين المكتسب مما يظهر الاستقلالية الاقتصادية ويختلف مقياس التمكين عن دليل التنمية المتعلقة بالجنوسة في أنه يكشف اللامساواة في الفرص المتاحة في مجالات مختارة.

1 رضوان بروسي، **مرجع سابق**، ص ص 229-230.

2- مؤشرات البنك الدولي:

جاء في تقرير البنك الدولي الخاص بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أنه تم وضع مقياسين لقياس نوعية الحكم:

أ- مقياس المسائلة العامة:" Index of public accounatabity" ويتضمن ما يلي:

- ✓ درجة انفتاح المؤسسات السياسية.
- ✓ المشاركة .
- ✓ احترام الحريات المدنية.
- ✓ شفافية الحكومة.
- ✓ حرية الصحافة .

ب- مقياس نوعية الإدارة: ويتضمن ما يلي :

- ✓ فعالية البيروقراطية
- ✓ احترام قواعد القانون.
- ✓ حماية حقوق الملكية.
- ✓ مستوى الفساد
- ✓ نوعية التشريعات.
- ✓ آليات المساءلة الداخلية.

لقد وضع البنك العالمي ست مؤشرات بثلاث أسس ضرورية للحكم الراشد وهي:

- ✓ **بالنسبة لنوعية الحكم** : الصوت والمسائلة - عدم الاستقرار السياسي والعنف .
- ✓ **بالنسبة لقدرة الحكومة** : فعالية الحكومة - نوعية التنظيم.
- ✓ **بالنسبة للاحترام والمساواة** : دولة القانون - مراقبة الفساد.[1]

ولتقدير مستوى الحكم الراشد في دولة ما يتم الاعتماد على ثلاث معايير لتحليل ويتم قياسه عن طريق مؤشرين وذلك على النحو التالي:

1رضوان بروسي، **مرجع سابق**، ص234.

المعيار الأول: يمثل المسار الذي من خلاله تختار الحكومات وتراقب ويتم تغييرها ويتم قياس هذا المعيار من خلال مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف.

المعيار الثاني: قدرة الحكومة على وضع سياسات قاعدية فعالة ، ويتم قياسه من خلال مؤشر فعالية الحكومة ومؤشر قدرة الحكومة على وضع سياسات جيدة.

المعيار الثالث: احترام الهيئات المسيرة للمواطنين والدولة معا، ويتم قياس هذا المعيار عن طريق مؤشر سيادة القانون ومؤشر محاربة ومراقبة الفساد بكل أنواعه[1].

كما وضعت هيئة البنك العالمي 22 مؤشرا لاختبار وتحقيق الحكم الراشد و12 مؤشرا منها يخص المسائلة العامة و 10 تخص جودة الإدارة، ويتم ترتيب الدول بحسب موقعها من هذه المقاييس على سلم يتكون من 173 رتبة بحسب عدد دول العينة التي تأخذ من مناطق مختلفة وحسب مستويات مختلفة ، ويحسب معدل صلاح الحكم وتتراوح علامة الدولة من 0 إلى 100 حسب درجة صلاح الحكم ، وتغطي الأسئلة حقولا عدة وحيوية تحسد مدى اندماج الشعوب في مسار أنظمتها الحاكمة. وهنالك آليات لتحقيق واستدامة الحكم الراشد أبرزها:

- ✓ الانتخابات الحقيقية.
- ✓ فعالية المجتمع المدني.
- ✓ انفتاح الفضاء الإعلامي و الإعلام الحر.
- ✓ النظام الوطني المندمج.
- ✓ الشفافية في إدارة الموارد المالية .
- ✓ الرؤية التجديدية [2].

- الأطراف المساهمة في الحكم الراشد :

أ- الدولة:

1 رضوان بروسي، **مرجع سابق**، ص234.

2 مصطفى بشير ، **الأداء المتميز للحكومات من خلال الحكم الصالح والإدارة الرشيدة**، الملتقى العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، 09/08 مارس2005.

تعد الدولة بكل مؤسساتها الطرف الرئيسي و الفعال في تجسيد الحكم الراشد ، و ذلك باعتبارها الجهة صاحبة الإشراف على تحديد و ضع السياسات العامة للبلاد ، وهذا بواسطة تدخلها في مجال وضع القوانين و التشريعات و النظر في كيفية تطبيقها ، و بذلك تستطيع الدولة وضع الآليات التنظيمية المناسبة لتكريس الحكم الراشد، وهذا عن طريق فتح المجال أمام المشاركة الشعبية ، و احترام حقوق الانسان و ضمان حرية لإعلام ، وحماية المرأة و حقوقها ، و تحديث البرامج التعليمية بما يخدم مصالح المجتمع ، و توفير السكن و حماية البيئة و العدالة في توزيع الموارد، فالدولة وحدها الكفيلة والقادرة على تجسيد التوازن بين المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية .

ب – المجتمع المدني:

يستطيع المجتمع المدني ان يساهم مساهمة فعالة في تجسيد الحكم الراشد ، باعتباره يتكون من مؤسسات غير حكومية ، كالنقابات و الجمعيات و الأحزاب السياسية غير الممثلة في مؤسسات الدولة ،و يمكن أن يساهم المجتمع في توجيه الرأي العام و خلق الوعي الاجتماعي بضرورة حماية الطبقات الهشة من و الدفاع عن الفئات المحرومة و المهشمة ، و إدماج الشباب في مسارات التنمية .

بالاضافة إلى ذلك يستطيع المجتمع المدني أن يكون مراقبا لأداء عمل الأجهزة الرسمية عند قيامها بالساسة العامة ، و الذي الذي يتطلب اعتماد ميدأ الشفافية في كل مجالات تدخلعا ، و هطذا يمكن أن تتحول هذه المنظمات المدنية إلى منظمات تنموية تساهم في تطوير المجتمع و ترقيته.

ج – القطاع الخاص : أصبح من الضروري أن يلعب القطاع الخاص دورا هاما في تكريس الحكم الراشد ، في الدول التي تحتاج إلى إصلاح في منظوماتها السياسية والاقتصادية و الاجتماعية ، حتى أن القطاع الخاص أعتبر شريكا أساسيا للدولة في ذلك ، حيث إن القطاع الخاص يستطيع توفير المال و الخبرة و المعرفة لتجسيد عمليات التنمية ، إلى جانب أجهزة الدولة الرسمية و منظمات المجتمع المدني في مجالات مختلفة كالتعليم و الصحة ، كما يمكن للمواطنين المساهمة في بناء الحكم الراشد عند بلوغهم لدرجات راقية من الوعي السياسي و الحضاري اللازم لإقامته.[1]

1 محمد غربي ، **الديمقراطية و الحكم الراشد: رهانات المشاركة السياسية و تحقيق التنمية** ، دفاتر السياسة و القانون ، جامعة الشلف ، أفريل 2011، ص 375.

شكل رقم :(3) يوضح فواعل الحكم الراشد

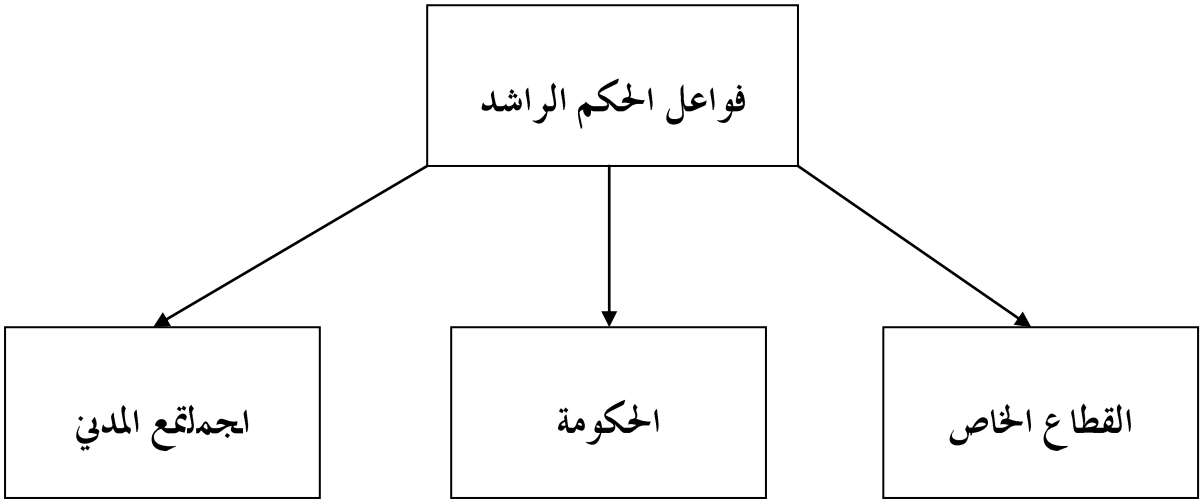

المصدر : من إعداد الطالبين

المبحث الثاني: الإطار النظري للتنمية المحلية

المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية

أولا: تعريف التنمية:

التنمية لغة : هي النماء أو الازدياد التدريجي اصطلاحا التنمية عادة في المستويات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، فالتنمية هي العمليات المقصودة، التي تسعى إلى إحداث النمو بطريقة سريعة ضمن خطط مدروسة وفي فقرات زمنية معينة، وتخضع للإرادة البشرية وتحتاج إلى دفعة قوية تفرزها قدرات إنسانية بإمكانها إخراج المجتمع من حالة السبات إلى حالة الحركة والتقدم كما أنها تتطلب حكما تسير حوله إلى الأفضل[1].

حيث يعرفها " **عبد المنعم توقي** " : بأنها العملية التي تبذل يقصد وفق سياسة عامة لإحداث تطور وتنظيم اجتماعي واقتصادي للناس وبيئاتهم، سواء كانوا في مجتمعات محلية أو إقليمية أو قومية، بالإعتماد

1 ليلي صوالحي ،**التخطيط الاستراتيجي المحلي كآلية للإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية** ، أطروحة دكتوراه ،(جامعة باتنة :كلية الحقوق و العلو السياسية ، 2018)، ص 105.

على المجهودات الحكومية والأهلية المنسقة على أن يكتسب كل منها قدرة أكسب على مواجهة مشكلات المجتمع نتيجة لهذه العمليات.[1]

وقد جاء في تعريف هيئة الأمم المتحدة لعام 1956، أن التنمية « هي العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين و الحوكمة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر المستطاع»[2]

الفرق بين مفهوم التنمية والمفاهيم المشابهة لها :قد يخلط بعض الباحثين بين مفهوم التنمية وبين مجموعة من المصطلحات المشابهة له سواء من حيث التقارب اللغوي كمصطلح " النمو" أو من حيث التشابه في المدلول كمصطلح " التحديث" أو " التطور" وغيرهم من المصطلحات المتقاربة له، وتتمثل أهم الفروقات بين مفهوم التنمية وبقية المفاهيم فيما يلي:

أ - **الفرق بين مفهومي التنمية والنمو** : يشير مفهوم النمو إلى عملية الزيادة الثابتة أو المستمرة التي تحدث في جانب معين من جوانب الحياة، كما أنه يحدث في الغالب عن طريق التطور البطيء والتحول التدريجي، أما التنمية فهي عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة خلال فترة من الزمن.

ب - **الفرق بين مفهومي التنمية والتغير** : إن التقدم لا يؤدي بالضرورة إلى التقدم والارتقاء والازدهار، فيمكن أن يحدث التغير إلى السالب، بينما التنمية فهدفها هو التغير نحو الأفضل بوتيرة متصاعدة ومتقدمة.

ج - **الفرق بين مفهومي التنمية والتطور**: يعتمد مفهوم التطور بالأساس على التصور الذي يفترض أن كل المجتمعات تمر خلال مراحل محددة ثابتة في مسلك يندرج من أبسط الأشكال إلى أعقدها.

د - **الفرق بين مفهومي التنمية والتقدم** : إن التقدم يأتي كمرحلة أخيرة ونهائية بعد حدوث التنمية والتنمية الشاملة.

---

1 دليلة ناجي ،**التنمية المحلية في دول المغرب العربي – دراسة مقارنة بين المغرب و الجزائر**، مذكرة ماستر ، (جامعة ام البواقي :كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2015) ، ص 8.

2 باتول مسعودي ، **دور القطاع السياحي في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة مديرية السياحة لولاية تيسمسيلت** ، مذكرة ماستر ، (المركز الجامعي تيسمسيلت :معهد العلوم القانونية والإدارية قسم العلوم السياسية ، 2018)، ص 27.

ه - **الفرق بين مفهومي التنمية والتحديث** : إن التنمية تعني الزيادة في القدرة الإنتاجية بشكل يرفع مستوى المعيشة ماديا وثقافيا وروحيا مصحوبا بقدرة ذاتية متزايدة على حل مشاكل التنمية، في حين أن التحديث فهو جلب رموز الحضارة الحديثة وأدوات الحياة العصرية مثل التجهيزات التكنولوجية والمعدات الآلية والسلع الاستهلاكية.[1]

ثانيا: ماهية التنمية المحلية

أ – نشأة وتطور التنمية المحلية:

برزت التنمية كمصطلح سنة 1944" تنمية المجتمع" وهذا عندما رأت سكريتارية اللجنة الاستشارية للتعليم الجماهيري في إفريقيا ضرورة الأخذ بتنمية المجتمع واعتباره نقطة البداية في السياسات العامة، كما أوصى مؤتمر كمبرمج في 1948 بضرورة تنمية المجتمع المحلي لتحسين الأحوال والظروف المعيشة ككل باعتماد على المشاركة والمبادرة المحلية الأنباء المجتمع في عام 1954.[2]

ساهم من جهة أخرى تحد يي مدلول التنم تيعلى مستوى المع يشة وته يئة أسباب الرقي الاجتماعي المحلي، من خلال مشاركة المجتمع الا يجابيتيومبادرته الذاتيتي علاوة على الجهود الحكوم تيي وقد تزامن مع مفهوم تنم تيالمجتمع بمفهوم التنمية المحليتيالذي ركز على الجانب الاقتصادي وز يادة الإنتاج الزارعي دون الاهتمام بالجوانب الأخرى كالخدمات الاجتماع يتيالتي تتمثل في التعليم، الصحة والإسكان [3]، حيث أنه وفقا لما أشار إليي البنك الدولي في منتصف التسع ينات أكثر من " 80% من سكان الر يف لا يحصلون على الخدمات الاجتماع ية المناسبة، خاصة في هذه المجالات المذكورة مقارنة بالمدن.[4]

ظهر مفهوم التنمية الريفية المتكاملة الذي عبر عنه تقرير البنك الدولي عام 1975 عندما ذكر أن التنمية الريفية عملية متكاملة وإستراتيجية شاملة تستهدف تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية لفقراء الريف وذلك من خلال زيادة الإنتاج زراعي، وإنشاء الصناعات الريفية توفر فرص عمل جديدة وتحسين

1 ليلي صوالحي ، **مرجع سابق**، ص 108.

2 فهيم عيسو ، **مرجع سابق** ،ص 11.

3 عبد السلام عبد اللاوي، دور **المجتمع المدني في التنم تيالمحليتي بالجزائر– بدراسة م يدانيتي لولا يتي المسيلة وبرج بوعر يريج**، مذكرة الماجستير ،(جامعة ورقلة :كليةالحقوق والعلوم السيلسية، 2012)، ص.55.

4 محمد خبر حجاب، **الإعلام والتنميةالشاملة**، ط. 2، (القاهرة :دار الفجر للنشر و التوزيع، 2000)، ص.23.

الخدمات التعليمية والاتصالية والإسكان، ولما كان مفهوم التنمية الريفية المتكاملة يركز على المناطق الريفية، دون ربطها بتنمية المناطق الحضرية، وقد برز بعد ذلك مفهوم التنمية المحلية، حيث أصبحت التنمية هنا تتجه إلى الوحدات المحلية، سواء كانت ريفية أو حضرية ، ومن هنا أصبحت التنمية المحلية تعر بأنها عملية تغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات وحدة محلية (ريفية ، حضارية، صحراوية)، من خلال القيادات المحلية القادرة على استغلال الموارد المحلية، وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية، والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي، وصولا إلى رفع معيشة المواطن المحلي ودمج الوحدات في الدولة.[1]

ب – تعريف التنمية المحلية:

تسعى التنمية المحلية إلى الارتقاء وبكل المشاريع التنموية والنظم المؤسساتية التي تمكنها من تحسين أوضاع السكان المحليين في مختلف المجالات، وبالتالي سنتناول في هذا الفرع من المبحث تعريف التنمية المحلية.

يعرفها "Nelson Reid " على أنها" جماعة من الناس يعشون في مجتمع محلي معين يتخذون قرارات تتعلق بالبدء في القيام بعمل اجتماعي مثل التدخل المخطط، لتغيير ظروفهم وأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أو تعديل أوضاعهم البيئية".[2]

وقد عرفت الأمم المتحدة 1956م: هي العمليات التي يمكن من خلالها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقديمها بأقصى قدر مستطاع أي التقدم القومي وترتكز هذه العمليات على بعدين هما.

– **البعد الأول:** مساهمة الأهالي أنفسهم.

– **البعد الثاني:** توفير تسهيلات من السلطة والحكومة.[3]

1 شكري قلفاط ،**الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية**، رسالة ماجستير ،(جامعة تلمسان : كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2012)،ص 48.

2 عبد اللطيف رشاد أحمد ، **التنمية المحلية** ، (الاسكندرية : دار الوفاء، ط1 ، 2011)، ص 21.

3 باتول مسعودي ،**مرجع سابق**،ص 27.

نظر لأهمية موضوع التنمية المحلية فقد حظيت باهتمام الباحثين، حيث كانت هناك عدة محاولات لتعريفها بحيث، يرى الدكتور فاروق تركي في كتابه" تنمية المجتمع في الدول النامية" بأن التنمية المحلية هي تلك العمليات التي توحد بين جهود الأهلي وجهود السلطات الحكومية، وتحقيق لتفاعل لهذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة للإتاحة في تقديم القومي وتقوم هذه العمليات على عاملين أساسيين هما: مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة الفنية لتحسين مستوى معيشتهم، وكذا توفيرها يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة والمساعدة الذاتية، والمتبادلة بين عناصر المجتمع وجعلها أكثر فعالية.[1]

ومن خلال تعريفات السابقة نستنتج أن التنمية المحلية هي: عملية مقصودة ومنظمة، بفعل تعاون والتنسيق المستمر بين الحكومة والمجتمعات المحلية، وذلك بهدف تحقيق تنمية شاملة ومتوازنة لكل أقاليم الدولة ورفع أو ارتقاء بمستوى معيشة المجتمعات المحلية في جميع المجالات والميادين الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

المطلب الثاني: خصائص ومقومات التنمية المحلية

أولا:الخصائص

1 - **الشمولية:** بمعنى أن التنمية المتكاملة يجب أن تغطي برامجها أي كافة مجالاتها من احتياجاتها المجتمع الصحية والاقتصادية والتعليمية والأسرية و العمرانية ...الخ ولمجتمع فئات المجتمع من رجال ونساء وأطفال وشباب.

2 - **التوازن:** لا يعني إهمال جانب من جوانب المجالات أو برامج التنمية المحلية وإلا نفي شرط الشمولية وأنها تعني تحديد معدلات الاستثمار في كل مجال ينسب الملائمة، حيث إن اقتضى الأمر في ظروف ما زيادة جرعة الخدمات التعليمية أو الصحة أو الاقتصادية أو المرتبطة بالأطفال وتعديل نسب هذه البرامج أو درجة الاستثمار فيها بالنسبة لغيرها تحقيق للتوازن الذي يتطلب تحريك التنمية في المجتمع.

1 يمينة طالبي ، **الدور التنموية للجمعات المحلية – دراسة حالة ولاية البيض** ، مذكرة ماستر ، (جامعة سعيدة : كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2016) ، ص 40.

3 - **هادفة:** ويعني ذلك أنها تنطلق من هدف أو مجموعة أهداف تسعى إلى تحقيقها وتتوقف أهداف عملية التنمية مع المداخلات والإمكانيات المتاحة للقيام بتلك العملية، حيث ينبغي تحديد أهداف تفوق هذه المداخلات، وتلك الإمكانيات والإفادة هذه الأهداف لا تتحقق .

4 - **إيجابية:** ينبغي أن تكون التنمية إيجابية، فهي بمثابة تحسين وتطوير الشيء ينتقل به من طور أقل إلى أرقى، او من جيدا إلى أجود، وليس من المنطق أن تكون التنمية سلبية، فعمليات التنمية الصناعية التي تتجاهل مبدأ التوازن عناصر البيئة.[1]

التكامل: : يعني هدا المبدأ التكامل بين الريف و الحضر، بمعنى انه لا يمكن إجراء تنمية ريفية دون تنمية حضرية والعكس ،حيث توجد علاقة عضوية الريف والحضر كما يعني التكامل بين الجوانب المادية والبشرية ن فالتنمية ماهية إلا إحداث تغيير مرسوم في المجتمع، وهدا التغيير له جوانب مادية وأخرى غير مادية، حيث يكون التغيير متوازنا في كلا الجانبين المادي وغير المادي[2].

ثانيا: مقومات التنمية المحلية:

يقوم مفهوم التنمية المحلية على مشاركة السكان في جميع الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم وتوفير مختلف الخدمات ومشروعات التنمية المحلية بأسلوب يشجع على الاعتماد على النفس وعلى التشاركية في اتخاذ القرارات، وتتمثل مقومات التنمية المحلية فيما يلي:

1 - **المقومات المالية:** يعد العنصر المالي عاملا أساسيا في التنمية لمحلية، حيث أن نجاح الهيئات المحلية في الأداء واجبها والنهوض بالأعباء الملقاة على عاتقها من ناحية توفير الخدمات للمواطنين يتوقف لحد كبير على حجم مواردها المالية، ومن الطبيعي أنه كلما زادت الموارد المالية التي تخص الهيئات المحلية كلما أمكن لهذه الهيئات أن تمارس اختصاصها على أكمل وجه، ممتدة في ذلك على نفسها دون اللجوء إلى الحكومة المركزية للحصول على الإعانات المالية، كما أن تسير هذه الموارد يتطلب

1 كمال بودانة شعباني ،**أثر الرقابة على الإدارية التنمية المحلية**، رسالة ماجستير ،(جامعة بسكرة :كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية ، 2014)،ص 75.

2 موسى دحماني ، تمويل التنمية المحلية المستدامة من منظور إسلامي، **مجلة العلوم الإنسانية** ، ع 23 ، بسكرة ، 20نوفمبر 2011،ص 296.

وجود إدارة مالية على المستوى المحلي تتولى تنظيم حركة الأموال وهذا بالتخطيط المالي الجيد وكذا الرقابة المالية المستمرة.[1]

2 - **المقومات البشرية:** إن من أهم العناصر في العملية الانتاجية وفي نجاح التنمية المحلية هو العنصر البشري، حيث أن هذا الأخير هو الذي يفك في كيفية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام، كما أنه يدير التمويل اللازم، الإقامة المشروعات ويقوم، بتنفيذ هذه المشروعات ومتابعتها وإعادة النظر لدور العنصر البشري هو غاية في التنمية المرحلية من خلال زاويتين هما:

- الأولى: وهي أن العنصر البشري هو غاية التنمية، فهذه التنمية هو الإنسان.
- الثانية: العنصر البشري هو وسيلة لتحقيق التنمية.

3 - **المقومات التنظيمية:** إن المقومات التنظيمية تتمثل في وجود نظام الإدارة المحلية إلى حوار الإدارة المركزية مهمته إدارة المرافق المحلية كتنظيم الشؤون المحلية ، حيث يقوم النظام الإدارة المحلية على مبدأين أساسيين هما:

- **مبدأ الديمقراطية:** إذ تفتح الإدارة المحلية الباب أمام المشاركة الشعبية في شؤون الحكم مع المستوى المحلي وتدفعه للاهتمام بالشؤون العامة.
- **مبدأ اللامركزية:** أي أن تستفيد مسألة الفصل في بعض الأمور إلى هيئات مستقلة عن الهيئات المركزية.[2]

4 - **تأصيل مشاركة حقيقة لأفراد المجتمع المحلي:** يعتبر تشجيع مشاركة الأفراد المجتمع المحلي في التنمية المحلية من أهم شروط التنمية، حيث يستوجب إثارة وعي أفراد المجتمع المحلي، وتحسيسهم بضرورة العمل من أجل مستوى حياتهم الاقتصادية والاجتماعية، وتشجيع منظمات المجتمع المدني كالجمعيات للقيام بمهام وإدارة وصياغة مشروعات الخدمات العامة بالوحدات المحلية وتشجيع المبادرات الشعبية من خلال آليات المشاركة الشعبية المحلية للإسهام في التكاليف الاستثمارية للمشروعات وتمكن سياسة الاستعمال مع المواطنين وإشراكهم في القرار المحلي.[3]

---

1 خيثر خنفري ، **تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع و افاق** ، اطروحة دكتوراه ، (جامعة الجزائر :كلية العلوم الإقتصادية و التجارية ، 2011)، ص 25.

2 ليلي صوالحي ، **مرجع سابق**، ص ص120-121.

3 فهيم عيسو ، **مرجع سابق** ،ص 18.

المطلب الثالث: أبعاد وأهداف التنمية المحلية:

أولا: الأبعاد

1 - **البعد الاقتصادي:** تراعي التنمية المحلية البعد الاقتصادي من أجل التنمية الإقليم المحلي اقتصادنا، وذلك عن طريق البحث عن القطاع أو القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تتميز بها المنطقة، عن طريق النشاط والزراعة أو الصناعة أو الصرفي ولهذا نجد أن المنطقة التي تحدد مميزاتها مسبقا تكون قادرة على النهوض بالنشاط الاقتصادي من أجل توفير فائض القيمة عن طريق المنتجات المحققة بالإضافة إلى ذلك يمكن لها أن تدمج أفراد المجتمع الباحثين عن قرض العمل في النشاطات الاقتصادية، ولهذا تصبح التنمية المحلية تحقق البعد الاقتصادي، عن طريق امتصاص البطالة من جهة وعن طريق توفير المنتجات الاقتصادية التي تتميز بها المنطقات من جهة أخرى سواء الاستهلاك المحلي أو توزيع الأقاليم الأخرى.

2 - **البعد الاجتماعي:** يركز البعد الاجتماعي التنمية المحلية على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية، ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية للتنمية لجميع أفراد المجتمع، بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال الشعوب اتخاذ القرار بكل شفافية، ولهذا نجد أن البعد الاجتماعي للتنمية المحلية، وعليه نجد أن تسخير التنمية المحلية في خدمة المجتمع يمكنها أن تقدم لنا مجتمع يتصف بالنبل ويفيد الجريمة ومحبا لوطنه وهناك ميادين أخرى تشمل التنمية المحلية لها علاقة وطيدة بالبعد الاجتماعي مثل التعليم والصحة والأمن ..الخ،كل إهتمامات التنمية المحلية بهذه الجوانب له أثره المباشر على شرائح المجتمع ايجابيا و سلبيا.[1]

3 - **البعد السياسي:** تؤثر التنمية المحلية على القرار السياسي من خلال الرأي العام بواسطة مجموعة من الوسائل بالأحزاب، الجمعيات النقابات، التي تسعى إلى تنمية قدرات المواطنين على إدراك وفهم مشاكله، ومن ثم تعبئة الإمكانيات المتوفرة لمواجهة هذه المشاكل والتعديات العملية والواقعية.

4 - **البعد البيئي:** أدى التدهور في الوضع البيئي إلى المستوى العالمي ممثل في الاحتباس الحراري وفقدان طبقة الأوزون ونقص المساحات الخضراء والأمطار الحمضية، وفقدان التنوع البيولوجي واتساع

---

1 أمينة مداح ،**سياسة التشغيل وأثرها على التنمية المحلية – مديرية التشغيل لولاية تيسمسيلت (1999–2017)** ، مذكرة ماستر ،(المركز الجامعي تيسمسيلت :معهد العلوم القانونية و الإدارية قسم العلوم السياسية ، 2018)، ص 65-67.

نطاق التصحر، وما إلى ذلك من مشاكل بيئية تتعدى الحدود الجغرافية للدول، إلى الدعوى إلى دمج البعد البيئي في التخطيط الإنمائي لدول العالم، وعلى أثر ذلك عقدت الأمم المتحدة مؤتمرا حول البيئة والتنمية " مؤتمر الأرض " في ريو دي جانيرو، بالبرازيل سنة 1992، ومن أهداف الرئيسة لهذا المؤتمر كانت الدعوة إلى دمج الاهتمامات الاقتصادية وللبيئة والاجتماعية على المستوى الدولي، وقد كانت إحدى أهم الوسائل الرئيسة إلى تطرق إليها المؤتمر ومع تقييد استراتجيات وإجراءات لتحقيق التنمية المستدامة.[1]

ثانيا الأهداف:

تهدف التنمية المحلية إلى ما يلي :

1. الهدف الاساسي من التنمية هو تحسين معيشة المجتمع المحلي وتحقيق رفاهيته وتقدمه اقتصاديا و اجتماعيا و سياسيا وهنا يعتمد علي مستوى اشباع حاجات الفرد الاساسية و الثانوية.
2. زيادة حرص المواطنين على المحافضة على المشروعات التي يساهمون في تنفيذها.[2]
3. تنمية قدرات القيادات المحلية للإسهام في تنمية المجتمع المحلي.
4. تسريع عملية التنمية الشاملة وازدياد حرص المواطنين على المحافظة على المشروعات التي ساهم في تخطيطها و انجازها.
5. تغير ظروف وأوضاع المجتمعات المحلية والثقافية والاجتماعية إلى الأفضل، وذلك بشرط أن يتم هذا التغيير بمبادرة من الأهالي ومشاركتهم مشاركة كاملة وفعالة.
6. تحقيق العدالة وذلك بتمويل مناطق الدولة المختلفة بالمشاريع التنموية، وذلك بالحد من تركيز هذه المشاريع بمنطقة معينة، أو تمركزها في العاصمة على حساب المناطق الأخرى.
7. تحقيق المشاركة الشعبية الواسعة بين الطبقات المختلفة .
8. مبدأ العمالة الاجتماعية بين الأجيال.[3]

---

1 خيثر خنفري ، **مرجع سابق** ، ص 84.

2 فوزي بن عبد الحق ، **دور المجالس المحلية المنتخبة في التنمية المحلية** ، رسالة ماجستير ، (جامعة بجاية: كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2014)، ص 74.

3 يوسف خوني ، **دور القيادة في التنمية المحلية من خلال المجالس المنتخبة** ، ماجستير (جامعة الجزائر :كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 2015)، ص55.

9. القضاء على الفقر والجهل والتخلف، ويتم من خلال فتح مناصب شغل عن طريق المشاريع مما يخفض من معدل البطالة، ووضع من القدرة الشرائية للأفراد.
10. توفير المناخ الملائم الذي يمكن السكان في المجتمعات المحلية من الإبداع والاعتماد الذات.[1]

المبحث الثالث: إشكالية العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية

تعمل الحكومات وفي إطار تطبيق سياستها المفهوم الحكم الراشد من منطلق علاقتها بالتنمية على توسيع دائرة المشاركة العامة لأفراد المجتمع مع التركيز على فئة الشباب القادرة على تنمية مفهوم الشراكة من أجل الإصلاح والذي عادة ما يحمل شعار التنمية والنهوض بالمجتمعات ومن أجل ذلك كله فلا بد من تعزيز دور الشباب في صياغة القرارات واتخاذها، وقد كان لصندوق النقد الدولي بتعريفه للحكم الراشد بعدا تقنيا،لمفهوم التنمية وعلاقتها بالحكم الراشد من خلال التركيز على النواحي الاقتصادية من الحكم وتحديد مظاهر حسابات الحكومة وإدارة الأموال والموارد العامة في الدولة واستقرار البنية التنظيمية لنشاطات على القطاع الخاص، ومن خلال علاقة الحكم الراشد بالتنمية يمكن تحديد ماهية الحكم الراشد على أنها علاقة إدارة الحكم أو إدارة الدولة ضمن معايير الشفافية والمحاسبة لكافة الموارد البشرية والطبيعية والاقتصادية والمالية في الدولة لغرض التنمية ضمن نطاق احترام سيادة القانون ومبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان،[2] ومن خلال هذا المبحث نحاول تحليل العلاقة بين المفهومين على اعتبار أن الحكم الراشد ظهر كضرورةالتحقيق مطلب التنمية الذي هو الشغل الشاغل لكافة الدول موازاة مع ما عرفته التنمية من تطورات في مفاهيمها.[3]

المطلب الأول: الحكم الراشد كمقاربة للتنمية

إن فشل النموذج التنموي الذي اعتمدته دولة ما بعد الاستعمار، وفشل مختلف وصفات الإصلاح الاقتصادي المفروضة_المقترحة من طرف مؤسسات التنمية الدولية أدى إلى التفكير في آليات ومقاربات جديدة للتنمية وهذا ما تجلى في طرح مفهوم الحكم (Governance) من طرف البنك الدولي في تقرير له حول تصور للتنمية في إفريقيا جنوب الصحراء 1989، وقد تزامن هذا مع بروز الأطروحة

1 يمينة طالبي ، **مرجع سابق** ، ص 44.

2 عبد القادر حسين ،**مرجع سابق** ، ص69.

3 جمال الدين دندن ،**الحكم الراشد كأداة لتدعيم إصلاح مالية الجماعات المحلية** ،مخبر تسيير الجماعات المحلية و دورها في تحقيق التنمية، جامعة البليدة 2.

الأمريكية المتمثلة في المقاربة النيوليبرالية كتصور للتنمية والذي انتشر في الغرب بعد انهيار نموذج دولة الرفاهية، وتوسع ليشمل معظم دول العالم في سنوات التسعينيات أين تم فرضه من قبل مؤسسات بروتنوودز ووكالات التنمية الدولية الأخرى والتي فرضت تقديم المساعدات بضرورة الانتقال من المشروطية الاقتصادية إلى المشروطية السياسية والمؤسسية ، وهكذا تطرح أدبيات المؤسسات ووكالات التنمية الدولية الحكم الراشد كمقاربة جديدة للتنمية، و كمشروطية لتقديم مساعدات التنمية وتدفق الاستثمارات الأجنبية منذ بداية التسعينيات حيث تتمحور هذه المقاربة حول مجموعة من الأفكار والآليات والعمليات على مستوى الحكم السياسي، الاقتصادي والإداري حيث أنه لا يمكن تحقيق التنمية دون احترام حقوق الإنسان وتطبيق إصلاحات ديمقراطية مستوحاة من الديمقراطية الليبرالية وكذا اعتماد سياسات ليبرالية في الميدان الاقتصادي والإداري من خلال خوصصة المؤسسات العامة، وإدخال آليات القطاع الخاص في تقديم الخدمات العامة، وتحرير التجارة الخارجية أي:

– الدعوة إلى تراجع الدولة عن أدوارها التقليدية لصالح القطاع الخاص.[1]

– الدعوة إلى اعتماد تصور جديد للدولة يعرف بدولة الحد الأدن (Etat Minimal)، كمدخل للتسيير الاقتصادي الجيد والعقلاني يستمد مرجعيته من فلسفة نيوليبرالية يتم تقديمها على أنها الحل النهائي والبديل الوحيد لتحقيق التنمية. من خلال هذا التقديم هل يمكن القول أن الحكم الراشد بما يمثل من تصورات يمثل النموذج الوحيد لتحقيق التنمية؟ يشير بياتريسايبو (Beatrice HIBOU) أن مقاربة " سوق أكثر – دولة أقل"Plus de-marche Moins d ' Etat " كتعبير يدل على منطق النيوليبرالية أفرزت نتائج عكسية أضرت بالدولة بفعل تطبيق سياسات الخوصصة، وإدخال آليات السوق في التسيير العمومي، أدت إلى إضعاف السلطات العمومية وفقدان شرعيتها من جهة، وخوصصة الدولة ونمط الحكم فيها من جهة أخرى، ولا نغفل إسهام البنك الدولي والمؤسسات الدولية المانحة في تعميق تراجع شرعية الدولة زيادة على كون ضعف الدولة عملية داخلية بالأساس.

إن تطبيق إصلاحات الحكم الراشد المفروضة من طرف المؤسسات الدولية كمدخل لإعادة بناء شرعية الدولة أدى إلى إضعاف الإدارة وفقدان المصداقية الاقتصادية والسياسية للوكالات العمومية، لأن هذه الإصلاحات تقوم على أساس ليبرالي وتكنوقراطي، أي أن الدول التي تستقبل المساعدات تأخذ بعين

1 عبد القادر حسين ،**مرجع سابق** ، ص70.

الاعتبار معايير ومتطلبات المؤسسات المانحة والرجوع إلى توجيهاتها بخصوص إعداد السياسات الاقتصادية ووضع أنماط تسيير الإدارة و المالية و الخدمات العامة أكثر من مراعاتها للمتطلبات الاقتصادية والسياسية للمواطنين أي تحويل مصدر شرعية الدولة من الشرعية الداخلي (السياسية والاجتماعية) إلى الشرعية الخارجية التي هي بالأساس شرعية اقتصادية ومالية حيث أصبحت الدولة تسعى إلى كسب رضا مؤسسات والوكالات الدولية المانحة بدل التركيز على رضا أبناء شعبها ، ما ينتج عنه تشتت مصادر القرار وتغذية الانقسامات داخل الإدارة والمجتمع إلى درجة اختفاء السلطة المركزية للدولة ، من الناحية التاريخية لا توجد هناك علاقة بين الديمقراطية والتنمية حيث أن هناك دول كثيرة حققت مستويات مرتفعة في مجال التنمية في ظل أنظمة سياسية تسلطية مثلا اليابان بدأت الحداثة في عهد المايجي وهو نظام تسلطي الصين كوريا الجنوبية وكذا الإصلاحات الاقتصادية الضخمة التي تم تحقيقها في كل من اسبانيا والمكسيك قادها أنظمة شبه ديكتاتورية [1]، و كذا تركيا ، تشيلي وتايلاند، كما أن انهيار الاتحاد السوفيتي صاحبه سيادة النظرة الغالبة المبادئ الديمقراطية الليبرالية (حقوق الإنسان ، المجتمع المدني ، حرية السوق ....) حيث يرى محمد عابد الجابري أن شعار الحكم هدفه تقليص دور الدولة ، و هذا إن كان مقبولا في مجتمعات مستقرة و متطورة في بنياتها الاقتصادية ، الاجتماعية و الثقافية ، فان ذلك لا يمكن أن يفرز نتائج ايجابية بالنسبة لمجتمعات متخلفة، وكما أن النيوليبرالية كمرجعية فكرية المفهوم الحكم تؤدي إلى تعميم الفقر لا تخفيفه ، حسب دراسة جاك ولد عود ي (Jaques OULD AOUDIA) و نيكولاس م يسال (Nicolas) (MEISEL)لاختبار مدى ارتباط ضعف الاستثمارات الأجنبية في بلد معين بعدم احترام قواعد الحكم الراشد ، حيث اعتمد الباحثان على مؤشرات قياس نوعية الحكم المقترحة من طرف معهد البنك الدولي والتي تشمل 140 دولة، وتم مقارنتها بمستويات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث أن هناك العديد من البلدان التي تشهد مستويات أداء منخفضة في تطبيق قواعد الحكم الراشد تعرف تدفقات للاستثمارات الأجنبية أكثر من البلدان التي حققت مستويات أداء مرتفعة في تطبيق تلك القواعد فالاستثمارات حسبها تتحكم فيها طبيعة سلوك النخبة السياسية والاقتصادية الحاكمة في ما يتعلق بإدخال أو عدم إدخال فاعل جديد في السوق المحلي، وكذلك فيما إذا كان البلد المستفيد يشكل منطقة نفوذ للقوى الكبرى في العالم ، وفي المحصلة نقول أن الدول الإفريقية بحاجة إلى الدولة لا غيابها، وقد كرست بمحلة السياسة الإفريقية في عددها 61 مناقشة موضوع الحاجة إلى الدولة (Le besoin de Etat

1 عبد القادر حسين ،**مرجع سابق** ، ص ص 71-72.

') ' وقد أطلق العديد من المفكرين مفهوم الدولة التنموية (L ' Etat développeur - développemental state)*كبديل عن دولة الحد الأدنى (l ' Etat Minimaliste)و هذا لا يعني عدم تمكين القطاع الخاص المحلي والأجنبي من القيام بدور في عملية التنمية ، وإنما يعني أن يكون للدولة الدور المركزي في وضع إطار وأهداف للسياسات وتنفيذها.[1]

المطلب الثاني: طبيعة العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية

إن الحديث عن العلاقة التي تربط بين المفهومين يعود إلى عهد قريب حيث ظهر الحكم الصالح و ترافق مع تطور مفاهيم التنمية وربما قبيل صدور تقارير الأمم المتحدة الإنمائية، حيث كان المقصود بالتنمية هو النمو الاقتصادي، واستبدل التركيز من النمو الاقتصادي، إلى التركيز على مفهوم التنمية البشرية والى التنمية البشرية المستدامة فيما بعد، أي الانتقال من الرأسمال البشري إلى الرأسمال الاجتماعي وصولا إلى التنمية الإنسانية ببعدها الشامل، أي الترابط بكل مستويات النشاط السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والبيئي، بالاستناد إلى نهج متكامل يعتمد على مبدأ المشاركة والتخطيط الطويل الأمد في حقول التعليم والتربية والثقافة والإسكان والصحة والبيئة وغيرها..، مع توخي قدرا من العدالة والمساءلة والشرعية والتمثيل، واقترن هذا التطوير في مفاهيم التنمية بإدخال مفهوم الحكم الصالح في أدبيات منظمة الأمم المتحدة، ومؤخرا البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ويعود السبب في ذلك إلى أن النمو الاقتصادي البعض البلدان لم يترافق مع تحسين مستوى عيش أغلبية السكان ، و بهذا المعنى فان تحسن الدخل القومي لايعني تلقائيا تحسين نوعية الحياة للمواطنين، من هنا نشأت العلاقة بين مفهوم الحكم الراشد والتنمية الإنسانية المستدامة، لأن الحكم الراشد أو الحكامة هي الضامن لتحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية إنسانية مستدامة، ومع ذلك فقد ظل المفهوم بحاجة إلى تأصيل خصوصا في المنطقة العربية التي تعاني من ضعف المشاركة ومركزية الدولة الشديدة الصارمة ، وعدم إعطاء دور كاف لهيئات الحكم المحلي فضلا عن إبعاد مؤسسات المجتمع المدني من المساهمة وعدم توفر بيئة صالحة سياسية وفكرية واقتصادية واجتماعية لذلك، سواء على صعيد التشريعات أو بسبب ضيق مساحة الحريات الخاصة والعامة وبشكل خاص الحريات الأساسية. [2]

---

1 عبد القادر حسين ،**مرجع سابق** ، ص72.

2 مراد علة ، "**الحوكمة و التنمية البشرية مواءمة و تواصل**" ، مداخلة مقدمة الى الملتقى الوطني حول التحولات السياسية و إشكالية التنمية في الجزائر واقع و تحديات ، جامعة الشلف ، ويوم 16-17 ديسمبر 2008.

لقد ركزت تقارير التنمية البشرية التي بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإصدارها منذ العام 1990 على مفهوم نوعية الحياة، وعلى محورية الإنسان في العملية التنموية، ودرجت هذه التقارير على تصنيف الدول بناء على مفهوم و معايير التنمية البشرية المستدامة ومن هذه المؤشرات توقع الحياة عند الولادة ، ومتوسط دخل الفرد الحقيقي، و مستوى الخدمات الصحية، ومستوى التحصيل العلمي، أي أن النمو الاقتصادي ما هو إلا وسيلة لتحقيق التنمية البشرية المستدامة وليس غاية بحد ذاته، وإن واجب ومسؤوليات الحكم الصالح أن يتأكد من تحقيق المؤشرات النوعية لتحسين نوعية الحياة للمواطنين، وهذه المؤشرات تتعدى المؤشرات المادية التي تقيس الثروة المالية إلى الاستثمار الضروري في الرأسمال البشري.

إن التنمية البشرية المستدامة تنمية ديمقراطية تهدف إلى بناء نظام اجتماعي عادل، أو إلى رفع القدرات البشرية عبر زيادة المشاركة الفاعلة والفعالة للمواطنين، وعبر تمكين الفئات المهشمة، وتوسيع خيارات المواطنين وإمكاناتهم وهناك حاجة إلى مزج بين الحريات الفردية والتنظيم الاجتماعي حيث أصدر الاقتصادي الهندي أمارتي سن Amartya Sen، الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد مؤلفا حديثا عن "التنمية حرية "وهو عنوان يكشف عما يحتويه ، فالحريات والإصلاح السياسي عمل مكمل و داعم للإصلاح الاقتصادي، وللتنمية بشكل عام وليس معرقلا لها ، واقتصاد السوق لا يكتمل إلا مع الديمقراطية والحرية السياسية ، وهذا ما سماه تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002، بالتنمية الإنسانية، ولكنه أضاف إلى التعريف أبعادا مهمة وسعت سياق المفهوم، حيث اعتبر أن توسيع الخيارات الإنسانية مرتبط محوريا بموضوعين مترابطين هما القدرات والفرص المتاحة حيث تتضمن الفرص الحرية بمعناها الواسع، واكتساب المعرفة وتمكين الإطار المؤسساتي [1]، وهنا يمكن القول أن مؤشرات التنمية الإنسانية المستدامة تتلخص في توسيع قدرات الناس وخياراتهم والتعاون بتحقيق التنمية وعدالة التوزيع والاستدامة، أي التواصل في العيش الكريم و الأمان الشخصي دون خوف أو تمديد، ويذهب تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2000 إلى إضافة الحرية والحق في اكتساب المعرفة والشفافية وتمكين المرأة باعتبارها مؤشرات نوعية لا تتحقق إلا بوجود نظام إدارة حاشد يضع السياسات ويسعى لتطبيقها ، وقد كشف تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2004 عن النقص الفادح في الحريات وبخاصة السياسية والمدنية ونقص المعرفة

1 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و الصندوق العربي للإنماء الباقتصادي و الاجتماعي ، **تقرير التنمية الإنسانية العربية2002**، خلق الفرص للأجيال القادمة ، ص 16-17.

والثقافة والنظرة غير المتوازنة إلى حقوق المرأة ومساواتها مع الرجل ناهيكم عن الموقف من حقوق الأقليات... الخ. يعتبر الحكم الراشد من أهم الشروط التي يجب أن تتوفر لأجل تحقيق تنمية مستدامة والعلاقة بين الحكم الراشد والتنمية يمكن قراءها من ثلاث زوايا [1]:

وطنية: تشمل المدينة و الريف و بين مختلف الطبقات الاجتماعية.

عالمية: التوزيع العادل للثروة بين الدول الغنية والفقيرة.

زمنية: مراعاة مصالح الأجيال الحالية واللاحقة.

كل هذا يتطلب مشاركة المواطنين الفاعلة في التنمية، ولا تكون المشاركة فاعلة إلا إذا استندت إلى تمكين المواطنين ولا سيما الفقراء والمهمشين منهم، وجعلهم قادرين على تحمل مسؤولياتهم، والقيام بواجباتهم والدفاع عن حقوقهم، إن تمكين المواطنين وتوسيع خياراتهم يتطلب تقوية أشكال المشاركة و مستوياتها عبر الانتخابات العامة المؤسسات الحكم، وعبر تفعيل دور الأحزاب السياسية وضمان تعددها وتنافسها، وعبر ضمان حرية العمل النقابي واستقلالية منظمات المجتمع المدني، وهذه لا يؤمنها إلا الحكم الصالح.

المطلب الثالث: مرتكزات العلاقة بين الحكم الراشد وتنمية حقيقية

الحكم الراشد مرتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية وهو ضروري لإتمامها وخصوصا التنمية المستدامة ، ويمكن أن نحدد عناصر الحكم الراشد وعلاقته بالتنمية من خلال الاهتمام بالمرتكزات التالية والعمل على تطويرها وهي كالتالي:

أولا : النهوض بالعامل البشري:

إن الاستثمار في المورد البشري أصبح ضرورة ملحة لكافة الهيئات والمنظمات العالمية و بالتالي أصبح ينظر إليه كقيمة مضافة وتحقيق ناتج وطني وليس تكلفة اجتماعية ملقاة على المنظمة الإدارية، وتطور هذا المفهوم من إدارة الأفراد إلى الموارد البشرية إلى مفهوم آخر ألا وهو تنمية المورد البشري. فلم يعد يقتصر مما سبق على التعليم والتدريب بل امتد إلى مفاهيم أخرى مثل تطوير أنماط التفكير والسلوك ونوعية التعليم ومشاركة المجموع في اتخاذ القرارات والعلاقات الاجتماعية وطرق وأساليب العمل ومن ثم تعبئة الأفراد

1محمد بوبوش ، " الحكامة و التنمية العلاقة و الإشكالية" ، **المجلة الدولية** ، ع 3 ، 2007 الصادرة عن كلية الحقوق مراكش ، ص 3.

والعاملين نحو توسيع مجالات تفكيرهم وزيادة قدراتهم على التحكم فيها. فمجال الاهتمام ينصب إذن على جانب الإنفاق الاستثماري في مجال الموارد البشرية، فيكاد يجمع الباحثين في هذا المجال على أن أهم مجالات الاستثمار في هذا المورد تكمن في التعليم والتكوين والتدريب باعتبار هذه العناصر مجتمعة تحقق فوائد و نتائج على المديين المتوسط والبعيد للفرد والمؤسسة ، وبذلك لزم الاهتمام بهذا المورد أكثر وأكثر للحاق بالدول المتطورة ومن ثم تحقيق تنمية حقيقية .[1]

ثانيا:تقريب المواطن من الإدارة:

ويتأتي هذا باعتماد السلطة اللامركزية للحكومة وتوزيعها على مختلف مناطق الدولة جغرافيا والاعتماد على المشاركة التامة لأفراد المجتمع في تلك المناطق و احترام كافة الحقوق والحريات الأساسية وتعزيز مفهوم الرقابة وترسيخ مفهوم الحكم الراشد، والذي دعامته الاتصال وقرب المواطن من الإدارة فللقضاء على المشاكل الاجتماعية التي يتخبط فيها المواطن كانعدام المرافق العمومية وعدم نجاعتها يكمن في إيضاح علاقات التعاون والاتصال بين المواطن والإدارة، ومنه لا يمكن تصور إدارة بدون علاقات اتصال وقرب مهما كان مستوى تلك الإدارة، لذلك فالهدف الأساسي الذي وجد من أجله الجهاز الإداري عموما هو تلبية رغبات الجمهور وتأمين أفضل الخدمات له، ولما كان ذلك المبتغى فإنه من حق المواطن أن يراقب ويطلع على أداء الجهاز الإداري محليا ووطنيا وذلك بإدلاء رأيه بواسطة المجالس الشعبية المحلية والوطنية التي انتخب فيها، فلذلك ينبغي فتح فضاءات للتفكير والتصور والتقييم والمراقبة لكل ما يتعلق بالعلاقات الداخلية بين المواطنين وذلك قصد تكريس مبدأ الشفافية في التعاملات وهذا التجاوز الأساليب الكلاسيكية في التسيير وتقديم خدمات ترضي قاصدي تلك المكاتب قصد تطوير إدارة رشيدة يكون المواطن المساهم الحقيقي فيها، كما يمكن تقريب الإدارة من المواطن كذلك من خلال العمل على ترقية ثقافة تسيير جيدة تحكمها معايير وأنظمة ومبادئ وقيم جديدة منها المردودية والإنتاجية والقدرة التنافسية والكفاءة والاحترافية من جهة، وبناء قواعد واضحة لإشراك مختلف الفواعل في رسم السياسات وصياغتها من جهة أخرى.[2]

1 زهرة هادي ،**مرجع سابق**،ص 72.

2 عبد القادر حسين ،**مرجع سابق** ، ص75.

ثالثا :ترسيخ روح الديمقراطية والمشاركة السياسية:

كلمة الديمقراطية معناها لغويا حكم الشعب و المقصود بحكم الشعب مشاركة كافة المواطنين و على قدم المساواة في إدارة شؤون مجتمعهم حيث كانت بعض مدن اليونان القديمة محدودة المساحة و السكان ، و قد عرفت بالفعل هذا الشكل من أشكال الحكم الذي يعرف في الفكر السياسي المعاصر باسم الديمقراطية المباشرة لكن هذا النموذج اختفى أو كاد في العصور الحديثة بسبب إتساع الدولة مساحة وسكان ، و بسبب تعقد الحياة المعاصرة بطريقة لا يمكن مقارنتها بمكان سائدا في بعض دول اليونان القديمة التي عرفت هذا النظام و لذلك حلى محلها نموذج أخر من الديمقراطية الغير مباشرة بإسم الديمقراطية التمثيلية ا أو النيابية و الديمقراطية تعني أن يمسك الشعب بزمام السلطة بصرف النظر عن الوسيلة التي تمارس بها هذه السلطة وهل هي ممارسة مباشرة أو شبه مباشرة أو من خلال النيابة و التمثيل ، و الديمقراطية مبنية على مفهوم المشاركة في إدارة الدولة ،و المعتمدة على التمثيل لكافة فئات المجتمع و تعتمد أساسا المحاسبة لأي حكومة ،[1] وهذا من خلال إسهام الأحزاب السياسية في بلورة نقاشات التي تدور داخل المجموعة الوطنية ، و هذا بإحترام حرية و الرأي و مراعاة المصلحة العامة ولا يمكن بلوغ ذلك إلى من خلال إضفاء الرقابة الشعبية التي تتولاها المجالس المنتخبة بشكل نزيه و حر ، وهذا يحقق مكاسب للمواطنين مع تفعيل إحترام سيادة القانون و ترسيخ مفهوم استقلال القضاء .

رابعا:توفر مجتمع مدني فعال:

إذ أن حيوية المجتمع المدني تكمن في قدرته على تأطير المواطنين للعمل الطوعي والمشاركة في التنمية الحقيقية للبلاد، فما هو مطلوب من المجتمع المدني هو السماح لهذه الجمعيات ودعمها بكافة الوسائل نحو هيكلة الفرد وهذا بهدف إشراك المواطن في العمل المشترك في تنفيذ المشاريع مع الأجهزة الرسمية في إطار صنع السياسات المحلية و إضفاء الرقابة و المشاركة في تنفيذ المشاريع.[2]

خامسا : وجود فواعل حقيقية تشترك فيها الصحافة الحرة والتنظيمات المهنية:

فالسلطات المنتخبة التي تتولى تنظيم و تسيير المجالس المحلية بطريقة شفافة تؤدي إلى تفعيل العوامل المشتركة نحو مفهوم الحكم الراشد الذي يتطلب النزاهة في التسيير وحياد الإدارة وغرس روح المبادرة والشعور

1 محمد خليفة ,**إشكالية التنمية والحكم الراشد في الجزائر** ,مداخلة ,كلية الحقوق، جامعة جيجل ,بدون صفحة.

2 يوسف خوني ، **دور القيادة في التنمية المحلية من خلال المجالس المنتخبة دراسة حالة المجلس البلدي لبلدية المسيلة (2007–2012)** ، رسالة ماجستير ، (جامعة الجزائر :كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 2015) ، ص 257.

بالمسؤولية و التزام المسؤول بتقديم الحساب على المهام الموكلة إليه، و كذا التشجيع على دعم مؤسسات المجتمع القائمة والتشجيع على تسهيل إجراءات تكوينها وتفعيل دورها في الحياة العامة.

سادسا : تطبيق مبدأ الشفافية في التعامل:

وهذا بإلزامية استقلال الهيئة القضائية عن الهيئتين التشريعية والتنفيذية وفتح نقاشات واسعة بين مختلف الفاعلين حول ظاهرة الفساد المستفحلة في شتى الهيئات الرسمية، وقصد التخفيف منها لزم تحسين أجور الموظفين العموميون وإقرار مبدأ العدالة في التوزيع لتنشيط برامج التنمية، وهذا من خلال إدارة أموال الدولة بطريقة شفافة وسليمة تخضع لمفهوم الرقابة العامة للمجتمع ولمفهوم المساءلة، وان تقوم على إدارتها مؤسسات حكومية تعرف بقدرتها على التعامل مع قضايا إدارة أموال الدول ومواردها بكل احتراف ومهنية عالية، وتضع مصلحة المجتمع وأفراده في أولى غاياتهما[1].

1 زهرة هادي ، **المرجع السابق**،ص 73.

خلاصة الفصل :

قمنا تحت هذا الفصل بدراسة الإطار المفاهيمي للحكم الراشد و التنمية المحلية ، إن الحكم الراشد و التنمية المحلية مفهومان هامان جدا و هذا ما يظهر من خلال التعاريف المختلفة التي قدمت لهما، كما إتضح لنا الجوانب العديدة التي ترتبط بها الحكم الراشد من خلال دراسة أبعاده و خصاصه،كما إهتمت الدول بجوانب الحكم الراد والتنمية المحلية منذ القدم بإعتبارهما عاملان مساهمان في تطوير الدول و إزدهارها.

حيث ظهر مفهوم الحكم الراشد بجلاء عندما أصبحت التنمية مرتبطة بالتكامل بين النشاط الإجتماعي ، الإقتصادي و السياسي و مستندة على العدالة في التوزيع و المشاركة ، و من جهة أخري مفهومان مترادفان يمكنهما السير معا إذا توفرت إرادة سياسية و تشريعات ضامنة و مؤسسات و قضاء مستقل ، و مساءلة و شفافية و تداول السلمي للسلطة و مجتمع مدني ناشط و فعال و رقابة شعبية و إعلام حر .

مقدمة الفصل :

بعد التطرق في الفصل الأول إلى الإطار المفاهيمي للحكم الراشد و التنمية المحلية و توضيح هذين المفهومين ستقوم في هذا الفصل بدراسة استراتجية تفعيل الحكم الراشد و تسليط الضوء على الطرق الفعالة و السلمية في تفعيل آلياته في الجزائر من خلال عدة معايير مثل معيار إبداء الرأي و المساءلة و معيار سيادة القانون ،و تناولنا كيفيات إرساء مبادئ الحكم الراشد في الجزائر من خلال الإشكالات و التحديات التي تواجهه كما تطرقنا إلى الإصلاحات التي قامت بها الدولة في ظل تبني سياسة الحكم الراشد.

المبحث الأول: آليات تطبيق الحكم الراشد في الجزائر

يشير الحكم الراشد إلى ضرورة الانتقال من الحالة التقليدية للحكم إلى الحالة أكثر تفاعلا وتكاملا بين الأركان والعناصر الرئيسية المكونة له، والتي تشكل أساسا من الإدارة الحكومية للقطاع العام، وإدارة القطاع الخاص بفعاليته المختلفة، بمؤسسات المجتمع المدني العديدة في المجتمع، لذا فإن تحقيق الحكم الراشد وتفعيله يتوقف على وجود آليات وعمليات مناسبة تحقق أهدافه[1].

كما تختلف هذه الآليات من دولة إلى أخرى وهذا ما سنتناوله من خلال إبراز أهم آليات تفعيل الحكم الراشد في الجزائر، وذلك عن طريق إبداء الرأي والمساءلة والاستقرار السياسي وفعالية الحكومة ،وسيادة القانون.

المطلب الأول: معيار إبداء الرأي والمساءلة

إذ ما أردنا أن نحلل معيار إبداء الرأي والمساءلة لابد من التركيز على بعض النقاط وهي قدرة المواطنين على المشاركة في انتخاب ممثليهم وحكوماتهم (**أولا**)، حرية التعبير (**ثانيا**)، حركة تكوين الجمعيات (**ثالثا**)، الإعلام (رابعا).

أولا: قدرة المواطنين الفعلية في الحياة السياسية

أقر الدستور 1989 التعددية السياسية والحزبية في الجزائر حيث تم الانتقال من حزب الواحد إلى التعددية الحزبية ومن التعبئة إلى نمط المشاركة، كما جاء دستور 1996 ليعزز النهج الديمقراطي في الجزائر.

أما فيما يخص حق الاقتراع في الجزائر فهو مضمون ويشمل جميع الجزائريين رجالا ونساء، لمن بلغ الثماني عشر سنة كاملة يوم الاقتراع [2] ، إذ يتيح لهم القانون الحق في انتخاب ممثليهم على المستوى المحلي و ألولائي والوطني بالإضافة إلى المشاركة في الاستفتاءات الشعبية، وقد أخل التعديل الدستوري الذي تم إقراره سنة 1996 تغييرات عامة على الإجراءات الانتخابية، ومن هذه التغييرات تمثيل الجزائريين المقيمين

1 عائشة تقية، **مرجع سابق**، ص ص23-24.

2 الجمهرية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، "**المادة 03 من القانون العضوي 16- 10 يتعلق بنظام الانتخابات** " ،الجريدة الرسمية ، العدد 50 ، الجزائر ،25أوت 2016.

في الخارج في البرلمان الجزائري، وتعديل الإجراءات المتعلقة بالاقتراع وبتنظيم الانتخابية، كما منح تعديل للقانون العضوي للانتخابات 2012 وهو ما أقره تعديل 2016، المرأة مجالا أوسع للمشاركة في الحياة السياسية من خلال تحديد نسبة للمرأة في قوائم الترشيح سواء كانت هذه القوائم حرة أو تابعة لأحزاب سياسية[1].

ثانيا: حرية التعبير

أقر الدستور الجزائري حق المواطن في تكوين نقابات مهنية يدافع من خلالها على مصالحه ويشارك في تسيير الأمور المتعلقة بالشأن العام، لكن هذه النقابات عرفت تضييق في السلطة التنفيذية مما حد من نشاطها، فرغم اعتراف الدستور بهذا الحق فإن وزارة العمل المؤهلة رسميا لمنح تصاريح العمل للنقابات المهنية، قد رفضت الاعتراف بعدة نقابات في أكثر من قطاع في تعارض واضح مع القوانين، وكانت الحكومة تمارس عدة ضغوط حتى لا يتم تشكيل مثل هذه النقابات خاصة المعارضة منها، وحتى النقابات التي تم الاعتراف بها لم يسمح لها بتكوين كفدراليات نقابية تسمح لها بالعمل خارج قطاع الإدارة العمومية والمشاركة في المفاوضات المركزية الاتجاه العام للعمال الجزائريين هو النقابة الوحيدة المسموح لها بالتشاور وإجراء مفاوضات مع الحكومة وأرباب العمل، وما يميز النقابات الموجودة على المستوى الوطني جلها تابعة للقطاع العام، الذي يعاني عدة مشاكل سواء في التسيير أو في مستوى الخدمات المقدمة للمواطن، وتبقى نقابات القاع لخاص محدودة.

ثالثا: حرية تكوين الجمعيات

تشير الإحصائيات الموجودة على مستوى وزارة الداخلية والجماعات المحلية أن عدد الجمعيات الوطنية قد بلغ 948 جمعية في حين بلغت عدد الجمعيات المحلية المعتمدة 78928 جمعية، ويوضح هذا أن عدد الجمعيات الوطنية لا تمثل سوى 1% مقارنة بعدد الجمعيات المحلية وهذا ما يحد من نشاطها بحكم قانون الجمعيات[2].

---

1 الجمهرية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، " **راجع المادة 2 من القانون العضوي 12-03، يحدد كيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة**، الجريدة الرسمية، الجزائر، العدد 50 ، صادر في 14 جانفي 2012.

1 عبد اللطيف بن نعوم ، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية دراسة حالة الجزائر**، رسالة الماجستر،(.جامعة معسكر: كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، 2016)،ص126 .

رابعا: الإعلام

إن الاعلام الحر يعتبر هو السلكة الرابعة في أي بلد نظرا لما يتمتع به من دور فعال في تغيير وقلب الموازيين وتوجيه الرأي العام، كما يعد القالب العام النابض والعصب المحرك لمل مؤسسة أو هيئة حكومية فضلا عن مساندته الفعلية في تغيير الأنظمة السياسية وإنجاح عملية الانتقال الديمقراطي وإسقاط الأنظمة الدكتاتورية، والحديث عن الإعلام يشمل الإعلام المرئي والمكتوب والمسموع، ولقد عرف المشرع الجزائري الإعلام في المادة الثالثة من القانون العضوي رقم 12-03 المتعلق بالإعلام على أنه "... كل نشر أو بث لواقع وأحداث أو رسائل أو أداء أو أفكار أو معارف، موجهة لجمهور أو لفئة منه"[1].

ومن خلال المادة السالفة الذكر نستخلص أن الإعلام يكون سواءً، بنشر أو ببث أو عن طريق رسائل أو أراء وأفكار أو معارف ويكون عبر أي وسيلة مكتوبة (الجرائد) أو مسموعة (الإذاعة) أو متلفزة (فتح قنوات خاصة)، أو إلكترونية (الإنترنت) وتكون موجهة لعامة الناس أو فئة منهم.

المطلب الثاني: معيار الاستقرار وفعالية أداء الحكومة

استحوذ موضوع الاستقرار السياسي على اهتمام العديد من المفكرين السياسيين منذ القديم وزاد الاهتمام به العصر الحديث، أين تبلورت الدراسة العلمية والمنظمة لظاهرة الاستقرار، أين يعد من بين آليات التي يجب أن تتوفر في الحكم الراشد ، ومن جانب اخر لا تقل فعالية الحكومة من حيث الأهمية في كونها هي الأخرى تعد أساسية في الحكم الصالح .

أولا: معيار الاستقرار السياسي والتشريعي

هذا المعيار يقيس احتمالات زعزعة استقرار الحكومة أو الإطاحة بها بوسائل غير دستورية أو عنيفة، بما في ذلك العنف ذو الدوافع السياسية (نزاع مسلح، تهديد إرهابي، صراع داخلي، تشقق الطبقة السياسية، تغييرات دستورية، انقلابات عسكرية.)، كما أن الاستقرار السياسي يتضمن عدة آليات تعتمد في محتواها مبادئ التداول السلمي للسلطة ونزاهة الانتخابات وكذا الوسائل الشرعية والدستورية ومنطق القوة في

1 الجمهرية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، " **راجع المادة 03من القانون العضوي 12-03**، يتعلق بالإعلام ، الجريدة الرسمية، الجزائر، العدد 50 ، صادر في 14 جانفي 2012.

الاستلاء على الحكم كما يهدف مفهوم الاستقرار السياسي إلى بناء نظام سياسي شرعي وقوي يشتغل في إطار احترام سيادة الشعب الإدارة الاجتماعية[1].

إذا كانت مختلف الإصلاحات مند 1988 قد ساهمت في ترسيخ الديمقراطية، فإن عشية توقيف المسار الانتخابي أصبحنا بعيدين عنها لأن القانون في هذه المرحلة وقع ضد إرادة الأغلبية وسمح للأقلية أن تكون الناطق الرسمي عن الأغلبية وأن تدخل الجزائر بمقتضى ذلك عهد التراجع الديمقراطي لأن الوضع السياسي الذي أفرزه المسار الانتخابي. قاد في النهاية إلى زوال الثقة وأدخل الجزائر في مرحلة انتقالية جديدة غابت فيها الشرعية القانونية، حيث عرفة الجزائر مرحلة الفراغ السياسي والمؤسساتي ودخول مرحلة ما يعرف بالنظام السياسي الغلق، حيث عملت المؤسسة العسكرية على تعيين قيادة جماعية ذات أغلبية مدنية تسير دولة بمرحلة انتقالية محاولة منها الحفاظ على استقرار مؤسسة النظام والدولة بتشكيلها للمجلس الأعلى للدولة برئاسة الواحل محمد بوضياف.

وقد حاول النظام السياسي احتواء الوضع من خلال تعيين الرئيس زروال على رأس النظام هذا الأخير الذي حاول استرجاع استقرار النظام، لدعوته لندوة الوفاء الوطني أين تم الاتفاق من خلالها على عدد من التعديلات الدستورية لتكن محطة مهمة في معالجة مشكلة الجزائر، كما تدعم السلطة مؤسسات الدولة وتحافظ على وحدة بعث تيار ديمقراطي وطني وتمنع إساءة استعمال عناصر الهوية الوطنية في النشاط السياسي، على ضوء هذه الأذكار استهدفت السلطة استكمال بناء الشرعية للمؤسسات الدستورية والقانونية، وعلى إعداد مشروع تعديل الدستور والتي تمت المصادقة عليه في استفتاء 28 نوفمبر 1996.

وفي 16 أفريل 1999 الانتخابات الرئاسية عبرت مرحلة تحول كبير وإيجابية على مستوى الثقافة السياسية في الجزائر، حيث عرفت سير الحملة الانتخابية نقاش واسع وجاد حول كل الرهانات التي تمس أهداف النظام السياسي، وهذا راجع إلى الاختلاف الشاسع في أفكار والوسائل المستخدمة من طرف

المترشحين الذين عملوا على تأسيس اللبنات الأولى للهيكل الديمقراطي، لكنهم انسحبوا من السباق الانتخابي في أخر المطاف، وبقي السيد بوتفليقة وحده مما جعله يحوز على الفوز[2].

1 عبد اللطيف بن نعوم ، **مرجع سابق** ،ص127.

2 يوسف أزوال ،**مرجع سابق** ، ص133.

كان رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة حين قدم حزمة الإصلاحات السياسية الجديدة- يعلم مسبقا مدي اهمية وضرورة المشاركة الشعبية الواسعة للشرعية النظام السياسي ككل، وليس البقاء واستمرارية الحزب الحاكم، إلا أن نسبة المشاركة السياسية في الانتخابات الجزائرية هزيلة جدا، بحيث لم تتجاوز في كثير من الأحوال نسبة 36% في الانتخابات التشريعية سنة 1997 ثم 2002 والأخرى 2007، باستثناء تشريعات 2012، التي وصلت نسبتها إلى أكثر من 42,9% وهي نسبة تاريخية في انتخابات من هذا النوع، أما الرئاسيات فهي دائما تسجل أعلى نسبة لمشاركة المواطنين وربما يعود السبب إلى ثقة الشعب الجزائري في الرؤساء أكثر من النواب وممثليهم في مختلف المجالس المنتخبة[1].

ثانيا: معيار فعالية أداء الحكومة

من أجل دراسة هذا المؤشر يجب البحث في مدى قدرة الجهاز التنفيذي في أدائه لوظيفة تقديم الخدمة العامة للمواطنين إعادة اعتبار أنه الجهاز المطلع برسم السياسة العامة والكفيلة بتطوير حياة المواطن وتحسين نوعية حياته واعتماد نموذج الحكومة الإلكترونية كمدخل رئيسي لدراسة فعالية الأداء الحكومي، وبالتالي تحقيق التنمية البشرية والتي بدورها تجميع عناصر مؤشراتها من مصادر مختلفة تقيس الإدراك الحسي للمفاهيم التالية: كفاءة الجهاز البيروقراطي، وقد تزامن مفهوم الحكم الراشد مع تحول مفاهيم التنمية من خلال انتقالها من التركيز على محور النهج الاقتصادي إلى الاهتمام بالتنمية البشرية ثم تسليط الضوء على مفهوم التنمية البشرية المستدامة، فالتنمية الإنسانية ترتبط بكل مستويات النشاط السياسي، الاجتماعي، الاقتصادي، الثقافي والبيئي وذلك باعتمادها على خطة متكاملة تقوم على مبدأ المشاركة والتخطيط الاستراتيجي للحصول على التربية والتعليم والصحة والعمل على تطبيقها وفق مبدأ العدالة والمساواة، المساءلة والثقافية والشرعية والتمثيل[2].

عرف مؤشر التنمية البشرية تحسنا كبيرا في الجزائر خاصة في السنوات الأخيرة نتيجة الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي انتهجتها الدولة، وكذلك من خلال زيادة الإنفاق الحكومي التي باشرته السلطات العمومية وحسب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عرضه لتقديره السابع الخاص بالتنمية

1 فريد ابرادشة ، **مرجع سابق**، ص ص 134-135.

2عبد الرزاق مولاي لخضر، فاعلية سياسات الحكم الراشد في الحد من الفساد بالجزائر،**المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية** ،ع **07**، ديسمبر **2017** ، ص292.

البشرية في الجزائر والذي يتم إنجازه بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فقط حققت الجزائر تحسنا على المستوى الوطني في مجال التنمية الخاصة في مجال الصحة والتربية والمساواة بين الجنسين مع زيادة مشاركة المرأة في شتى مجالات الحياة، كما أشار التقرير إلى أن الجزائر توجد في مصاف الدول ذات التصنيف المتوسط في هذا المجال[1].

1- عصرنة الأجهزة الحكومية

تلعب تكنولوجيا الإعلام والاتصال دورا مهما في إحداث أداء سياسي، إداري اقتصادي، واجتماعي متميز، حيث تسمح بالمعالجة السريعة للمعلومات وتوزيعها على كافة أجهزتها المرئية والمسموعة في وقت قصير وبأقل تكلفة والجزائر كغيرها من الدول وبغية تحسين مستوى أداء الخدمة المقدمة للمواطن حرصت على إعطاء الأهمية الكبرى بهذه الآليات والتي من شأنها رفع كفاءة حكومتها وهذا من خلال الاعتماد على الحكومة الإلكترونية، كأنجع وسيلة لتحقيق مستوى متميز للأداء الحكومي، ومن بين هذه المؤهلات التي تسمح ببناء مجتمع معلومات خاص بها نذكر:

- **مواءمة الأجهزة الحكومية على الصعيد القانوني:** اهتم المشرع الجزائري بتنظيم قانوني لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال وهو القانون 03/05 المتعلق بالملكية والحقوق المجاورة إلى جانب برنامج الحاسوب وقواعد البيانات، حيث فسح هذا القانون المجال أمام الاستثمار الخاص، مما أدى على انفتاح نشاطات مقدمي خدمات الانترنت وبالتالي زيادة عدد مستخدميها سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات.
- **مواءمة الأجهزة الحكومية على الصعيد البشري والمؤسساتي:** حيث أن جوهر تكنولوجيا المعلومات والاتصال هي الموارد البشرية وفق تطوير ما يعرف الحكومة الإلكترونية، الإدارة والإلكترونية، مجتمع المعرفة.

1 عبد القادر حسين ، **مرجع سابق**، ص ص 125-126.

2- مستويات حوكمة الأداء الحكومي

سعت الجزائر لتنفيذ استراتيجية شاملة لإصلاح الإدارة العامة من أحل تجاوز النماذج المركزية للتخطيط التسيير والإدارة، هنا دعت الضرورة لاستعمال نموذج الحكومة الإلكترونية كأحد مداخل الصلح حيث يوفر هذا البرنامج:

- سد الفجوة الرقمية في المجتمع باستثمار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المقدمة لتوصيل الخدمات الحكومة للمواطنين ومؤسسات الأعمال المحتاجة إليها بغض النظر عن أماكن تواجدهم وأوقات التقدم لها[1].
- تعزيز وتدعيم فرص التنمية والإصلاح الإداري والاقتصادي، إذ أنه باستطاعة الحكومة الإلكترونية مساعدة منشآت الأعمال وخاصة المتوسطة والصغيرة الحجم والانتقال على الخط للحصول على الخدمات والمتطلبات، بمعنى الحكومة الإلكترونية تقدم فرص لتطوير إمكانيات وقدرات ومهارات منشآت الأعمال والمواطنين المتعاملين معها بما يمكنهم من تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية ومساندة الأداء الأحسن.
- دوام الاتصال بين الدولة، المؤسسات المنتخبة، الجماعات الإقليمية والمجتمع المدني.
- تقدم الخدمات عن بعد مثل تقديم الوثائق الرسمية عبر الشبكة، حيث يصبح بإمكانية المواطن استعمال أنظمة المعلومات المترابطة فيما بينها.

المطلب الثالث: سيادة القانون

تستلزم سيادة القانون باعتبارها معيارا أساسيا لقيام الحكم الراشد تأمين حماية حقوق الإنسان بالنسبة للانفراد بشكل متساوي، وتعلو سيادة القانون على سلكة الحكومات فهي تحمي المواطن من أي إجراءات تعسفية قد تتخذها الدولة ضده، وتضمن معاملة جميع المواطنين على قدم المساواة، لذا يتوجب على الحكومات أن تخلق المؤسسات والأطر اللازمة للمحافظة على القانون والنظام ولتوفير الخدمة الأساسية كالصحة والتعليم خصوصا للفقراء، لكن في المقابل نجد أن الواقع الفعلي في الجزائر بعيد كل البعد عن مبدأ

1 فهيم عيسو ، **مرجع سابق**، ص63.

سيادة وسمو القانون حيث أصبحت المصلحة الخاصة و المحسوبية و الفساد السمات الرئيسية التي تميز النظام السياسي الجزائري، ومن بين العوامل ما يلي[1]:

- السيطرة شبه المطلقة على الجهاز القضائي من قبل السلطة التنفيذية من خلال اضطلاعها بمسائل التعيينات والترقيات الخاصة بالقضاة، وكذا الميزانية الخاصة بالأجهزة القضائية وعدم تمتع القضاء بالاستقلالية الكافية في أدائه لوظيفته.
- عدم مساءلة ومحاسبة المسئولين الحكوميين المتورطين، بشكل صارم في قضايا الفساد والمساس بأمن الدولة ونهب الممتلكات العامة، كما حدث مع قضية بنك الخليفة و قضية شكيب خليل و فضيحة سونطراك مثلا، مما يدل على أن أول شخص يتجاوز القانون هو المسؤول قبل المواطن.
- ضعف وهشاشة الثقافة القانونية لدى النخب الحاكمة ولأفراد المجتمع ككل، حيث أصبح الدستور والقانون في مجرى، وما يحدث على المستوى الميداني في مجرى آخر.
- عدم فعالية القانون مع بقاء توقيع الجزائر على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية حبرا على ورق، وعدم الارتقاء بمستوى حقوق الإنسان الاجتماعية والثقافية والسياسية، حيث أصبح الفرد في الجزائر يعيش وضعا اجتماعيا وحياة لا ترقى إلى المستوى المعيشي الكريم.

المبحث الثاني: آليات إرساء مبادئ الحكم الراشد في الجزائر

يجمع المهتمون بالشأن الجزائري أن الآليات و الأسس التي يرتكز عليها الحكم الراشد ليست محققة الى حد بعيد في الجزائر، فهذه الآليات عندما نريد إسقاطها في الجزائر و خاصة ما يتعلق منها بالمشاركة السياسية فهي مفتوحة للجميع على الأقل فيما هو مكرس في الدستور وهو الحق في إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي، أما من ناحية حكم القانون فلا يمكن الجزم بأن هذه الآلية مطبقة بحذافيرها حيث مازالت العلاقات في منح المشاريع ذات الطابع الاقتصادي للشركات العمومية و الخاصة من جهة أخرى[2].

المطلب الأول: إشكالات الحكم الراشد

1 عبد الحق حملاوي ، **الأليات السياسية لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية من منظور الحكم الراشد تجربة الجزائر 1999-2007**"، مذكرة ماستر ، (جامعة بسكرة : كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2013)، ص ص82 -83.

2 "واقع التنمية و الحكم الراشد في الجزائر"، منشور على الموقع الالكتروني التالي: www.univ- setif.dz تاريخ الإطلاع (2019-03-17)

نعالج تحت العنوان أعلاه أهم المعيقات التي تعرقل ترسيخ الحكم الراشد أبرزها غياب التداول السلمي على السلطة، أزمة المشاركة السياسية و غياب الديمقراطية الحقيقية، الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري، وأخيرا انتشار الفساد في الجزائر.

أولا: غياب التداول السلمي على السلطة (شخصية السلطة في ظل غياب البرامج)

يعتبر مبدأ التداول على السلطة من الركائز الأساسية للأنظمة الديمقراطية، ويقصد به " التداول على السلطة مبدأ ديمقراطي لا يمكن وقفه لأي حزب سياسي أن يبقى في السلطة إلى ما لا نهاية، بل يجب أن يعوض بتيار سياسي آخر ضمن احترام النظام السياسي القائم، و التداول على السلطة يدخل تغييرا في الأدوار بين قوى سياسية تختلف بشكل ظرفي عن السلطة لكي تدخل المعارضة[1] .

وعليه فالتداول على السلطة هو عبارة عن مبدأ ديمقراطي وأداة تخلق تناوبا في تطبيق منهج سياسي معين، وفق زمنية معينة من خلال انتخابات دورية، يشترط فيها احترام الكيان المؤسساتي القائم، بالإضافة لكونه يأخذ تجسيدا واسعا، ويشمل كل السلطات المختلفة، أخل الدولة فيكون على أكثر من مستوى و يأخذ عدة أشكال باعتباره أداة أساسية لتنظيم اللعبة السياسية وخلق تناوب زمني عليها من جهة، وجهة أخرى وسيلة تضمن فعالية في الوظيفة القضائية و الادارية.

وإذا أسقطنا هذا المبدأ على الجزائر نجده غائبا فيها، إذ تعتبر الهيمنة التي تمارسها المؤسسة العسكرية على الطبقة السياسية من خلال التدخل في المسار الانتخابي كانت لها تأثيراتها على عملية التداول على الحكم، حيث أن الممسك بزمام السلطة السياسية (المؤسسة العسكرية) لا يظهر الى العلن بصفة مباشرة فالسلطة الحقيقية أمر الممارسة السياسية الى واجهة مدنية تكون في أغلب الأحيان شكلية[2] .

وبصفة عامة يعود غياب التداول على السلطة إلى:

1 إشكالية العلاقة بين الحكم الراشد و التنمية الاقتصادية ،ص69.

2 عبد لحق حملاوي ،**مرجع سابق** ،ص.ص.99-100.

- التعددية السياسية و الحزبية، حيث اقتصرت التحالفات بين الأحزاب على أحزاب السلطة بترقية التحالف الحزبي إلى تحالف رئاسي الاستمرارية وعدم اعتماد أحزاب جديدة يحد من التعددية السياسية و الحزبية.
- حجم الأحزاب إذ تقلص عدد الأحزاب والكثير منها لا يملك مقومات الحزب السياسي سواء داخل البرلمان أو على مستوى الامتداد الشعبي أو الانتشار على المستوى الوطني.
- تحديد مدة تولي السلطة، وذلك عن طريق التراجع الرسمي عن التداول على السلطة بتحديد الدستور، وفتح العهدات الرئاسية في 2008، ولكن المؤسس الدستوري تدارك الموقف من خلال تعديل 2016 نصت المادة 88 على أن العهدة الرئاسية خمس سنوات و يمكن تجديدها مرة وحدة[1].

ومن خلال التعديل الدستوري نرى و كأن الدولة الجزائرية تسعى جاهدة لتكريس مبدأ التداول على السلطة و هذا من خلال الرجوع إلى دباجة الدستور نلاحظ إدخال مجموعة من الأفكار و الأطر القانونية التي تعطي فرصة أكبر للمواطنين للمشاركة في الحياة السياسية لبلاده، من جهة الإقرار الصحيح من طرف المؤسس الدستوري على أن "إنّ الدستور فوق الجميع ، و يحمي مبدأ حرية اختيار الشعب، ويضفي المشروعية على ممارسة السلطات، ويكرس التداول الديمقراطي عن طريق انتخابات حرة و نزيهة" ، فمن هنا يمكن القول، أن التعديل الدستوري الجديد اِعترف لأول مرة منذ الاستقلال بوجود مبدأ التداول على السلطة واعتبره أساسيا في تحقيق المشروعية.

ثانيا: إشكالات غياب مشاركة سياسية حقيقية:

ارتبطت المشاركة السياسية بتنامي السلوك الحضاري في المجتمعات التي تتجه نحو الديمقراطية، أصبحت ظاهرة عميقة بالحياة السياسية، قوامها النضج الثقافي و السياسي، كأسلوب لتعامل اليومي لإضافة ثقافة السلم و التسامح، من خلال وجود الاختلاف و التنوع الحزبي، حرية الاعتماد و التفكير، حرية الرأي و التعبير للأفراد و للقوى الاجتماعية و السياسية المختلفة[2].

1 وهيبة الغول ، **انتخابات الرئاسية في الجزائر(دراسة في المسار و التداعيات)**، مذكرة الماستر ، (جامعة بسكرة :كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2014)، ص.91.

2 محمد لمين لعجال ، " إشكالية المشاركة و ثقافة السلم" ، **مجلة العلوم السياسة**، اع12، كلية الحقوق و العلوم السياسية، بسكرة، نوفمبر 2007، ص،.237،

إلا أن الجزائر تعاني أزمة حقيقية في المشاركة السياسية و هذا يعود الى:

- غياب التطابق بين المبادئ الإيديولوجية و المواقف و البرامج و النصوص القانونية مع الممارسات السياسية الملتوية التي صاحبها تفشي الفساد الإداري و السياسي.
- مشاركة شكلية موسمية غير فعالة من قبل القوى السياسية حيث لا تظهر الأحزاب إلا أثناء العملية الانتخابية بهدف تأدية أدوار معينة أو الحصول على الريع الانتخابي.
- المشاركة السياسية اتخذت شكل التعبئة بغرض خلق مساندة دون أن تعبر عن مشاركة حقيقية نابعة من اهتمام بما تجري في المجتمع السياسي.
- الحفاظ على الوضع القائم سواء في المؤسسات غير الرسمية الأحزاب و الجمعيات و غياب التداول على السلطة في حياتها الداخلية أو في المؤسسات الرسمية بقاء نفس الأشخاص و السياسات. [1]
- عزوف الشباب عن الانضمام للأحزاب السياسية، حيث يلاحظ سيطرة الشيوخ على المناصب القيادة و بالتالي غياب التجديد الحيوي لتحريك العمل السياسي.
- ضعف المشاركة في أوجه النشاط الاجتماعي الأخرى و في المجالات الغير السياسية للحياة الاجتماعية ذلك أن مثل هذه المشاركة تؤثر في اتجاهات الأفراد نحو النظام السياسي و العملية السياسية.
- ضعف الحراك الاجتماعي و عزوف المثقفين.
- المقاطعة الانتخابية.

و عليه فإن أزمة المشاركة السياسية في الجزائر ترجع إلى غياب المعارضة السياسية، كما أنها لا تظهر إلا أثناء العملية الانتخابية، أن المشاركة السياسية اتخذت شكل التعبئة، ضف إلى ذلك عزوف الشباب عن المشاركة في الانتخابات و كذا عدم الانخراط في الأحزاب السياسية؛ حيث يلاحظ سيطرة الشيوخ على مناصب القيادة .

ثالثا: الصبغة الكلاسيكية للاقتصاد الجزائري (غير منتج)

1نوال مغزيلي ، **أزمة المشاركة السياسية في الجزائر: بين شعف الوعي لدى الناخب و انعدام الثقة في المنتخب**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسية و الاقتصادية، منشور على الموقع الالكتروني التالي: http://democratic.de تاريخ الإطلاع (20-03-2019).

نقصد بذلك أنه اقتصاد تقليدي قائم على تجود به الطبيعة (المحروقات) وافتقاره لإضافات نوعية وهو ما يعرف بالاقتصاد الريعي الذي يعرفه أنه " ذلك الاقتصاد الذي يقوم على مصدر واحد للدخل"[1]، و يتميز الاقتصاد الريعي بوجود موارد مالية مهمة خارجية و غير مرتبط بالإنتاج، قد يؤدي عدم التحكم فيها الى حدوث سلوكيات ريعية غير مشجعة للإنتاج المحلي، فالرهان السياسي والاقتصادي الوطني لا يتمثل في السعي نحو تحقيق الفعالية الانتاجية يقدر ما يسعى الى التحكم في رقابة الريع و كيفية توزيعه[2].

إن غياب إستراتيجية و رؤية واضحة، و مع استمرار التسيّب الذي شهدته سنوات الرواج ، يعلن عن أزمة ستتواصل تداعيتها لو لم تتحسن أسعار المحروقات،هناك من الحلول الشجاعة التي يمكن تطبيقها على المدى القصير، التي ترتبط بسياسات تقشفية المرتبطة ببعض النفقات العامة و الضخمة، التي لا تأثر على السياسي العامة للدولة ولا توجهاتها؛ يضاف إلى ذلك استراتيجيات طويلة المدى لتنويع مصادر الإيرادات العامة تقليل الاعتماد على الجباية البترولية في حالة الانكماش أو الرواج[3].

و لطالما أدى انخفاض أسعار النفط الى بحث التفكير في البدائل الكفيلة للخروج من الاقتصاد الريفي، و في ظل الأزمة النفطية الراهنة، و سياسة التقشف المتبعة، لابد أن يدفع هذا و بطريقة جدية، نحو محاولة الخروج من دائرة التبعية للصادرات من المحروقات و السعي الى تنويع الاقتصاد و الصادرات، من بين السبل للترقية لابد من تشجيع القطاع الخاص المحلي بشكل أكبر خاصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة للارتقاء بالقطاع الصناعي التحويلي سواء لإنتاج منتجات تنافسية لتلبية الطلب المحلي و منافسة

1 HIRECM Nawal et OUDJAMA Ibrahim, «Economie de Rente et Pauvreté en Algérie», Review journal of Economic and Financial Resarch, Issue 4, University of oum EL Bouaghi, December 2015,P.22.

2 ناجي بن حسين ، "التنمية المستدامة في الجزائر: حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي الى تنويع الاقتصاد"، **مجلة الاقتصاد و المجتمع**، ع5 ، جامعة قسنطينة ، 2008، ص 21.

3 نصر الدين عيساوي ، "تقلبات أسعار المحروقات و أثارها على الاقتصاديات الريعية(دراسة حالة الاقتصاد الجزائري)"، **مجلة البحوث الاقتصادية و المالية**، ع 5، جامعة أم البواقي، جوان2016، ص.70،

الواردات أو اختراق الأسواق الخارجية من خلال الصادرات، وما يمكن تقديمه كتوصيات و اقتراحات، مايلي[1] :

- ضرورة تحفيز الشركات الأجنبية للاستثمار في القطاع الصناعي التحويلي من خلال منحها تحفيزات إضافية عن المؤسسات التي تنشط في قطاعات أخرى مثل النشاطات التجارية.
- تشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المحلية على الاستثمار في القطاع الصناعي التحويلي.
- ضرورة لعب الدولة دورها في الارتقاء بالقطاع الصناعي التحويلي لمنافسة الواردات و التصدير من خلال سن القوانين و التشريعات الضرورية لتشجيع الاستثمار في هذا القطاع الاستراتيجي و تسهيل عمليات تصدير المنتجات الصناعية التحويلية.

رابعا: تأثيرات تفشي الفساد المؤسساتي (الإداري و المالي) في الجزائر

يعتبر الفساد من التحديات التي تواجه الدول و هو العقبة الرئيسية أمام الإصلاح و التنمية و الاستثمار الذي ينعكس سلبا على تقدم ازدهار البلاد، مثلما هو الشأن في مختلف الظواهر الاجتماعية فلا يوجد تعريف شامل جامع و مانع لظاهرة الفساد و السبب يعود إلى اختلاف و تنوع خلفيات و وجهات أو بالأحرى زوايا النظر التي يتطرق منها إلى هذه الظاهرة[2].

يكاد مفهوم الفساد يرتبط في الأذهان بمفهوم الشر، و من التعريفات الواضحة للفساد هو التعريف الذي يشير إليه بأنه إساءة استخدام السلطة لتحقيق كسب خاص. في حين ينظر علم الاجتماع إلى الفساد بأنه (علاقة اجتماعية) تتمثل في انتهاك قواعد السلوك الاجتماعي في ما يتعلق بالمصلحة العامة.

وهناك من يعرف بأنه خروج عن القانون و النظام (عدم الالتزام بهما) أو استغلال غيابهما من أجل تحقيق مصالح سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية للفرد أو الجماعة معينة، بينما يعرفه آخرون بأنه قيام

1 هشام ريغي ، "تداعيات الأزمة النفطية الراهنة على الجزائر و أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ترقية الصادرات الصناعية التحويلية"، **مجلة البحوث الاقتصادية و المالية**، ع 5، جامعة أم البواقي، جوان 2016، ص.253.

2 جمال عليوة ، "**التجربة التعددية الموريتانية كمدخل لاحتواء الفساد السياسي و بناء الحكم الراشد في موريتانيا**"، مداخلة ألقيت في إطار الملتقى الوطني حول الفساد السياسي و الحكم الراشد في إفريقيا، كلية الحقوق، جامعة تلمسان، يومي 07 و 08 ماي 2007، ص.134.

الموظف العام و بطرق غير سوية بارتكاب ما يعد إهدار الوجبات وظيفته، فهو سلوك يخالف الوجبات الرسمية للمنصب العام تطلعا إلى تحقيق مكاسب خاصة مادية أو معنوية، و للوقاية من الفساد و مكافحته جاء المشرع بقانون الوقاية من الفساد و مكافحته 06-01[1].

و للحد منه وجب وضع استراتيجيات لتوحيد الجهود للتقليل من الظاهرة و القضاء عليها نذكر ما يلي:

- إعطاء الموظف العمومي أجرا أو امتيازات تغنيه عن الطمع او اللجوء إلى ممارسات غير قانونية لتعظيم مدخوله و هو ما يعرف بالتحصين المادي و المعنوي دعما للتراهة.
- إلغاء القوانين التي تعتبران التعدي على المال العام جنحة و تعويضها لقوانين أشد صرامة يصل فيها الأمر إلى الاعدام و المؤبد على حسب تطور الجريمة.
- إلغاء كل أشكال التخفيف و العفو عن الفاسدين مهما كانت الظروف و الأساليب و إلغاء كافة أشكال الافراط المشروط المتعلق بتحسن السلوك.
- توسيع نشر قوائم الفاسدين المحكوم عليهم نهائيا في كافة الجرائد الوطنية و إشهار أسمائهم في كافة وسائل الاعلام المرئية و المسموعة.
- ضرورة توسيع الرقابة على كافة المؤسسات العمومية و الخاصة و ذلك لإنشاء لجان مخصصه في محاربة الفساد.
- مساهمة الفرد و الأسرة في توعية أفرادها بضرورة التحلي بالتراهة وحب العمل و الوطن.
- يتعين وضع ضوابط للاختيار في الوظيفة العامة و التي كان الاسلام سياقا لتحديدها حتى تحد من الفساد كالأمانة و التراهة. [2]

المطلب الثاني: تحديات بناء الحكم الراشد في الجزائر

1 الجمهرية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **قانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته** ،الجريدة الرسمية ، ، عدد 14، صادر في مارس 2006.

2 هندة عزيوي ، "الجهود العربية و الدولية لمكافحة الفساد من منظور قانوني"، **مجلة البحوث و الدراسات الإنسانية**، ع 12، جامعة سكيكدة ، 2016، ص.ص.86-87.

يمكن رصد العديد من الاختلافات التي تحول دون البناء حكم راشد في الجزائر، وخاصة في ظل تغييب مشاركة و ادماج مختلف الفواعل الاجتماعية و الجماعات الإقليمية في النهوض بالعملية التنموية، و عملية بناء الحكم الراشد مبنية على دعامات أساسية، و الجزائر باشرت خلال العشرية الأخيرة عملية تطوير ترساناتها القانونية و تعزيز الإطار المؤسسي من خلال إحداث تتلف و تتكامل مهامها و آليات عملها، و بالرغم مما يتميز به الاطار القانوني المؤسساتي من شمولية و تكامل على مستوى الأدوار إلا أن الممارسة بين وجود العدد من النقائض و الاختلافات حالت دون الوصول إلى بناء حكم راشد[1].

و قد تعددت هذه الاكراهات سواء كانت على مستوى البرلمان (أولا)، أو على مستوى الأحزاب السياسية (ثانيا)، أو على مستوى المجتمع المدني (ثالث)، و أخيرا على مستوى مبدأ بين السلطات .

أولا: تحديات على مستوى السلطة التشريعية (البرلمان)

لكي يرسخ البرلمان الديمقراطية في ظل حكم راشد شفاف عليه أن يكون تمثيليا أي ممثلا لكل فئات الشعب، أي برلمان منتخب يمثل الشعب اجتماعيا و سياسيا، و يلتزم بمبدأ تكافؤ الفرص بالنسبة الى أعضائه لكي يتمكنوا من القيام بالمهام المنوطة بهم، و لتحقيق ذلك على مستوى البرلمان الجزائري يجب:

- تأسيس نظام انتخابي و انتخابات حرة و نزيهة، بإتباع وسائل تضمن تمثيل كل قطاعات المجتمع و مشاركتها بطريقة تعكس التنوع الوطني و المساوة بين المرأة و الرجل، عن طريق استخدام إجراءات خاصة، كتلك الاجراءات التي تضمن تمثيل المجموعات المهمشة أو المستبعدة.
- وضع آليات تضمن حقوق المعارضة السياسية من طرف كافة القوى السياسية، و ضمان عملها بحرية دون الخضوع إلى تأثيرات و ضغوطات.
- وجود إجراءات و منظمات و أحزاب منفتحة و مستقلة فعالة.[2]
- حرية التعبير و تكوين الجمعيات و ضمان الحقوق و احترام الحصانات البرلمانية.

1 بوحنية قوي و بوطيب بن ناصر، **المرجع السابق**، ص.68.

2 سميرة بارة ، "**تفعيل دور البرلمان في تحقيق حكم شفاف: نحو مؤسسات سياسية للبرلمان الجزائري**"، مداخلة ألقيت في إطار الملتقى الدولي حول التطوير البرلماني في الدول المغربية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي15 و 16 فيفري 2012، ص.ص.4-5.

ثانيا: تحديات على مستوى الأحزاب السياسية

حتى تتمكن الأحزاب من القيام بدورها في تطبيق مبادئ الحكم الراشد و حماية الديمقراطية و حقوق الانسان و إقامة أنظمة الحكم الديمقراطية الجيدة لهذه الأحزاب أن تتصف بـــ:

- المسائلة: و هذا من خلال سؤال البرلماني (الأسئلة الشفوية و الكتابية) و الاستجواب و تشكيل لجان تحقيق، مراقبة الحكومة من خلال تقسيم برنامج الحكومة، ملتمس الرقابة و كذا عن طريق بيان السياسة العامة.
- المشاركة في صنع السياسة العامة: و ذلك عن الطريق المساهمة في العمل التشريعي و تقديم اقتراحات و تعديلات و المساهمة في إعداد منظومة تشريعية تكافح الفساد.
- تنويع الكفاءات و تدعيم المؤسسات السياسية بنخبة من فقهاء القانون.
- تنظيم الصراع السياسي و ذلك بنقل الجدل السياسي إلى داخل البرلمان، و تحقيق الندماج و التقارب و الشراكة السياسية.
- إضفاء الشرعية على النظام السياسي من خلال تهيئة الجماهير لرفع حجم لمشاركة الانتخابية. [1]

ثالثا: تحديات على مستوى مؤسسات المجتمع المدني

يعد المجتمع المدني لدعامة الأساسية للنهوض بالمجتمعات و الفراءة المتأنية لقانون الجمعيات الصدر ضمن الترسانة القانونية التي جاءت بها مبادرة الاصلاحات السياسية، ينتج أن الدولة بسطت يدها على مختلف قواعد المجتمع المدني، فمن خلال القانون 12-06 الذي يعطي الحق للجهات الإدارية في اعتماد الجمعيات أو رفضها، و أنواع الرقابة المعروضة عليها دوريا من خلال تسليم نسخ من محاضر اجتماعاتها للجهات الادارية المختصة.[2]

هذا بالإضافة إلى لرقابة المشددة على الجانب المالي و حصرها فيما يقدمه الأعضاء أو مساعدات الدولة أو الولاية أو البلدية، كما ورد في لمادة 29 من القانون عينه، التي بمقتضاها عمل على إدخال المجتمع الى بيت

1 عبد النور ناجي ، "دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر (دراسة حالة الأحزاب السياسية)"، **مجلة الفكر**، ع 3، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، فيفري 2008، ص117.

2 القانون 12-06

الطاعة، و فرض رقابة مشددة على المساعدات المالية المقدمة من المؤسسات الداعمة أو التعاون منظمات غير حكومية دولية و اشتراط ضرورة توقيع اتفاقية تعاون بين الجزائر و الدولة التي تنتمي اليها المنظمة الحكومية، في ظل هذا التشريع الذي يتعارض و مبادئ الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر، و القاضية بحرية العمل الجمعوي فإنه من الصعب الحديث عن بناء حكم راشد الذي من أهم الركائز التي يستند عليها وجود القوى المضادة التي تعمل على سد الفراغ الذي عجزت الحكومات عن الوفاء به. [1]

رابعا: تحديات على مستوى تجسيد مبدأ الفصل بين السلطات

يعد مبدأ الفصل بين السلطات من أهم المبادئ التي تبناها في دستور 1989 و كرسها دستور سنة 1996 إلا أننا نلاحظ أن هناك تداخل كبير بين السلطات و هيمنة كبيرة لسلطة التنفيذية، حيث يتمتع رئيس الجمهورية بصلاحيات واسعة جدا حيث هو القاضي الأول في البلاد، لديه الحق في تعيين الوزير الأول، تعيين ثلث أعضاء مجلس الأمة، و رئيس المجلس الدستوري، و هذا مساسا كبيرا بمبدأ الفصل بين السلطات و الذي يعد مطلب جوهريا لبناء حكم راشد، و في ظل هذا الاختلال الوظيفي و البنيوي في توازن السلطات و ضعف النمو السياسي أدت الى ظهور العديد من مظاهر الأمراض المكتبية و خاصة الفساد الإداري.

المطلب الثالث: عناصر قيام مقاربة للحكم الراشد

يكتسي الحكم الراشد أهمية في خلق مجتمعات ذات قدرة تنافسية، و تسودها ممارسات حقيقية للحريات،و الديمقراطية، و الحفاظ على حقوق المواطن و دولة القانون و استجابة لاحتياجات المواطنين ... إلخ ، فلتحسين الأداء التنموي و جلب إصلاح قانوني شامل لتمكين دولة القانون ، وضع رؤية استرتجية لتنمية، تحسين الإدارة الاقتصادية ، زيادة تضمين و مشاركة الأطراف الإستراتجية .

أولا: احداث تحول ايجابي في المنظومة القانونية باعتبارها وسيلة قيام الحكم الراشد

تستلزم سيادة القانون تأمين حماية حقوق الانسان بالنسبة للأفراد و الجماعات بشكل متساوي بموجب القانون، فإصلاح المنظومة القانونية يسمح بتحقيق التوازن في تلبية الحاجة الى قواعد جديدة تعمل عن تنظيم و حماية حقوق مختلف الأطراف و الجماعات، كما أن هذا الاصلاح يجعل الدولة تركز على ما يجب

1 بوحنية قوي و بوطيب بن ناصر، **المرجع السابق**، ص.69

القيام به بشكل أفضل و تفويض الأعمال التي لا تستطيع القيام بها الى القطاع الخاص و المجمع المدني، و هذا ما يحتاج الى تحقيق التوازن في الأدوار التي ستضطلع بها الأطراف التنموية.

ثانيا: تصور حقيقي للتنمية بوصفها جوهر قيام الحكم الراشد

حيث أنه لابد على الدولة من وضع رؤية إستراتيجية خاصة بالتنمية، تساعدها على وضع سياستها و برامجها، مما يمكنه من تحقيق التكامل بين أنشطتها، أهدافها في مختلف القطاعات، حيث توفر الرؤية الإستراتيجية إطار عمل مرشد، لذا فعلى الدولة وضع رؤية تنموية بعيدة الأمد تساعدها على تجنب الركود في أدائها الاقتصادي و تحقيق التجانس بين السياسات و تحقيق ذلك لابد من القيام بما يلي:

- وضع سياسة متكاملة عبر مختلف القطاعات.
- تقييم المزايا التنافسية للبلاد و التي يمكن تنميتها، و وضع طرق و وسائل تراكمها.
- تجنب تحقيق ما سبق ذكره من خلال المشاركة و التضافر في الجهود بين مختلف الجماعات و القطاعات و المؤسسات، و بشكل يضمن تحقيق العدالة و المساواة لمختلف القوى الاجتماعية. [1]

ثالثا: إخراج الإدارة من طابعها الإداري الى الاقتصادي

توجه معظم الدول نحوى الأخذ بنظام اقتصاد السوق، يفرض عليها جهود مكثفة لتحسين إدارة اقتصادها و ذلك بتخفيض التدخل الحكومي المباشر في الأنشطة الاقتصادية و العمل على إعادة هيكلة وظائف و أدوار الدولة ذات المضامين الاقتصادية لتتوجه نحو تنشيط و حماية المنافسة و وضع الاحتكارات الخاصة، و ضمان حسن توزيع الدخل، و إدارة المرافق الأساسية، و العمل على التنظيم، و ممارسات أجهزة التنفيذ لسياسات الاقتصادية الجديدة و تطويرها تطويرا شاملا من خلال تحسين اللوائح و النظم الإدارية بما في ذلك نظم المعلومات، و أنماط و علاقات و تفاعل الأجهزة مع جمهور المتعاملين معها.

رابعا: إشراك الأوساط ذات الأولوية

يتألف مفهوم التنمية البشرية الذي جاء به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من ثلاثة عناصر أساسية هي: تنمية الإنسان، أي تعزيز قدرات الأفراد حتى يتمكنوا من المشاركة الكاملة في مختلف نواحي الحياة، و التنمية من أجل الإنسان، بمعنى توفير الفرص للجميع للحصول على حصة عادلة من المنافع الناتجة عن

1 عبد الحق حملاوي ، **مرجع سابق**، ص ص 105-106.

النمو الاقتصادي، و تنمية الإنسان بالإنسان، بمعنى توفير الفرصة لجميع أعضاء المجتمع للمشاركة في تنمية مجتمعهم.

تتضمن هذه الرؤية للتنمية البشرية بأن للأفراد الحق في ان تتاح أمامهم سبل متنوعة لممارسة السلطة، و يوحي المنطق الكامن خلف هذه الرؤية لأن المشاركة وسيلة و غاية في آن واحد، و تتفاوت الآليات التي يمارس الناس نفوذهم من خلال تفاوتا كبيرا، فيمكن للناس كأفراد أن يدلوا بأصواتهم في الانتخابات أو أن ينضموا الى الاتحادات المهنية، مما يسمح للجماعات و للأفراد بأن يحققوا ذاتهم و أن يشعروا بالإنجاز[1].

و يساهم تحقيق التوازن بين الجماعات المعنية بالتنمية، و السماح لمختلف الجماعات بالمشاركة في العملية التنموية، فتضمين و إشراك مختلف الجماعات في التنمية و الاستفادة من مخرجاتها و عوائدها يعتبر أحد الوسائل يمكن من خلالها توجيه مختلف القوى و القطاعات في المجتمع، و يمكن زيادة المساواة في توزيع الموارد من خلال تأكيد تضمين و إشراك كل القطاعات و الجماعات المهمشة و الأطراف الإستراتيجية (الدولة، القطاع الخاص، المجتمع المدني)[2].

***المبحث الثالث:* الإصلاحات التي قامت بها الدولة في ظل تبني سياسية الحكم الراشد**

لقد طرحت فكرة المشروطية مع أواخر سبعينات وأوائل ثمانينات القرن العشرين ، حيث ظهر ما يعرف بالجيل الأول للمشروطية الذي ركز على آليات الإصلاح مدفوعا بما عانته دول العالم الثالث من أزمات إقتصادية حادة ، وكان مضمون هذا الجيل الأول من المشروطية هو تبني برامج التكييف الهيكلي كشرط لتلقي المساعدات من المؤسسات المالية الدولية، فقد أخذت إتجاها لفرض الليبرالية الإقتصادية على دول العالم الثالث وفرض النمط الغربي للتنمية على تلك الدول النامية وعلى رأسها الدول الإفريقية بإعتبارها أكثر الدول النامية إعتمادا على المساعدات الخارجية، و لم تكن الجزائر بمنأى عن هذه المشروطية وهي التي شهدت مع أواخر الثمانينات وإلى منتصف التسعينات درجة من العجز الاقتصادي وتراكم المديونية الخارجية وترافق ذلك مع انسداد للأفق السياسي وتدهور أمني خطير وفراغ دستوري وقانوني في المؤسسات الجمهورية عكسته مراحل إنتقالية عديدة، لم تستطع إرساء إستقرار سياسي ونهوض إقتصادي ، و نظرا لعلاقة الترابط بين الجانب الاقتصادي والسياسي والتي أرستها التحولات العالمية وجدت الدولة

1 عبد الحق حملاوي ، **مرجع سابق**، ص.108.

2 **المرجع نفسه**، ص.22.

أهلا مطالبة بإتباع توصيات المؤسسات المالية الدولية التي تفرض تقديم مساعداتها بما تسميه الإنفتاح الديمقراطي والإصلاح السياسي ، وقد بدأ تدخل صندوق النقد الدولي منذ تسعينات القرن العشرين من خلال فرض سياسات الإصلاح الإقتصادي على الجزائر كشرط لتلقي المساعدات في إطار برامج التكييف الهيكلي وتجسدت هذه السياسات في الحد من الإنفاق الحكومي وتحرير التجارة، و ظهر إتجاه واضح نحو ربط المشروطية السياسية بالمشروطية الإقتصادية أو ما أطلق عليه بالتكييف الهيكلي السياسي، فأصبحت المعونات مشروطة بالوصول إلى الحكم الجيد، والذي يرتبط وفق تعريف البنك الدولي بالمحاسبية فيما يخص الإنفاق العام، والشفافية عند إتخاذ القرارات، وحكم القانون، فقد شرعت الدولة الجزائرية في الأونة الأخيرة في مسار بناء دولة القانون ولعلى ما يبرر ذلك ما كرسه المشرع من مبادئ معروفة عاميا في الدستور والقانون ضمانا في ذلك لحقوق وحرية الذات الإنسانية، فضلا عن مصادقة الدولة على أهم الاتفاقيات الدولي المتعلقة بحقوق الإنسان.[1]

كما أطلقت الجزائر برامج تنموية ضخمة موازية للإصلاحات التي تبنتها خلال العشر سنوات الأولى من الألفية الجديدة، رصد لها مبالغ كبيرة لأجل تعزيز النمو والحد من الفقر وتحسين المستوى المعيشي للمواطن الجزائري في ظل تبني الأهداف الإنمائية للألفية والبرنامج الوطني للحكامة الإقتصادية في إطار مبادرة النيباد ، و قد أدت هذه البرامج التنموية الطموحة إلى تزايد حجم الإنفاق العام على مدار العشر سنوات الأخيرة، سواء نفقات التسيير أو التجهيز الأمر الذي استدعى العمل على ترشيد الإنفاق الحكومي خاصة وأن برامج التنمية هذه رافقتها بعض الظواهر السلبية كالتبذير والاختلاس والرشوة والفساد، سوء التسيير و إختلاس المال العام ، وهو ما جعل الجزائر تصنف وفق لمنظمة الشفافية الدولية ضمن الدول الأكثر فسادا في العديد من القطاعات على غرار قطاع البنوك و الجمارك، الضرائب وحتى قطاع الأشغال العمومية و قطاع المحروقات، كما صنفت وفقا لتقرير التنافسية العالمية في مراتب متدنية ضمن مؤشر ترشيد الإنفاق والذي يقيم مدى رشاد الإنفاق الحكومي في الدولة، ولأجل الاستغلال الأمثل لموارد الدولة والمحافظة على المال العام لإستكمال برامج التنمية التي شرع فيها مطلع الألفية الثالثة، وتحقيق أهدافها المسطرة عمدت الحكومة الجزائرية إلى إتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تساعد على ترشيد الإنفاق ، وتحد من الإستغلال غير الأمثل الأموال الدولة، تجلت أساسا في العمل على مكافحة

1 شعبان فرح، **الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام و الحد من الفقر دراسة حالة الجزائر (2000–2010)**، أطروحة دكتوراه ، (جامعة الجزائر : كلية العلوم الإقتصادية،2012)، ص286.

الفساد والوقاية منه، فتم إصدار مجموعة من التشريعات والقوانين التي تخص ذلك ، كما وقعت الجزائر على مجموعة من الإتفاقيات الدولية بهذا الشأن وإتخذت مجموعة من التدابير المصاحبة كإصلاح العدالة والقضاء و قطاع الجمارك والضرائب و إنشاء هيئة مكافحة إفساد، وتدريب و تأهيل الكوادر التي تساهم في تسيير المال العام و غيرها من الإجراءات التي تهدف إلى كبح الفساد ويمكن توضيح الآليات التي قامت بها الدولة لتجسيد الحكم الصالح الراشد فيما يلي:[1]

المطلب الأول: الإصلاح السياسي.

لقد كرست الجزائر المبادئ الكبرى التي تضمن حقوق الفرد وحرياته من منظور المشروعية وهذا ما يعبر عنه في المعاهدات الدولية التي صادقت عليها الجزائر، لا سيما فيما يتعلق بالميثاق الدولي حول الحقوق المدنية والسياسية لعام 1966، كما قامت الحكومة الجزائرية بالإنضمام إلى المنظمات الدولية غير لحكومية المهتمة بمسالة حقوق الإنسان ومنحتها كامل الرعاية بالاتصال بينها وبين المجتمع المدني، أما داخليا فقد قطعت الجزائر أشواطا معتبرة في مجال التعددية السياسية والسماح لهذه الأخيرة بالتعبير عن توجهاتها الفكرية وتمثيلها محليا وبرلمانيا، فقد عملت على تكريس دولة الحق والقانون عبر آليات متعددة أهمها إصلاح جهاز العدالة الذي يضبط بدوره العلاقات الاجتماعية ويؤمن الحقوق السياسية للمواطن، هذا القطاع اعتبرته السلطات العمومية بمثابة الهرم الذي تبنى عليه مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان ولعلى ما يبرر ذلك ما كرسه المشرع من مبادئ معروفة عالميا في الدستور والقانون ضمانا في ذلك لحقوق وحرية الذات الإنسانية، فضلا عن مصادقة الدولة على أهم الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان حيث كرست الدولة مخطط استعجالي والذي وافقت عليه الحكومة في 2000/10/30 المتضمن لأهداف الرد على التطلعات المحلية للمجتمع والمتعلق بممارسة بعض الحقوق والحريات الأساسية كتجسيد استقلالية القضاء وحسن سير المؤسسة القضائية، لكن هذه الإنجازات وإن كان مضمونها يجسد أطر الإصلاحات السياسية التي تبناها النظام وفي تفعيل مبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان، إلا أنه من جهة أخرى ما زالت بعض المتطلبات لم يستطع جهاز العدالة أن يضمنه مثل بعض الإنتهاكات الصارخة التي تتعرض لها بعض فئات المجتمع هذا من جهة ومن جهة أخرى عدم وضوح بعض الآليات القانونية

1- عامر صبع، **مرجع سابق**، ص ص 141.

وتعارضها مع الممارسة والتطبيق، وذلك بسبب الأزمات التي تعرضت لها الدولة منذ سنة 1992 حتى 2003 ومن جراء هذا الفعل عمدت الدولة إلى تحقيق ما يلي:[1]

أولا: الرجوع إلى مبادئ الديمقراطية .

وإحترام الحريات السياسية والسماح للأحزاب السياسية والمعارضة بالتعايش، ويكون ذلك كله في إعادة بناء الثقة بين المواطنين والإدارة، ونبذ كل أشكال العنف، و السماح لوسائل الإعلام (الإذاعة، والتلفزة، و غير ذلك) من الظهور وتحقيق هامش من الحرية لديها وأن تكون في خدمة كل الأحزاب السياسية الممثلة في مؤسسات الدولة.

ثانيا– اعطاء المسؤولية للمواطنين:

والتطبيق الفعلي لمبدأ اللامركزية وهذا بتدعيم البلديات والولايات وحل المسائل المالية العالقة من أجل تحديد المداخيل المالية الخاصة بالمجموعات المحلية وإعطاء مزيد من المسؤولية للذين تم إنتخابهم للمواطنين من أجل إحكام المراقبة الشعبية، و هذا يهدف للتكفل بمشاكل التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

ثالثا: ترسيخ الرقابة الشعبية والشفافية.

في تسيير الموارد البشرية والمالية من خلال ترسيخ الممارسة الديمقراطية، والمشاركة الفعلية لممثلي الشعب ومؤسسات المجتمعات المدني في رسم السياسات الإقتصادية والإجتماعية و تقوية العلاقات بين الحكومة والمواطنين، و هي أولويات فعالة في سبيل ترشيد الحكم الذي لا يتحقق بمجرد التصويت على القوانين بل إن تحقيقه يتطلب إعادة بناء النظام المجتمعي،كما يستدعي الحكم الصالح مساهمة الجميع في أداء الشؤون العامة في جو من الشفافية، والعدالة والحرية وفقا بمبدأ الأغلبية الذي تقره الديمقراطية التعددية.

رابعا : تعديل قانون الإنتخابات .

حسب مشروع القانون، فإن نص التعديل شمل المادة 82 المتعلق بشروط المشاركة في الإنتخابات المحلية، حيث يقترح شرط حصول 4 في المائة من الأصوات المعبر عنها أو نسبة 4 في المائة من الأصوات على شرط أن تكون موزعة على 25 ولاية أو جمع توقيعات 600 منتخب موزعة على الأقل على25 ولاية، وفي حال عدم توفر هذا الشرط فأنه يصبح إجباريا الخضوع للشروط المطبقة على القوائم الحرة، و التي

1 شعبان فرج، **مرجع سابق**، ص ص 277-278..

يشترط قبولها توفر 5 في المائة من توقيعات الوعاء الانتخابي في الدائرة الإنتخابية الولائية للراغب في الترشح وأيضا 5 في المائة من الوعاء الإنتخابي في الدائرة الإنتخابية البلدية، أما بخصوص المادة 109 والتي تخص شروط المشاركة في الإنتخابات التشريعية[1]، فإن التعديل يقترح جمع 400 توقيع عن كل مقعد في الدائرة المعنية للمرشح في حال عدم حصول الحزب أو القائمة الحرة على نسبة 4 في المائة، و قد أرجعت الطبقة السياسية أسباب ضعف نسبة المشاركة في عدم تأقلم الطبقة السياسية مع المتغيرات الحاصلة في المجتمع الجزائري وبالتالي من الضروري البحث عن مواطن الخلل في نظامنا السياسي وعن الثغرات المتواجدة في عملية الإتصال بين الطبقة السياسية والمواطن، كما أن نسب المشاركة الضعيفة لا تعني عدم الاهتمام بالانتخاب بقدر ما تدل على أن المواطن الجزائري أصبح يطلب أشياء أكثر جدية وأطروحات تتماشى مع التغيرات التي يشهدها المجتمع في السنوات الأخيرة، مما إقتضى المطالبة بتعديل الدستور وتوضيح شكل النظام الجزائري الذي له آثار إيجابية وسياسية، والتي تكمن في تعزيز الوحدة الوطنية.

المطلب الثاني : الإصلاح الإداري و المالي في الجزائر

أولا : *الإصلاح الإداري*

عرفت الجزائر خلال حكمها عدة دساتير لبناء قاعدة إدارية تكون كأساس لربط مفهوم المواطنة والمشاركة في الحياة السياسية لأن علاقة المواطن بالإدارة تأتي من خلال القوانين المنظمة للبلدية والولاية، والعمل البارز في هذا الشأن هو ظهور دستور 1989 ، وبداية التحول السياسي والاقتصادي في الجزائر وما أعقبه من إصلاحات أهمها إصلاح قانون البلدية والولاية الصادر في1990 حيث أعطيت البلدية كإطار عام لتجسيد مفهوم الدولة أما الولاية فلها صلاحيات متعددة في مجال التنمية والري والتجهيزات التربوية والنشاط الإجتماعي والسكن وغيرها.

وبعد ظهور التعددية الحزبية أصبح قانون البلدية والولاية يتسم بعدم الفاعلية وعدم مواكبة التطورات الحاصلة، فالجماعات المحلية تعاني من أزمات حادة لاسيما في إشتراك المواطن في تسيير الشؤون العمومية، وفي تحقيق الديمقراطية، وفي تجسيد دولة الحق ودولة القانون، ما انعكس بالسلب على تقديم الخدمات المنتظرة لها والظروف والتي أدت إلى عدم مسايرة الجماعات المحلية لمتطلبات المواطنين، ومن خلال ذلك أفرد المشرع قانون جديد للولاية 12-07 وقانون 11-10 الخاص بالبلدية والذي جاء

1 المادة 109، من القانون العضوي المتعلق بالإنتخابات 12-01.

بإصلاحات وإجراءات جديدة في مجال تنمية وتطوير الجماعات المحلية، على إثر التحولات السياسية والإجتماعية والإقتصادية وحتى الثقافية ، وأيضا تدعيم الساحة السياسية بقانون إنتخابات 12-01، وأيضا القانون المتضمن التعديل الدستوري 16-01، أفرز ذلك قانون إنتخابات جديد حدد وبين جميع العملية الإنتخابية من بدايتها إلى عملية الفرز و يتعلق القانون العضوي رقم 16-10 المؤرخ في 25 أوت 2016 بتنظيم الانتخابات في الجزائر، وأفضت الإصلاحات التي جاء بها التعديل الدستوري لسنة 2016 إلى إعادة النظر في أحكام القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات لعام 2012 من خلال إدراج أحكام من شأنها ضمان "نزاهة العمليات الانتخابية وشفافيتها"، واستحداث هيئة عليا مستقلة تكلف برقابة الانتخابات.

وإنطلاقا من الأوضاع التي تعيشها أغلب بلديات الوطن الناتجة عن سوء التسيير، و فساد الإدارة بالأساس كتعاطي الرشوة والمحسوبية وعدم تقديم خدمات عامة للجمهور بسبب ذلك تذمر المواطنين ما إنعكس سلبا على توظيف الموارد المتاحة لهذه البلديات، حيث عملت الدولة جاهدة على محاربة والتخفيف من هذه الآثار بإتباع مجموعة من الآفاق والإجراءات التي تبين جزء من نجاعتها ***ومنها*** من ينتظر حيث نبرزها في التالية[1]:

- تشريع قوانين جديدة خاصة بالمحليات، صدور قانون 11 – 10 الخاص بالبلدية، وقانون 12 – 07 الخاص بالولاية.

- تثمين الموارد البشرية في الجماعات المحلية، حيث لا يمكن اعتماد أي سياسية دون توفر الكفاءات البشرية داخل الجماعات لمحلية و بالتالي يتعين تثمين هذا العنصر لتحسين وإعطاء بعد استراتيجي له.

- تحقيق الاستقلالية المالية للجماعات المحلية، من خلال تامين الوسائل المالية الضرورية لترقية أعبائها، و هذا لتحسيس بالمسؤولية الملقاة على هذه الجمعيات المحلية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تعبئة المنتخبين في سبيل البحث عن ضرائب ورسوم إضافية، إن هذه النظرة جديرة بالاهتمام ما لم يتم الفصل بين المصالح الجبائية و المصالح المحلية.

1 المرسوم الرئاسي رقم 04-128 المؤرخ في 29 صفر عام 1425 هـ ، الموافق 19 أفريل سنة 2004. بمقتضى اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك بتاريخ 31 أكتوبر سنة 2003.

– ترشيد النفقات العمومية المحلية من خلال تحسين أوضاع المحلية للمجموعات المحلية وترشيد النفقات المحلية، وهذا إنطلاقا من مبادئ إقتصاد السوق وبإعطاء دور أساسي للجباية المحلية في حد ذاتها بتجديد الوعاء الضريبي و تحصيله على أحسن وجه.

– محاربة أشكال الفساد الإداري عن طريق تحسين توعية الخدمات المقدمة للمواطنين والقضاء على البيروقراطية السياسية من خلال تقريب الإدارة باهتمامات المواطنين وتحقيق المصلحة العامة[1].

– محاولة المشرع الجزائري التصدي للفساد الإداري من خلال إصدار قانون 06 – 01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته.

– تعديل بعض مواد قانون البلدية من خلال إلغاء نص سحب الثقة من رئيس البلدية، وحسنا ما فعل المشرع من خلال تصديه لهذه الظاهرة التي أدت إلى إنسداد وتأزم وعرقلة التنمية في معظم بلديات الوطن وذلك راجع إلى تصفية الحسابات والنزاعات القائمة بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي.

ثانيا : الإصلاح المالي

يتطلب ترشيد النفاق الحكومي ضرورة أن تتسم إدارة الأموال العامة للدولة بالشفافية والنزاهة، تبدأ هذه العملية انطلاقا من بالموازنة العامة للدولة التي تشكل أداة حيوية وحاسمة في ضمان شفافية تسيير الأموال العامة ،كما تؤثر مباشرة في حجم استخدام الموارد المالية للدولة، الأمر الذي يتطلب ضرورة أن تتحلى هذه السياسية بالشفافية والنزاهة لأجل الحفاظ على موارد وقايتها من الهدر و التبذير و استخدامها بأكثر كفاءة.

الإجراءات المتخذة لعصرنة أنظمة الميزانية في الجزائر: و من بين أهم الأنشطة المسجلة في هذا إصلاح نذكر:

– مراجعة كاملة للأنظمة إعداد تنفيذ محاسبة مراقب و متابعة و المعالج الآلية لميزانية الدولة من خلال وضع ميزانية لسنوات عديدة مع الميزانية تحقيق نتائج ايجابية، ووضع إطار للنفقات على المدى المتوسط يحدد أهداف الإيرادات و النفقات لكل قطاع و يضمن انسجام بين الإقتصاد الكلي وتحضير الميزانية، وفي هذا الشأن تم المصادقة على مشروع قانون تنظيمي متعلق بقوانين المالية في مجالي الحكومة بتاريخ 12مارس 2008 بغرض عرضه على الهيئة التشريعية لمناقشته.

1 محمد العربي سعودي، **مرجع سابق**، ص .51

– إعادة هيكلة عملية تنفيذ الإنفاق العام من خلل صياغة دورة جديدة للإنفاق تأخذ التوجهات للميزانية في الاعتبار، حيث تم إصدار نظام تنفيذي يصدق مجموع تدفقات لتسيير الناتج عن النظام ومحددا لإجراءات النفقات (الوصف المفصل للعمليات، توزيع أدوار المشرفين على النفقات من الأمرين بالدفع ومراقبين ماليين ومحاسبين).

– وضع موازنة متعددة السنوات ترتكز على النتائج المحرزة (مقدرة بمؤشرات أداء) و تحسين عرض الميزانية ونشرها من خلال وضع برامج معلوماتية لتحضير الميزانية.

– تبسيط دورة تنفيذ العام و معالجتها للتسريع في عملية الدفع.

– تحسين نوعية المراقبة وإدماج الميزانية و المحاسبة على مستوى لمعلومات، و في هذا إطار تم خلق إدارة مكلفة بإصلاح الميزانية في النظام لهيكلي الجديد الوزارة المالية (مرسوم 28 نوفمبر2007) مكلفة خصوصا بتنفيذ مخطط عام للإعلام الآلي. [1]

ولأجل تعزيز الشفافية و نشر المعلومات المتعلقة بالميزانية ثم إنشاء برنامج معلوماتي لإعداد الميزانية حيث تم عرض هذا البرنامج في مارس 2008 من طرف مصمم البرنامج بحضور إطارات الوزارة المالية كما تم إنشاء وكالة معلوماتية للمالية العامة مكلفة بتصميم وتنسيق ونشر النظم المعلوماتية خاصة الميزانية الجديدة و المالية و النظم المحاسبي للدولة.

المطلب الثالث : الإصلاح الاقتصادي و الإجتماعي:

إن الواقع الجزائري يعج بخطابات ونداءات لأجل التنمية بإحداث تغيرات مختلفة على كل الأصعدة بهدف تحديث المجتمع داخليا ومواجهة التحديات العلمية لا سيما الإقتصادية منها والتحضير للدخول في أسواق العالمية، وكذلك يشكل موضوع دور الدولة والقطاع الخاص من أهم المواضيع في العملية التنموية، لذلك عملت الدولة على رفع مستوى كفاءة الإدارة داخل المؤسسات وتوفير المناخ الملائم للعمل داخل القطاع الخاص وتوفير بيئة اقتصادية وسياسية محفزة على الاستثمار، كما سارعتا الدولة في لحد من مخاطر عدم لإستقرار وإقامة تعاون و تشارك في وضع سياسات محكمة بين عدة فاعليين منها الدولة القطاع الخاص، والمجتمع المدني، فالدولة ركزت على دور توفير الخدمات العمومية للمواطنين (كالتعليم، والصحة و البنى التحتية)، كما أكدت على دور القطاع الخاص ليضمن تلبية

1 شعبان فرج، **مرجع سابق**، ص ص 278-277.

حاجيات اقتصادية وفق آليات السوق وأسندت مهام الرقابة والمشاركة للمجتمع المدني ضمن هاذين الفاعليين على أن هذه الأطراف من الناحية السياسات العامة بشكل مركزي في حين أن القطاع الخاص يستحوذ على جانب كبير من انجاز المشاريع الخاصة، أما المجتمع المدني فأنه بعيد كل البعد عن عملية صنع القرارات الفعلية في جانبها الاقتصادي ناهيك عن افتقاده لسلطة المحاسبة المؤسساتية الحقيقية.

و استقراءا لهذا وضع يمكن القول أن ما يجري على أرض الواقع هو بعيد كل البعد عن مفهوم الحكم الصالح الذي يشدد على مشاركة ثلاثية تتضمن الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني مع اختصاص كل طرف بدور لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة.

العقد الاقتصادي و الاجتماعي كرهان لتجسيد الحكم الصالح: لقد سارعت الحكومة الجزائرية إلى وضع عقد اقتصادي وطني واجتماعي يهدف إلى التقليل من الإضرابات التي كانت سائدة في ربوع الوطن وأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التى يعيشها العمال و نتيجة الضغوطات الدولية متمثلة أساس في اتفاق الشراكة الأورو متوسطية هذه الأخيرة التي تفرض على المؤسسات تحقيق التنافسية، وزيادة الكفاءة الإنتاجية وخاصة في ظل تدهور المؤسسات وتسريح العمال، وعلى هذا الأساس بادرت الحكومة إلى وضع عقد اقتصادي واجتماعي الذي من بين أهدافه ما يلي[1]:

- مواصلة تنفيذ سياسية استثمارات المكثفة والمشجعة للخدمات المرافقة للاقتصاد مع الهياكل القاعدية وتوسيع شبكات الكهرباء والاتصال والنقل وغيرها وهذا في إطار البرنامج الخماسي 2005.
- تحضير شروط الانتقال إلى مرحلة ما بعد مرحلة البترول من خلل تقليص تبعية للاقتصاد الوطني للمحروقات و العمل رفع موارد الصادرات وتشجيعها و تنويعها.
- تكثيف الإنتاجية لتحسين القدرة على التنافسية للمؤسسات الاقتصادية وهذا من خلال عصرنة و فاعلية المؤسسة من خلال تثمين الموارد المادية والبشرية.
- مواصلة الجهود الرامية لتقليص نسبة البطالة وكذا العمل على إصلاح هيئات الرقابة على الاقتصاد الوطني.

1 - عبد الرزاق سويقات، **مرجع سابق**، ص163.

– تحسين القدرة الشرائية، والعمل على ترقية فلاحة عصرية من حيث لاستخدام الأمثل للمساحات الزراعية وتوسيعها وإدخال التقنيات الفلاحية الحديثة والحفاظ على الثروة العقارية وحمايتها.[1]

إن السلطات العمومية حقيقة بذلت مجهودات كبيرة للقضاء على كافة أشكال الإقصاء والتهميش في المجتمع بهدف التخفيف منها وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، إلا أنه ما زال الاقتصاد الوطني يعاني من إختلالات عميقة أهمها على الخصوص ظاهرة اختلاس الأموال وما الفضائح البنكية إلا مظهرا من مظاهره زيادة على البيروقراطية السلبية التي تعرقل السير الحسن لإقامة حوار بين الفاعلين الأساسيين، إن الجانب الاجتماعي يمثل عقبة كبيرة أمام الوصول إلى تحقيق هذا العقد لاسيما ضعف القدرة الشرائية لدى الكثير من الفئات الإجتماعية وخاصة شريحة الوظيف العمومي لهذا تطرح مسألة إعادة النظر في قانون الوظيف العمومي بأساس وسياسية الأجور المتبعة وهي أدوات وتدابير لأزمة للتكفل بالوضعية الإجتماعية للمواطنين بهدف تحسين معيشتهم وبعث التنمية الإنسانية في هذه البلاد إن الجزائر بالرغم من هذه الانجازات التي حققتها فأنها تواجه تحديات كبرى تتمثل في الخصوص بضرورة مواصلة الجهود لتدارك التأخر الاقتصادي ،وكذا تخفيض مستوى البطالة والفقر وتمكين الفئات الأكثر حرمان في تحسين شروطها المعيشة إضافة إلى دمج الاقتصاد الوطني ضمن الاقتصاد العالمي، إن برنامج الإصلاحات لن يكون الأثر الكامل ما لم يمد على سياسية اقتصادية قادرة على إعادة الآلة الإنتاجية وتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات خاصة الإلتزامات المترتبة عن دخول الجزائر إلى اتفاق الشراكة الأورو متوسطي حيث تواجه الجزائر جملة من التحديات انطلاقا من وضع العقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي وهذه التحديات تبرز في ما يلي:

– تلبية الحاجة الجديدة الناجمة عن تزايد السكان وهذا نظرا للاختلال الناجم عن زيادة السكان الغير قادرين عن العمل .

– زيادة اليد لعاملة والحد من إنتشار البطالة بهدف تغطية العجز الإجتماعي أمام نقص إستثمارات التي تخلق تمويل الاضطرابات الإجتماعية.

1 عبد الرزاق سويقات، **مرجع سابق**، ص163.

ملخص الفصل:

نستنتج من خلال هذا الفصل أن تفعيل الحكم الراشد و التنمية المحلية في الجزائر يستدعي ضرورة تفعيل مجموعة من الآليات و المعايير حيث أن آليات تفعيل الحكم الراشد تستدعي تفعيل القطاع العام الذي يعتبر المحرك الرئيسي للدولة، و تأسيس البيئة الملائمة للقطاع الخاص الذي يعتبر الشريك الفعال للقطاع العام في تحقيق التنمية سواء على المستوى الوطني و الشأن المحلي وكذلك تفعيل المجتمع المدني ي ثان المجتمع المدني يسهل عملية التفاعل بين ماهو سياسي و إجتماعي.

أما عن تفعيل آليات التنمية المحلية فيقتضي هذا التفعيل أن يتميز الحكم المحلي بالرشاد وكذلك تفعيل المشاركة الشعبية للمواطنين، وتدعيم الجماعات المحلية(الولاية والبلدية) و تفعيل دورهما باعتبارهم السلطة الحاكمة على المستوى المحلي.

مقدمة الفصل :

سنقوم في هذا الفصل بدراسة الحكم الراشد و التنمية المحلية في الجزائر وذلك من خلال دراسة واقع الحكم الراشد و التنمية المحلية في الجزائر ، نتوقع من خلال تحليلنا لهذا الفصل إدراك واقع الحكم الراشد في الجزائر و دراسة بعض المؤشرات الدالة على واقع الحكم الراشد في الجزائر كالإستقرار السياسي ، و فعالية الحكومة و كذلك مؤشر الفساد.

و ندرس واقع التنمية المحلية في الجزائر من خلال دراسة دور كل من الولاية و البلدية في التنمية المحلية بإعتبارهما الهيئتان اللتان تمثلان السلطة المركزية على المستوى المحلي و بالتالي الوصول إلى معرفة الحقائق التي تعاني منها عملية التنمية .

المبحث الأول: واقع الحكم الراشد في الجزائر

إذا أردنا التحدث عن واقع الحكم الراشد لابد من أن نتحدث عن مجموعة من المؤشرات التي على أساسها نحكم على وجود المصطلح من عدمه، وفي دراستنا هذه سنعتمد على مجموعة من المؤشرات والدلالات التي تبين وتوضح واقع الحكم الراشد في الجزائر، ويعتبر تحديد واقع الحكم الراشد في الجزائر من الأمور الهامة والضرورية من أجل تحديد الإيجابيات الموجودة من أجل المحافظة عليها وكذلك تحديد النقائص من أجل تداركها والسعي إلى معالجتها و تحسينها.

المطلب الأول: مؤشر الاستقرار السياسي

عند التطرق إلى مؤشر الإستقرار السياسي نجد بانه من اهم المؤشرات التي تعالج واقع الحكم الراشد في الجزائر لأن هذا المؤشر يدل دلالة واضحة على نوعية المجهودات المبذولة في سبيل تطوير نوعية الحكم الموجود في الدولة، لأن الإستقرار السياسي والتداول السلمي على السلطة يسمح بالقراءة الصحيحة لنوعية وطبيعة نظام الحكم. إن الاستقرار السياسي يتضمن عدة آليات تعتمد في محتواها على مبادئ التداول السلمي على السلطة، ونزاهة الإنتخابات، وكذا الوسائل الشرعية والدستورية في تشكيل الحكومات، بعيدا عن إستخدام الطرق اللاشرعية، ومنطق القوة في الاستيلاء على الحكم، كما يهدف مفهوم الإستقرار السياسي إلى بناء نظام سياسي شرعي وقوي في إطار إحترام سيادة الشعب والإرادة الجماعية[1].

يقيس مؤشر الإستقرار السياسي إحتمالات زعزعة إستقرار الحكومة أو الإطاحة بها بوسائل غير دستورية أو عنيفة بما في ذلك العنف ذو الدوافع السياسية والإرهاب (توترات إثنية، نزاع مسلح، قلاقل إجتماعية، تهديد إرهابي، صراع داخلي، تشقق الطبقة السياسية، التغييرات الدستورية، الإنقلابات العسكرية).[2]

ونستطيع أن نقول من خلال هذا الطرح أن مؤشر الإستقرار السياسي يهدف إلى تحقيق مجموعة من الآليات من بينها التداول السلمي على السلطة، ونزاهة الإنتخابات، وإستعمال الوسائل الشرعية، والطرق الدستورية، والإبتعاد عن القوة والعنف، حيث من خلال هذه المعايير نسعى إلى بناء نظام س يسي شرعي،

1 عمار مجدل ،**أساليب تفعيل الحكم الراشد و التنمية المحلية دراسة حالة الجزائر(1999–2014)**، مذكرة ماستر ،(جامعة المسيلة :كلية الحقوق و العلوم السياسية ،2015)،ص 54.

2 يوسف أزروال، **مرجع سابق** ، ص144.

وقوي، مبني على سيادة الشعب وإرادته، وعند ملاحظتنا لهذه الأفكار نجد أنها صحيحة وسليمة يجب تطبيقها على أرض الواقع لبناء نظام سياسي شرعي وفعال.

لقد عرفت الجزائر أزمة عميقة، حيث عبرت تلك الأزمة عن مدى تأزم الأوضاع خلال عهد الأحادية الحزبية، أين راح الشعب يطالب بضرورة إدخال إصلاحات سياسية، وإقتصادية، شاملة أفرزت دستور 23 فيفري 1989 أين عمل هذا الأخير على تهيئة الأرضية السياسية للتأسيس لمرحلة الانفتاح السياسي والاقتصادي وتجسدت في ظهور العديد من الأحزاب السياسية من بينها حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ، حيث اتخذت من الإنتخابات كوسيلة لتغيير نظام الحكم لكن سرعان ما أجهظت العملية الديمقراطية في بداية طريقها ما ولد مرحلة فراغ سياسي ودستوري رهيب.[1]

ومنذ سنة 1989 دخلت الجزائر مرحلة التعددية السياسية في الجانب السياسي، أو ما يسمى: "**مرحلة الإنفتاح السياسي**" أما في الجانب الإقتصادي فقد توجهت إلى إقتصاد السوق"، ، وقد أجريت إنتخابات في هذه الفترة، نجح فيها هذا الحزب لكن نتيجة عدة عوامل وظروف ألغيت النتائج وأجهضت العملية الإنتخابية، ما أدخل الجزائر أو الدولة الجزائرية في دوامة سياسية وفراغ سياسي ودستوري رهيب كلف الجزائر مرحلة لا إستقرار رهيبة والدخول في مرحلة ما يسمى العشرية السوداء.

لقد كلفت العشرية السوداء الكثير بالنسبة للجزائر إذ كادت أن تقضي على الدولة الجزائرية وتسببت في مقتل نحو 200 ألف وخسارة ما يفوق 20 مليار دولار، إن الأزمة الأمنية الجزائرية نرى أنها وراء تأخر ركب التنمية لسنوات عديدة.[2]

وبمجرد إقرار التعددية السياسية والإعلامية شهدت الجزائر أول إنتخابات بلدية تعددية يوم 12 جوان 1991 وفازت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ ثم ألغيت النتائج وأعلن عن حالة الحصار ،وإثر هذه الأوضاع تأكد إنطباع واحد لدى النظام هو أنه لا وجود لمعارضة حقيقية إلا الجبهة الإسلامية للإنقاذ، ولذلك عملت المؤسسة العسكرية على إلغاء نتائج الإنتخابات وتوقيف المسار الإنتخابي.

1 يوسف أزروال، **مرجع سابق** ، ص 144.

2 مليكة فريمش، **دور الدولة في التنمية: دراسة حالة الجزائر** ، أطروحة دكتوراه ،(جامعة قسنطينة :كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011-2012)، ص390.

ثم إستقال الرئيس الشاذلي بن جديد في 11 جانفي 1992 ثم أعلنت حالة الطوارئ لمدة سنة يوم 2 فيفري 1992 وحلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ ونتيجة لهذا دخلت الجزائر مرحلة الفراغ السياسي والمؤسساتي ودخلت الجزائر فيما يطلق عليه علماء السياسة "مرحلة النظام السياسي المغلق" وسيطرت المؤسسة العسكرية على المدن والمنشآت الإقتصادية الحيوية ثم تم تعيين الرئيس اليامين زروال على رأس الدولة الجزائرية.

على ضوء هذه الأفكار إستهدفت السلطة آنذاك إستكمال بناء الشرعية للمؤسسات الدستورية والقانونية، من أجل وضع حد لأزمة الشرعية التي يعيشها النظام السياسي من خلال إنتخابات 1995 وإعداد مشروع تعديل الدستور وتنظيم الإنتخابات التشريعية1997.

وقد حاول الرئيس اليامين زروال تحقيق الأمن والسلم في البلاد لكن نتيجة الظروف الغير مساعدة على العمل وتدهور الأوضاع الإقتصادية ، السياسية، والإجتماعية في البلاد إستقال الرئيس زروال سنة 1998 وتم تنظيم الإنتخابات الرئاسية في سنة 1999. لقد عبرت هذه الإنتخابات عن مرحلة تحول كبير و إيجابية على مستوى الثقافة السياسية في الجزائر.

وبعد مجيء الرئيس بوتفليقة أكد على نيته الصادقة في مباشرة مشاريع على كافة الأصعدة بغية الأخذ بساعد الدولة إلى بر الأمان، من خلال الإعلان عن برامج الإنعاش الإقتصادي و إستكمال ماجاء به الرئيس اليامين زروال. كما سعى الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى تحقيق الوحدة الوطنية والمصالحة الوطنية استكمالا لبرنامج الوئام المدني وقد عرفت الفترة الممتدة من (1999-2004) تطورا ملحوظا في الناحية الأمنية وجوانب الاستقرار السياسي.[1]

وعند ملاحظتنا وقراءتنا المتأنية للفترة التي جاء فيها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إبتداء من سنة 1999 نستطيع القول أنه تم إنجاز مشاريع وبرامج هامة لا ينكرها إلا جاحد كما تم تحقيق السلم والأمن الوطنين الذي يعتبر دعامة التنمية سواء على المستوى المحلي أو الوطني إذا أن عدم الإستقرار وغياب الأمن هو نقيض التنمية.

1 يوسف أزروال، **مرجع سابق** ، ص 145-149.

ولقد أدرك الباحثون والمتتبعون للشأن الجزائري من الخطاب التاريخي للرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة الذي أعقب مايسمى بثورات الربيع العربي في 15 أفريل 2011 الإرادة السياسية الحقيقية للخروج من دائرة التخلف والإلتحاق بالركب الحضاري عن طريق إعلانه لحزمة من الإصلاحات السياسية، والإقتصادية، والإجتماعية، لتحسين الوضع والإنخراط الحقيقي في تجسيد الحكم الرشيد الذي نادى به منذ وصوله إلى الحكم عام1999.[1]

إن التطرق إلى مؤشر أو معيار الإستقرار السياسي في الجزائر ينبئ عن التغير الحاصل في معيار من معايير الحكم الراشد ويبرز واقعه كم أنا تطرقنا لهذا المؤشر يبين لنا مدى إسترجاع الدولة الجزائرية لمبدأ الإرادة الشعبية المصادرة والقضاء على الوسائل اللادستورية، واللاقانونية، كالإنقلابات، والعنف السياسي والإجتماعي. إن المتتبع والناظر لمؤشر الإستقرار السياسي في الجزائر يلاحظ تغيرات وتحولات كبيرة في هذا الجانب نتيجة لعدة متغيرات وظروف أدخلت الجزائر في مرحلة صعبة جدا من حالة اللاإستقرار والفوضى الأمنية أعاقت مسارات التنمية والتطور.

المطلب الثاني: مؤشر فعالية الحكومة

إن التغير في دور الحكومة وتغير البيئة التي على الحكومة أن تمارس دورها فيها، قد تمخض عنه جلب الحكم الرشيد كالية وحتمية، حيث لم تعد كلمة حكومة كافية، خاصة مع إزدياد أهمية وتدخل البيئة الدولية والعوامل الخارجية في عمليات صنع السياسات العامة ناهيك العوامل الداخلية كظهور الفواعل الجديدة كالقطاع الخاص، والمجتمع المدني.[2]

إن الملاحظ على هذا التمهيد حول دور الحكومة في ظل ظهور الفواعل الجديدة هو تراجع دور الحكومة في ظل بروز فواعل جديدة حيث على المستوى الدولي، ظهرت المنظمات الدولية، وكذلك الشركات المتعددة الجنسيات، أما على المستوى الداخلي الوطني فقد ظهر المجتمع المدني، والقطاع الخاص، كشريك فعال إلى جانب الحكومة.

1 خطاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة للأمة يوم 15 أفريل 2011، التلفزيون الجزائري.

2 زهير عبد الكريم الكايد، **مرجع سابق** ، ص ص7-9.

ويقيس هذا المؤشر نوعية الخدمات العامة، ونوعية وكفاءة الخدمات العامة المدنية، ودرجة إستقلاليتها عن الضغوط السياسية، وإستخدامها لتكنولوجيا الإعلام والإتصال، ونوعية وضع السياسات وتنفيذها، ومدى مصداقية إلتزام الحكومة بهذه السياسات.

عرفت الفترة (2011-2016) ظروف تقديم الخدمات العامة تحسنا ملحوظا وذلك عن طريق إنشاء مشاريع جوارية للتنمية ، وإستفادة العديد من المناطق النائية من الطرقات، والمدارس، والكهرباء، والغاز، بالإضافة إلى النقل المدرسي، وإنجاز العديد من المطاعم المدرسية، والمراكز الصحية بالبلديات والقرى، دون أن ننسى برامج السكن المختلفة التي ساهمت في الحد ولو نسبيا من أزمة السكن في الجزائر.[1]

كما عملت الدولة الجزائرية على ترقية العديد من الإدارات العمومية، بهدف خفض وطأة البيروقراطية السلبية، في خدمات المصالح العمومية حيث قامت بتسهيل الخدمات المقدمة للمواطنين فيما يتعلق بالحالة المدنية وتم في هذا المجال رقمنة مصالح الحالة المدنية، وإنشاء بطاقة تعريف وطنية رقمية، و إنجاز جواز سفر بيومتري، وتحديث قطاع القضاء.

وعند ملاحظتنا لمؤشر فعالية الحكومة وتقديم الخدمات في ظل الفترة (2011-2016) لا ننكر أن هناك تطورا ملحوظا في تقديم الخدمات العامة وإنجاز المشاريع التنموية والسكانية التي تهدف إلى التطوير والتحسين في جوانب تقديم الخدمات، لكن تبقى هذه المجهودات قاصرة ومختلة نوعا ما نتيجة عدة ظروف وإعتبارات منها العشوائية، وسوء التسيير والتنظيم في تنفيذ السياسات العامة.

ورغم كل هذه الجهود التي تقوم بها الدولة الجزائرية لأجل تقديم خدمات حسنة للمواطنين إلا أن هذه الجهود تبقى غير كافية من وجهة نظر المنظمة العالمية للتراهة فقد صنفت في تقريرها الجزائر في مجال تقديم الخدمات في وضع ضعيف جدا رغم التحسن الطفيف الذي شهدته.

أما عن الأسباب التي جعلت هذا المؤشر لا يرقى إلى المستويات الجيدة فهي تعود في الأساس إلى :

- المشاكل التي يعاني منها الجهاز البيروقراطي (الإداري) في الجزائر رغم الإصلاحات المعتمدة (كالرشوة، والفساد الإداري، ونقص الكفاءة الفنية والإدارية في تقديم الخدمات

- وإسناد بعض المراكز القيادية لعناصر لا تتمتع بالكفاءة والخبرة وبروز ظاهرة المحسوبية)

1 شعبان فرج، **مرجع سابق** ، ص 220.

– محدودية الحصول على خدمات عامة جيدة النوعية خاصة في الأجهزة الحيوية كالقضاء، والنظام التعليمي، والصحة.

– عدم تقدم الجزائر بالشكل المطلوب في مجال تقديم الخدمات بإستعمال تكنولوجيا الإعلام والإتصال.[1]

وعند ملاحظة هذه الأسباب التي تقف عائقا أمام التطور في تفعيل تقديم الخدمات العامة النوعية والجيدة نجد أنها أسباب واقعية موجودة في الدولة الجزائرية وخاصة في جهازها البيروقراطي (الإداري)، ومختلف المشاكل التي تعاني منها خاصة جوانب الفساد بأنواعه (السياسي، الإقتصادي، الإداري....)، وغياب إستعمال التكنولوجيا لتسهيل تقديم الخدمات العامة.

ومن خلال رؤية عناصر فعالية الحكومة نستطيع القول أن الحكومة الجزائرية تبذل في مجهودات معتبرة لا يمكن تجاهلها لكن تبقى هذه المجهودات قاصرة نوعا ما كما نستطيع القول أن غالبية هذه المجهودات عشوائية و غير ممنهجة ومنظمة.

كما يمكن القول أن مؤشر فعالية الحكومة مؤشر هام جدا في تصنيف الدول حاليا حيث أن المنظمات الدولية حاليا تعتبر هذا المؤشر من المقاييس الهامة في تصنيف الدول حسب معايير ومؤشرات الحكم الراشد.

المطلب الثالث: مؤشر مكافحة الفساد

الفساد في اللغة مصدر الفعل فسد والفساد له أكثر من معنى في اللغة منها ضد الصلاح يقال أصلح الشيء بعد إفساده [2]، ويعتبر الفساد ظاهرة قديمة وعالمية إذ أنه يوجد بشكل أو بأخر وبدرجات متفاوتة في كل المجتمعات ولا تكاد تخلو منه دولة بإختلاف درجات تطورها الإقتصادي، والإجتماعي، كما أنه إرتبط بوجود الدول، والأنظمة السياسية، فهو ليس مرتبطا بنظام، أو ثقافة، أو عرق معين بذاته، لكن الإشكال المطروح حاليا هو حجم الفساد، وإتساع دائرته، وتشابك حلقاته، وترابط آلياته، بدرجة لم يسبق لها مثيل .[3]

1 شعبان فرج، **المرجع السابق** ، ص 223.

2 آدم نوح علي معابدة، " مفهوم الفساد الإداري ومعاييره في التشريع الإسلامي –دراسة مقارنة– "، **مجلة جامعة دمشق**، ع 2، 2005، ص413.

3 بلال خروفي، **الحوكمة المحلية ودورها في مكافحة الفساد في المجالس المحلية : دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير (جامعة ورقلة :كلية الحقوق والعلوم السياسية،2012)، ص21.

ومن هذا يتضح لنا أن الفساد لا يتعلق ببيئة معينة، أو دولة معينة، حتى أنه يوجد في المجتمعات المتقدمة والمتخلفة، على حد سواء إلا أنه تتفاوت درجاته، وحجمه، حيث نجد أنه في دول حجمه كبير جدا وفي دول نسبة ضئيلة.

أما حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي " فالفساد هو إساءة إستعمال السلطة العمومية، أو الوظيفة للمنفعة الخاصة، سواء عن طريق الرشوة، أو إستغلال النفوذ، أو المحسوبية، أو الغش، أو الإكراه، للتعجيل بالخدمات أو عن طريق الإختلاس.[1]

ويعد الفساد مسألة تدبير حكومي بالدرجة الأولى أي مسألة فشل المؤسسات في أداء مهمتها فالمؤسسات الضعيفة تعجز عن تزويد المجتمع بإطار للعمليات التنافسية وتعرقل الإجراءت المشروعة التي تربط بين المجالين السياسي والإقتصادية .[2]

وبهذا يتضح لنا أن هناك إتفاق بين المؤسسات على بعض المعايير والمؤشرات التي تدل دلالة واضحة على وجود الفساد وإنتشاره كإستغلال السلطة للأغراض الشخصية، والرشوة، والمحسوبية، والإختلاس وغيرها من المعايير.

وقد تعددت أسباب ظهور الفساد بتعدد أسبابه السياسية، و الإقتصادية، و الإجتماعية، لذا فقد حدد البنك الدولي مجموعة من الأسباب لظهور الفساد الإداري أبرزها:

- تهميش دور المؤسسات الرقابية.
- وجود البيروقراطية السلبية في مؤسسات الدولة.
- حصول فراغ في السلطة السياسية ناتج عن الصراع من أجل السيطرة على مؤسسات الدولة.
- ضعف مؤسسات المجتمع المدني وتهميش دورها.
- توفر البيئة الإجتماعية والسياسية الملائمة لظهور الفساد.

1 بوزيد سايح،" سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية "، **مجلة الباحث**، ع 10، 2012، ص56.

2 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (undp)، مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم، شعبة التطوير الإداري وإدارة الحكم، مكتب السياسات الإنمائية، 1998، ص12.

وسوف نقوم بشرح هذه الأسباب شرحا بسيطا حيث أن هذه الأسباب التي حددها البنك الدولي أسباب دقيقة وهامة:

1/ تهميش دور المؤسسات الرقابية حيث أن تهميشها يؤدي إلى التسيب ووجود الفساد لغياب الرقابة.

2/ البيروقراطية السلبية التي تؤدي إلى عجز في تقديم الخدمات النوعية و غياب الفعالية.

3/ الصراعات الحزبية والسياسية الموجودة بين أصحاب السلطة والنفوذ من أجل السيطرة والحكم.

4/ تهميش دور المجتمع المدني الذي يعتبر فاعلا هاما ومن مكونات الحكم الراشد إلى جانب الدولة والقطاع الخاص. [1]

5/ البيئة السياسية و الإجتماعية القابلة لإنتشار الفساد نتيجة غياب الوعي والثقافة السلبية في المجتمع

وقد أصبح الفساد يهدد بالتخلف الإقتصادي و الإنحلال الإجتماعي في الكثير من الدول لكن الأكثر خطورة من ذلك هو كونه أكثر إنتشارا في الدول النامية مما يعرقل المسار التنموي فيها. ففي دراسة قامت بها منظمة الشفافية الدولية سنة 1999 تبين أن المنظمات الأمريكية هي الأكثر ممارسة لمظاهر الفساد من رشوة وغيرها تليها المنظمات الفرنسية، ثم الصينية، والألمانية، بهدف الحصول على إمتيازات في الدول التي تنشط فيها.[2]

وهذا ما يبين لنا أن الفساد ليس مقصورا على الدول حيث أن هذه المنظمات في هذه الدول تقدم رشاوي و إمتيازات من أجل الحصول على إستثمارات في الدول النامية. هذا عن الفساد بصفة عامة أما عن الفساد في الجزائر فقد وصل إلى درجة زعزعت مؤسسات و شرعية السلطة، والتهديد الأكيد لحياة المجتمع، ومن الدون التحدث عن المحاباة والمحسوبية في التعيينات الكبرى والحساسة في الوظائف العامة، وإعادة تدوير المعونات الأجنبية في الجيوب الخاصة والإختلاس الفاضح للمال العام، فنجد مثلا فضيحة القرن لبنك الخليفة بأكثر من 1 . 2 مليار دولار و 405 مليون يورو كثغرة مالية على مستوى البنك الصناعي والتجاري الجزائري، أما بالنسبة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية فقد سجل فضيحة بأكثر من

1 خيرة بن عبد العزيز،" دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الإداري وتحقيق متطلبات الترشيد الإداري"، **مجلة المفكر**، ع8، د س ن، ص ص 327-328.

2 بلال خروفي، **مرجع سابق** ، ص 21.

328 مليون يورو دون أن ننسى قطاع البريد الذي سجل لوحده إختلاسات تجاوزت 290 مليار سنتيم سنة 2007 وما خفي كان أعظم.[1]

وقد أخذت ظاهرة الفساد بكل أشكالها تتفاقم وتستشري في جميع أجهزة الدولة الجزائرية في الأونة الأخيرة، وخير دليل على ذلك الرتبة المتأخرة التي تصنف فيها الجزائر من خلال التقارير السنوية التي تصدر عن المنظمات الدولية، إلا أن هذا لا ينقص من عزم الدولة على

مكافحة هذا الداء الخطير الذي يكاد أن يعصف ويزعزع كيان الدولة الإقتصادي والأمني والسياسي.

ولهذا قامت الجزائر بتقنين آلية للوقاية من الفساد ومكافحته وذلك بموجب قانون الوقاية من الفساد ومكافحته الذي صودق عليه في نهاية دورة الخريف 2005 من طرف البرلمان.

إن المشرع الجزائري يهدف من خلال هذا القانون إلى تعزيز أطر النزاهة والشفافية في تسيير القطاعين العام والخاص كذلك دعم التدابير الهادفة في الوقاية من الفساد ومكافحته. وبصفة عامة إتخذ المشرع الجزائري في إطار مكافحة الفساد العديد من الإجراءت والتدابير الوقائية، والتسيير الشفاف للمال العام والخاص وتتمثل هذه التدابير في:

- الجدارة والإنصاف في التوظيف.
- التصريح بالممتلكات.
- الشفافية في إبرام الصفقات العمومية.
- الشفافية في تسيير الأموال العمومية.
- إلتزام المؤسسات والإدارات العمومية بالشفافية في التعامل مع الجمهور.
- أخلقة قواعد مهنة القضاء.
- مكافحة الفساد في القطاع الخاص[2].

1 يوسف أزروال ، **مرجع سابق**، ص114.

2 **مرجع نفسه**، ص ص 181-183.

وبصفة عامة يمكن القول أن الدولة الجزائرية تسعى إلى مكافحة الفساد عن طريق مجموعة من القوانين والتدابير لكن يبقى التفعيل لهذه القوانين غائبا ما أدى إلى بروز ظاهرة الفساد وإنتشارها بشكل سريع، كما أن هناك طبقة أو فئة معينة من الأشخاص أصحاب النفوذ والسلطة يسعون إلى بقاء الفساد وإستشرائه، حيث يسعون إلى إختلاس الأموال والنهب والسلب وكذلك تحقيق المصالح الخاصة والضيقة.

المبحث الثاني: طبيعة العوامل الحكم الراشد في الجزائر

إن الإهتمام بطرق تفعيل الحكم الراشد في الجزائر يعتبر موضوعا هاما ومحوريا حيث أن تفعيل آليات الحكم الراشد تساهم في تفعيل وتطوير مختلف الجوانب السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية، وغيرها على مستوى الدولة الجزائرية كما يسمح بنشر القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

المطلب الأول: تفعيل دور القطاع العام

لا يمكن لعاقل أن ينكر دور القطاع العام في التنمية، وخلق الثروة، وتحقيق العدالة الإجتماعية، هذا بشرط أن يعمل جنبا إلى جنب مع القطاع الخاص وفي هذا يقوم القطاع العام بكبح جماح الربحية المتوحشة لدى أرباب العمل الخواص، وقد يخطئ من يتصور أن سبب فشل النظام الإقتصادي العربي راجع إلى تدخل القطاع العام وسيطرته، وكبح كل محاولة لنمو القطاع الخاص و إبعاد الإستثمارات الخارجية وتهريب المستثمرين المحليين، الإشكال ليس في أن القطاع العام يساهم في تعطيل الدورة الإقتصادية، ولكن بالمقابل نجد أن دولا كالصين، والولايات المتحدة الأمريكية، ما تزال حصة القطاع العام كبيرة ورئيسية في عملية التنمية، دون أن تؤثر على الدورة الإقتصادية كما حدث عندنا في الجزائر والعالم العربي، العيب الوحيد لمن أراد أن يعتبره عيبا في القطاع العام ما أحدثه في الولايات المتحدة من تعظيم التراكم التنموي. وعند رؤية هذا الطرح يتضح لنا أهمية القطاع العام ووجوده في الدول بصفة عامة حيث يساهم وبشكل كبير في التنمية وتحقيق العدالة الإجتماعية لكن يجب على القطاع العام التعاون مع القطاع الخاص من أجل تحقيق التطور والتنمية.[1]

إن للقطاع العام دورا جوهريا في تقديم الخدمة للمواطن من خلال تهيئة البيئة الإقتصادية والإجتماعية الملائمة، من أجل إستقطاب الإستثمار الوطني الخاص والأجنبي، كما أن تفعيل

1 فريد ابرادشة، **مرجع سابق** ، ص 26.

القطاع العام يعمل على تحسين نوعية الخدمات وجودتها خدمة للمواطن ولذلك يجب أن يكون القطاع العام في المستوى بالإعتماد على مجموعة من المتطلبات من بينها:

1/ توفير الشفافية في القوانين والإجراءت والتشريعات التي تنظم التفاعل بين الدولة والمجتمع وتطوير مبدأ سيادة القانون.

2/ بناء إدارة حكومية تستجيب لمتطلبات المواطنين حيث يجب أن تتمتع الحكومة بكفاءة عالية حتى تستطيع أن تقدم الخدمات المناسبة من حيث الوقت و الإستجابة والجودة.

3/ إعتماد مبدأ الفصل بين العمل السياسي والمركز الوظيفي، إذ يخضع المركز الوظيفي إلى هيكل الوظيفة العامة من أجل حماية موظفي الخدمة المدنية من الضغوط السياسية.

4/ مكافحة ظاهرة الفساد داخل مؤسسات القطاع العام عن طريق إصلاح فعال لنظام الأجور وتحسين الوظيعة الإجتماعية لرجال القطاع العام من خلال وضع دراسات إستراتيجية تعتمد فيها على الخبراء والمتخصصين.

5/ خلق شراكة فعالة وحقيقية بين القطاعين العام والخاص قصد الإرتقاء وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين.

6/ ضرورة تعميم إستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في كافة أجهزة القطاع العام، والتخلي عن أساليب العمل التقليدية في الإدارة العامة من أجل تسهيل الحصول على المعلومات والسرعة في تلقي الخدمات بأقل تكلفة هذا الذي من شأنه أن يدعم ويقوي من آليات الحكم الراشد.[1]، وسوف نقوم بشرح المتطلبات التي يجب أن يعتمد عليها القطاع العام من أجل تحسين المستوى وتطويره شرحا مبسطا:

1/ يجب على القطاع العام التميز بالشفافية في مختلف القوانين التي تحكم العلاقة بينه وبين المجتمع ويجب أن يكون القانون فوق الجميع ويطبق على الجميع.

2/ بناء إدارة حكومية تتميز بالكفاءة العالية حيث إذا كانت تتميز بهذه الكفاءة والفعالية فإنها سوف تقدم خدمات في وقت قصير وذات جودة عالية كما أن إستجابتها تكون سريعة.

1 يوسف أزروال، **مرجع سابق** ، ص ص 187-188.

3/ يجب الفصل بين ما هو سياسي وماهو إداري لتجنيب الموظفين في القطاع العام الظغوط الممارسة عليهم من طرف أصحاب النفوذ والمصالح في السلطة.

4/ الحد من ظاهرة الفساد المستشرية في القطاع العام، وإصلاح نظام الأجور، وتحسين الوظعية الإجتماعية للموظفين في القطاع العام.

5/ التعاون بين القطاع العام والخاص من أجل التكامل والتعاون بينهما.

6/ إستخدام التكنولوجيا في القطاع العام والإستغناء عن الأساليب التقليدية في القطاع العام. ونستطيع القول أنه يجب على الدولة الجزائرية إعتماد هذه المبادئ والمعايير من أجل إعادة تفعيل دور القطاع العام، الذي يعتبر قطاعا جوهريا إذا ما تم التركيز عليه و الإعتناء به. كما أن الحكومة تقوم بوضع الإطار العام لتقديم الخدمات والمنتجات وتهدف إلى تحسين نوعية وجودة الخدمات المقدمة. [1]

وللحكومات وظائف عديدة يمكن أن نذكر منها كونها تركز على البعد الإجتماعي فهي تحدد المواطن والمواطنة في المجتمع، وكونها صاحبة السلطة فهي تتحكم وتراقب ممارسة القوة، وكونها مسؤولة نحو تقديم الخدمات العامة للمواطنين تعمل على تهيئة البيئة الإجتماعية المساعدة على التنمية البشرية في المجتمع لذا فالحكومات معنية بوضع الإطار العام القانوني والتشريعي الثابت والفعال لأنشطة القطاع العام والخاص على حد سواء كما تعمل على الاهتمام بالخدمات العامة التي لا يقبل عليها القطاع الخاص.[2]

فالمؤسسات الحكومية تستطيع أن تعمل على تمكين الناس الذين تقوم بخدمتهم وتزويدهم بالفرص المتساوية وتأكيد شمولهم في الأمور الإقتصادية، والسياسية، والإجتماعية، وفتح المجالات للحصول على الموارد المتوفرة في المجتمع. والحكومات يجب أن تعمل على لا مركزية الأنظمة الإقتصادية والسياسية لتكون أكثر تجاوبا لمتطلبات المواطنين وتغيير الظروف الإقتصادية بشكل سريع ومناسب.

إن الملاحظ لهذا الكلام يتضح له الدور البارز الذي تلعبه الحكومة من خلال سيطرتها على القطاعات الحيوية والهامة في الدول لذلك وجب عليها تفعيل هذا الدور من أجل تطوير وتنمية القطاع العام لترقية خدمة المواطن وتهيئة البيئة الملائمة للقطاع الخاص للتعاون معه من أجل تحقيق حكم راشد

1 أحمد بوضياف، **الهيئات الإستشارية في الإدارة الجزائرية**، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1989)، ص 367.

2 زهير عبد الكريم الكايد، **مرجع سابق** ، ص 45.

إن فكرة ضمور وزوال القطاع العام في الجزائر فكرة غير مقبولة حتى في الدول الرأسمالية الليبرالية المتوحشة، إنطلاقا من أن فكرة زوال القطاع العام تعني زوال الخدمات الإجتماعية للدولة بمختلف مؤسساتها، فالقوة وسلطة الظبط التي تمارسها الدولة تأتي عادة من إستثماراتها العامة ولو تم فتح المجال أمام القطاع الخاص في كل المجالات لما بقي هناك معنى لشخصية الدولة. [1]

ونستطيع القول أن القطاع العام في الجزائر هو الثروة المتبقية لهذا الشعب ومن غير المعقول أن يسمح الشعب بإلغاء هذا القطاع بسهولة لأن بيعه أو التنازل عليه يعتبر نهبا الحقوق كل الشعب.

ومن خلال هذه الطرق والآليات يمكن إيجاد قطاع عام فعال وقوي يستطيع مواجهة مختلف الأزمات والمشاكل التي تواجهه يؤسس لإيجاد حكم راشد داخل الدولة لأن القطاع العام يعتبر هو المؤسس الرئيسي والفاعل الحقيقي في تطوير وتفعيل الحكم الراشد.

المطلب الثاني: تأسيس البيئة الملائمة للقطاع الخاص

أولا نعني بالقطاع الخاص ذلك القطاع الذي يشمل المشاريع الخاصة للتصنيع، والتجارة، والمصارف.. إلخ، وكذلك القطاع غير المؤطر من طرف الدولة في السوق. [2] ويشمل القطاع الخاص المشاريع الإقتصادية، المالية، والمصرفية، وكل الوظائف الغير سيادية، وقد أدت التغيرات الدولية إلى تغير الأنظمة الإقتصادية بشكل أصبحت فيه المؤسسات الخاصة تلعب دورا هاما في العملية الإقتصادية وخاصة في إحداث النقلة النوعية وخلق فرص العمل وضمان التفاعل بين الدولة والمجتمع.

وفي ظل التوجهات العالمية المتزايدة نحو تفعيل نظام السوق، ووضع الأنظمة والقوانين الملائمة لذلك، وتعزيز التجارة وتحريرها، وإعطاء دور متزايد للقطاع الخاص، وقد تبلور توجه جديد يسعى لإعادة صياغة دور الدولة في الإقتصاد الحديث من مهيمن على النشاط الإقتصادي ومنفذ للمشاريع الإنتاجية، إلى منظم للحياة الإقتصادية، بما يكفل تحقيق التوازن الكلي والجزئي للإقتصاد الوطني، كما تزايد الإهتمام بتنمية القطاع الخاص كوسيلة لتحقيق الأهداف التنموية سواء على المستوى المحلي أو الوطني. [3]

1 فريد برادشة، **مرجع سابق** ، ص 266.

2 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002، الأردن: أيقون للخدمات المطبعية، 2002،ص 101.

3 عبد الرزاق مولاي لخظر و شعيب بونوة، " دور القطاع الخاص في التنمية الإقتصادية في الدول النامية دراسة حالة الجزائر"، **مجلة الباحث**، ع 7، 2010، ص137.

من خلال هذه البداية أو هذا التمهيد والتعريف للقطاع الخاص نعرف المجال الذي يشارك فيه القطاع الخاص، حيث نستطيع أن نقول أن القطاع الخاص يتبع سياسة ملأ الفراغ الذي تتركه الدولة أو القطاع العام، كما أن أهمية القطاع الخاص تتجلى في كون التوجهات العالمية حاليا تهتم بإعطاء الدور المتزايد للقطاع الخاص في ظل تراجع دور الدولة.

كما لا تقتصر فعالية القطاع الخاص على إنشاء شركات جديدة بل على تنمية سريعة للشركات المتواجدة من قبل.[1]

كما يمكن للقطاع الخاص تحقيق التنمية الإقتصادية، ومن خلالها التنمية الإجتماعية، والسياسية وذلك لمساعدة الدولة في القيام بمهامها في ظل التحديات التي تواجهها عن طريق زيادة المستوى المعيشي للأفراد نتيجة فتح وتحريك القطاع الإقتصادي.

ويتضح لنا من خلال هذا فعالية القطاع الخاص فعالية كبيرة ومتعددة حيث يساهم في تحقيق التنمية بأنواعها الإقتصادية، الإجتماعية، السياسية، ويساعد الدولة مساعدة كبيرة في ظل التحديات التي تواجهها في هذه الجوانب. ويستطيع القطاع الخاص دعم التنمية المحلية بالشراكة مع المجتمع المدني بتوفير الخبرة اللازمة والتمويل الكافي للمشاريع التنموية المحلية نظرا لقدرته على التغلغل أكثر من الدولة داخل المجتمع. ويلعب القطاع الخاص دورا في إرساء الشفافية ومحاربة الفساد لقدرته على الوصول إلى المعلومات وتوفيرها جيدا. ويمكن للدولة تقوية القطاع الخاص وإدامته عن طريق:

1- خلق بيئة إقتصادية مشجعة ومستقرة.

2- تشجيع فرص الإستثمار المنتج.

3- الحفاظ على تنافسية الأسواق وتنظيمها.

4- تسهيل فرص الإستثمار للطبقات الفقيرة.

وعلى هذا الأساس إتخذت العديد من الدول إستراتيجيات إقتصادية تتعلق بخوصصة المؤسسات العامة وفتح المجال لمنظمات القطاع الخاص في العديد من الميادين إذ أصبح هذا الأخير الأساس في الحياة الإقتصادية.[2]

1 فريد بن يحي، **إنظمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية**،(الجزائر: شركة الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2009)، ص 51.

2 عبد الحق حملاوي، **مرجع سابق**، ص 43.

وتتطلب تنمية البيئة الملائمة للقطاع الخاص توافر مجموعة من العوامل الأساسية المرتبطة بمناخ الاستثمار وحسب المؤسسة العربية لضمان الإستثمار ينصرف تعريف مناخ الاستثمار إلى مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الإستثمارية وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلبا وإيجابا على فرص نجاح المشروعات الإستثمارية وبالتالي على حركة وإتجاهات الإستثمار وهي تشمل الأوضاع والظروف السياسية، الإقتصادية، والإجتماعية، والأمنية، كما تشمل الأوضاع القانونية، والتنظيمات الإدارية.[1]

إن الملاحظ لهذا التعريف يتضح له جليا الدور البارز للإستثمار في تطوير القطاع الخاص كما أن مجمل الظروف الموجودة داخل الدولة من ظروف سياسية، إقتصادية، إجتماعية أمنية، وقانونية، ونوعية النظام الإداري الموجود، تساهم في تحديد نوع القطاع الخاص الموجود. ونستطيع القول أيضا أنه يجب على الدولة الجزائرية الأخذ بعين الإعتبار الأهمية المعطاة للقطاع الخاص بإعتباره من الفواعل المهمة والمساعدة للدولة في تقديم الخدمات العامة إذ أنه يساهم في جلب الإستثمارات ودفع عجلة التنمية. وقد تقلص دور الحكومة وتحددت إختصاصاتها إلى التوجيه، والإشراف، والحماية، وليس السن والتنفيذ.[2]

ويمثل القطاع الخاص اليوم في الجزائر محور عملية التنمية الإقتصادية، و الإجتماعية، نظرا لما يتمتع به هذا القطاع من مزايا وإمكانيات كبيرة تؤهله للقيام بدور ريادي في شتى المجالات الإقتصادية، و الإجتماعية.

ورغم هذه النتائج مازال القطاع الخاص في الجزائر غير فاعل ونشط في الإقتصاد الوطني. ونستطيع القول أن المعوقات التي تواجه تأسيس البيئة الملائمة للقطاع الخاص في الجزائر تتمثل في:

1- مشكل التمويل ومزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص حيث أن القروض الموجهة اللقطاع الخاص بالمقارنة مع القطاع العام أحد الدلالات على مزاحمة القطاع العام للخاص.

2- المشاكل الإدارية والتنظيمية جراء تعقد وطول الإجراءت والوثائق المطلوبة.

3- مشكل العقار الصناعي حيث أن صعوبة الحصول على قطعة أرض مهيأة لمزاولة النشاط تعتبر عائقا كبيرا في الجزائر.

1 عبد الرزاق مولاي لخضر و شعيب بونوة، **مرجع سابق** ، ص42.

2 سلوى الشعراوي جمعة وآخرون، **مرجع سابق** ، ص ص 109-110.

4- مشكل الفساد حيث صنفت الجزائر في المرتبة 99 عالميا ضمن مؤشر مدركات الفساد لسنة[1] 2007 وعند ملاحظة هذه المعوقات التي تواجه تأسيس البيئة الملائمة للقطاع الخاص في الجزائر نجد أنها أسباب حقيقية وفعلية، وسوف نقوم بشرحها شرحا بسيطا على النحو التالي:

1- مشكل التمويل حيث أن مصادر التمويل للقطاع الخاص مصادر ضئيلة وقليلة بالمقارنة مع القطاع العام.

2- عند طلب القطاع الخاص في العمل في مجال ما يعاني القطاع الخاص نتيجة البيروقراطية السلبية والمشاكل الإدارية التي تعاني منها الدولة الجزائرية.

3- مشكل العقار الصناعي وهذا مشكل كبير جدا حيث أن الحصول على قطعة أرضية من أجل إنجاز المشروع أو أرضية مزاولة نشاط تعتبر عائقا كبيرا.

4- مشكل الفساد سواء على مستوى السلطة الحاكمة أو في المستويات الدنيا حيث يعتبر هذا المشكل من المشاكل التي لا تسمح بتأسيس بيئة ملائمة للقطاع الخاص.

في الأخير لقد أصبح لزاما على الدولة الجزائرية في إطار المقاربة الجديدة للحكم الرشيد أن تشجع تطوير القطاع الخاص، وأن تعمل على دعم المشاريع الخاصة، خاصة في ظل العولمة، كما عليها أن تلعب دور المنسق والمنظم، وأن تفرض شروطا على القطاع الخاص فلا تمنح الأموال والقروض إلا بشروط والتعاون فيما بينهما.[2]

وفي الأخير نستطيع القول أن تأسيس البيئة الملائمة للقطاع الخاص يقتضي توفير وإيجاد مجموعة من العوامل والآليات التي تنمي وتطور القطاع الخاص كما أنا تطوير القطاع الخاص يؤدي بدوره إلى تفعيل آليات الحكم الراشد حيث يعتبر القطاع الخاص مكونا من مكونات الحكم الراشد.

1 عبد الرزاق مولاي لخضر و شعيب بونوة، **مرجع سابق** ، ص ص 143-146.

2 فريد أبرادشة، **مرجع سابق** ، ص 63 .

المطلب الثالث: تأسيس المجتمع المدني الفاعل

يعتبر مفهوم المجتمع المدني أحد التعابير الأكثر إنتشارا في نهاية هذا القرن وبداية الألفية الجديدة والواقع أن إنتشاره مرتبط بتحولات عميقة شهدها العالم في هذه الفترة، كما إرتبط هذا التوسع في إستعماله وشيوعه بمفاهيم أخرى مثل الدولة، الديمقراطية، حقوق الإنسان.[1]

ويعد المجتمع المدني الإطار العام الذي يمتد ويربط بين الأفراد والدولة، والذي يشكل قنوات إتصال ويسمح بمشاركة الأفراد سواء فرديا أو جماعيا في مختلف الأنشطة وتنظيمهم في جماعات ذات قوة للتأثير في السياسات العامة، وتسيير الموارد بكل شفافية لتحقيق التنمية.[2]

ورغم الإجماع القائم بين أغلب الأساتذة حول الطابع الغربي لمفهوم المجتمع المدني، إلا أنهم إختلفوا في تحديد العناصر المشكلة له ما جعلنا أمام تعريفات مختلفة لمفهوم المجتمع المدني. وقد إخترنا تعريفين للمجتمع المدني يظهر لنا أنهما من أجمع التعريفات للمجتمع المدني.

التعريف الأول: تعريف الأستاذ ريموند هينبوش على أنه " شبكة الإتحادات الطوعية التكوين والتي تبدو مستقلة عن الدولة و عن الجماعات الأولية ولكنها في الوقت الذي تعمل فيه على إحتواء الإنقسامات الإجتماعية، وتشكيل منطقة عازلة بين الدولة والمجتمع، فإنها تعمل على ربطها بالدولة وسلطتها."

التعريف الثاني: تعريف الأستاذ عبد الحميد الأنصاري فيعرفه على أنه " المجتمع الذي تتعدد فيه التنظيمات التطوعية التي تشمل الأحزاب، النقابات، الإتحادات، جماعات المصالح، جماعات الضغط، وغير ذلك من الكيانات غير الحكومية والتي تمثل الحضور الجماهيري وتعكس حيوية المجتمع الأمر الذي يؤدي إلى إيجاد مؤسسات في المجتمع موازية لمؤسسة السلطة، تحول دون تفردها بإحتكارها مختلف ساحات العمل العام."[3] وعند ملاحظة هذين التعريفين يتضح لنا أن المجتمع المدني يشكل طوعية بين مجموعة من الأفراد أو التنظيمات، فيما بينها تجمعهم علاقات وروابط معينة تساهم في نشر الوعي والثقافة المدنية لدى الأفراد

---

1 العياشي عنصر، **المجتمع المدني المفهوم والواقع: الجزائر أنموذجا** ، ورقة مقدمة لمؤتمر " المشروع القومي والمجتمع المدني" تنظيم قسم الدراسات الفلسفية والإجتماعية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق، سوريا، 7-12 ماي، 2000.

2 زهير عبد الكريم الكايد، **مرجع سابق** ، ص 248.

3 كريم بركات، **مساهمة المجتمع المدني في حماية حقوق الإنسان** ، مذكرة ماجستير ،(جامعة بومرداس :كلية الحقوق والعلوم التجارية، 2004-2005)، ص15.

والمجتمعات كما أنها تسعى إلى المطالبة بالحقوق العامة للمواطنين وكذلك مساعدة الدولة في تقديم الخدمات العامة وتحسين نوعية الخدمات.

إن كثيرا من الدول ترغب بوجود المنظمات غير الحكومية لما لها من أهمية كبيرة تؤثر إيجابيا في حياة الفرد والأسرة والمجتمع، سواء من الناحية الإقتصادية، الإجتماعية، الصحية، الثقافية أو غيرها لاسيما وأن هذه المنظمات لا تهدف إلى الربح ويتراوح مجال عملها في حقوق الإنسان، المرأة، العدالة، التنمية، الأعمال الخيرية، الإغاثة، تقديم المساعدة للمرضى والمعوقين، تطوير أنظمة التعليم، تقديم العون للعاطلين عن العمل عن طريق تأهيلهم وتدريبهم وخلق فرص عمل لهم.

إن أهمية الدور الذي تؤديه منظمة منفردة من هذه المنظمات قد يبدو صغيرا ولكن أهمية ما تقوم بهذه المنظمات مجتمعة على درجة كبيرة من الأهمية ولا يمكن تجاهلها ولذلك حاولت مختلف دول العالم سن تشريعات وقوانين تضمن وجود منظمات غير حكومية نشيطة، قوية، وفعالة.[1]

وعند ملاحظة هذا الطرح تتضح لنا الأهمية الكبيرة التي تتميز بها منظمات المجتمع المدني ونشاطاتها المتعددة والمختلفة في كافة الجوانب والميادين وقد إهتمت بها غالبية الدول نظرا لما تحققه من منافع و فوائد عديدة.

ويقوم المجتمع المدني على مجموعة من الأسس والمتطلبات لبنائه، والتي تعتبر معاييرا تستند إليها تنظيماته لأداء وظائف أساسية في المجتمع، تتوسط من خلالها العلاقة بين المواطن والدولة، وتقوم بدورها في تنظيم هذه العلاقة وإدارتها بطريقة سليمة ومنظمة.

- **الأساس الإقتصادي**: ويتضمن هذا الأساس مدى تحقيق درجة من التطور الإقتصادي و الإجتماعي وذلك إستنادا إلى نظام إقتصادي يرتكز على الدور الأكبر اللقطاع الخاص والمبادرات الفردية.

2- **الأساس السياسي**: ويقصد به الصيغة السياسية التي يتحقق وجود المجتمع المدني إلا في ظلها وتسمح لمختلف قوى المجتمع (الحزبية، والمدنية بالتعبير عن آرائها بطريقة سليمة ومنتظمة.

1 أحمد إبراهيم مولاي، " أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية "، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية**، م 24، ع2، 2008، ص260.

3- **الأساس الإديولوجي:** ويتضمن مختلف القيم، والأفكار، والإديولوجيات، السائدة لدى القوى والفئات في المجتمع والتي قد تتعارض مع إديولوجيا الدولة فيجب إيجاد توافق بين هذه الإيديولوجيات.[1]

وتتعدد أدوار المجتمع المدني ووظائفه ومن أهمها:

1- تحقيق النظام و الإنظباط في المجتمع

2- التنشئة السياسية والإجتماعية

3- تحقيق الديمقراطية

4- حماية الحقوق والواجبات. [2]

وعند الحديث عن المجتمع المدني في الجزائر نجد أن الساحة السياسية الجزائرية عرفت مفهوم المجتمع المدني في النصف الثاني من القرن 20، لتأخذ تطبيقاته خصائص اللحظة التاريخية التي ظهر فيها بتشعباته السيسيولوجية، والفكرية، وقد أخذت بعض القوى السياسية والإجتماعية وتبنت أطره التنظيمية الجديدة وخطابه الفكري بعد إقرار التعددية السياسية والحزبية خصوصا بعد دستور 1989، غير أن نشاط المجتمع المدني تأثر بالجانب الأمني المتدهور الذي عاشته البلاد في التسعينات.[3]

المبحث الثالث: واقع التنمية المحلية في الجزائر وأليات تفعيلها

تعتبر الولاية والبلدية الركيزتان الأساسيتان المساهمتان في التنمية على المستوى المحلي حيث أن الولاية والبلدية تمثلان السلطات المركزية عل المستوى المحلي في تنفيذ المشاريع وتطبيق المخططات والسهر على إتمامها حيث تسعيان إلى تقديم الخدمات بطريقة فعالة وجيدة.

المطلب الأول: دور الولاية و البلدية في مجال التنمية المحلية

أولا: الولاية

1 هشام عبد الكريم، **المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية في الجزائر (1989-1999)**، مذكرة ماجستير، (جامعة الجزائر :كلية العلوم السياسية والإعلام، 2006)،ص ص35-36.

2 محمد عثمان الخشت، **المجتمع المدني**، (دم :شركة الأمل للطباعة والنشر، 2001)، ص ص8 -10.

3 قوي بوحنية، **المجتمع المدني الجزائري: بين إديولوجيا السلطة والتغيير السياسي** مركز الجزيرة للدراسات، 13 مارس 2014، ص2.

تعد الولاية وحدة إدارية من وحدات الدولة وفي نفس الوقت شخصا من أشخاص القانون تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، حيث عرفها قانون 12 -07 أنها :"**الجماعة الإقليمية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية و الذمة المالية المستقلة،وهي أيضا الدائرة الإدارية غير الممركزة للدولة،و تشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية و التشاورية بين الجماعات الإقليمية والدولة ،وتساهم مع الدولة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية وحماية البيئة وكذا حماية وترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين، و تتدخل في كل مجالات الاختصاص المخولة لها بموجب القانون، شعارها هو بالشعب وللشعب.وتحدث بموجب القانون.**" [1] و للولاية اسم و إقليم ومقرر رئيسي حسب ما جاءت به المادة 09 من نفس القانون.

وبالتالي تعتبر الولاية أهم هيئة محلية في الجزائر حيث تتوسط العلاقة بين الدولة من جهة والبلدية من جهة أخرى "هيئة محلية قاعدية"، وهذا مايكسبها أهمية كبيرة، حيث أنها تعتبر فضاء لتنفيذ السياسات العمومية للدولة عبر مصالحها الممتدة في الولاية ،إضافة إلى أنها هيئة لامركزية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

❖ هيئات الولاية:

للولاية هيئتان فقط هما:المجلس الشعبي الولائي والوالي.[2]

ا- **المجلس الشعبي الولائي:** تنص المادة 110 من القانون 12-07 على ان للولاية مجلس منتخب عن طريق الاقتراع العام يدعى المجلس الشعبي الولائي، وهو جهاز مداولة على مستوى الولاية ويمثل الأسلوب الأمثل للقيادة الجماعية والصورة الحقيقية التي بموجبها يمارس سكان الإقليم حقهم في التسيير والسهر على شؤونه و رعاية مصالحه.

كما يعتبر المجلس الشعبي الولائي جهاز مداولات في الولاية ومظهر التعبير عن اللامركزية، فهو هيئة أساسية في الولاية تعكس الرغبة في إشراك السكان المحليين للولاية عن طريق من يختارونهم لتمثيلهم لينوبوا عن هم في إدارة شؤونها، ويتشكل المجلس الشعبي الولائي من أعضاء منتخبين من قبل سكان الولاية وذلك عن طريق الانتخاب أو الاقتراع النسبي المباشر، بالنسبة لكل أعضائه الذين يمكن أن يكونوا في قوائم حزبية أو

1 **قانون رقم12-07** المؤرخ في28ربيع الأول عام1433الموافق 21فبراير سنة2012 يتعلق بالولاية المادة 01.

2 **مرجع نفسه**، المادة12.

كمرشحين أحرار و يتشكل المجلس الشعبي الولائي حسب نص المادة 82 من قانون الانتخاب 12 -07 من35 إلى55 عضو منتخبين حسب أهمية الولاية لعهدة انتخابية تمتد على5 سنوات عن طريق الاقتراع العام السري والمباشر على القائمة الوحيدة للمترشحين، حيث يقوم هذا الأخير بإعداد نظام هو يصادق عليه.

ب – **الوالي:** الوالي هو ممثل رئيس الجمهورية في الولاية، حيث يعتبر الوالي الموظف السامي المحلي الذي نص الدستور على تعينه بمرسوم رئاسي من طرف رئيس الجمهورية باقتراح من وزير الداخلية، ويكون مسؤولا بصورة مباشرة أمام وزير الداخلية كما يمثل الوالي الولاية في جميع أعمال الحياة المدنية والإدارية وهو ما يعد بمثابة القائد الإداري لها،وحلقة الاتصال بين الولاية وبين السلطة المركزية .[1]

تنص المادة 110:ان "**الوالي ممثل الدولة على مستوى الولاية وهو مفوض الحكومة**[2]"و له جملة من الاختصاصات باعتباره ممثل للدولة و جهاز تنفيذي للمجلس الشعبي الولائي من خلال المصادقة على اعماله و بالتالي ينشط الوالي وينسق ويراقب نشاط المصالح غير الممركزة للدولة المكلفة بمختلف قطاعات النشاط في الولاية ويسهر أثناء ممارسة مهامه وفي حدود اختصاصاته على حماية حقوق المواطنين وحرياتهم، حسب الأشكال والشروط المنصوص عليها في القانون.

فالوالي يصدر قرارات لتنفيذ مداولات المجلس الشعبي الولائي وممارسة السلطات المحددة له قانونا كما يتولى الوالي إعداد مشروع ميزانية الولاية وعرضه على المجلس الشعبي الولائي الذي يصوت و يصادق عليه وفق الشروط المنصوص عليها في هذا القانون ويوافق عليه الوزير المكلف بالداخلية وفق الأحكام المادة 55 من قانون الولاية .

❖ دور الولاية في التنمية المحلية:

حيث يتجلى هذا الدور من خلال الصلاحيات والاختصاصات التي أعطاها المشرع الجزائري للولاية ممثلة في هيئاتها ،حيث مكنها من التدخل في كل شأن من شؤون الولاية و التركيز على الجهوية كوسيلة لتقوية اللامركزية و الديمقراطية المحلية[1]،ولتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية و تهيئة الإقليم الولائي وحماية البيئة ويمكن تحديد الخطوط العريضة لهذا الدوركمايلي:

---

1 محسن يخلف، **دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية** ،مذكرة ماستر ،(جامعة بسكرة :كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013 /2014). ،ص ص 69-72.

2 قانون رقم12-07 ، **مرجع سابق**،المادة110.

– وضع مخطط الولاية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية و تنفيذه وترقية الاستثمار على مستوى الولاية.

– تتخذ الولاية للإجراء من شأنه أن يؤدي إلى تنمية الولاية،كما يمكنه أن يشجع كل مبادرة يمكن أن تؤدي إلى ذلك.[1]

1-**في المجال الاقتصادي و الفلاحي والمالي**:تعمل الولاية على توفير التجهيزات التي يتجاوز حجمها قدرات البلديات و المبادرة بكل ما من شأنه توسيع الأراضي الفلاحية والتهيئة والتجهيز والتشجير والري...بالإضافة الى المصادقة على ميزانية الولاية بعد دراستها.

2-**في مجال التهيئة العمرانية والهياكل الأساسية**:تحديد مخطط التهيئة العمرانية للولاية ومراقبة تنفيذه والمبادرة بكل الأعمال التي من شأنها تهيئة الطرق وصيانتها.[2]

3-**في المجال الاجتماعي**:السهر على تنفيذ القوانين والتنظيمات وكذلك المحافظة على حماية حقوق المواطنين وحرياتهم و تأمين الأمن والسلامة وحفظ النظام والسكينة العامة على مستوى الولاية،كما تعمل على تشجيع و المساهمة في ترقية التشغيل بالتعاون مع البلديات والمتعاملين الاقتصاديين وإنجاز الهياكل الصحية ،التي تتجاوز قدرات البلديات في إطار الخريطة الصحية ،والمساهمة بالتنسيق مع المجالس الشعبية في كل النشاطات الاجتماعية التي من شأنها مساعدة الطفولة و المعوقين والمسنين والمعوزين،بالإضافة الى المساهمة في أعمال الوقاية من الأوبئة والمحافظة على الصحة وإنشاء المنشآت الثقافية و الرياضية والترفيهية، بالتعاون مع البلديات وكل المعنيين بترقية هذه النشاطات[3].

4-**في المجال السياحي**:ا اتخاذ الإجراءات المساعدة على استغلال وتنمية القدرات السياحية وتشجيع المتعاملين الاقتصاديين للاستثمار في هذا المجال وخاصة من خلال إنشاء مناطق التوسع السياحي،حيث تعد السياحة صناعة خدماتية ومصدر هام للتوظيف وتشكل وعاء هام الامتصاص البطالة من مختلف المستويات

---

1 حكيم يحياوي ،**دور المجالس المنتخبة في التنمية المحلية**، رسالة ماجستير ، (جامعة ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2010 /2011)،ص ص 70-71.

2 عثمان عزيزي، **دور الجماعات و المجتمعات المحلية في التسيير و التنمية**، رسالة ماجستير،(جامعة قسنطينة :كلية علوم الارض و الجغرافيا و التهيئة العمرانية، 2008)،ص ص 28-30.

3 خشمون محمد ، **مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية** ، أطروحة دكتوراه ، (جامعة قسنطينة :كلية العلوم الانسانية و العلوم الاجتماعية، 2010 / 2011)، ص207.

5-**في مجال السكن**:تقوم الولاية في دعم البلديات في مجالات الإسكان و إنشاء مؤسسات البناء، يضاف إلى هذه الاختصاصات مساهماتها في المجالات الثقافية والسياحية من إنجاز مؤسسات التكوين المهني ومؤسسات التعليم الثانوي واتخاذ كالإجراءات التي من شأنها ترقية الإمكانات السياحية للولاية وكل هذا تحت سلطة و إشراف السيد الوالي.

6-**في مجال تجهيز الهياكل التربوية**:تتمثل هذا الدور في إنجاز و صيانة مؤسسات التعليم الثانوي والتقني والتكوين المهني تطبيقا للخارطة المدرسية و التكوين على المستوى الوطني.[1]

ثانيا: البلدية

إن تعريف البلدية تعريفا مانعا شاملا يعتبر من الموضوعات ا لمعقدة و الشائكة، لأن البلدية حقيقة متشعبة يصعب ضبطها، ومع هذا فهي تعتبر في المعنى الجغرافي جزء من التراب الوطني ,كما أنها تشكل الخلية الأساسية للشعب ،كما يعرفها قانون10/11 في مادته الاولى بأنها:"**الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وتحدث بموجب قانون**"[2]، وبالتالي للبلدية إقليم واسم و مركز.

-**جماعة إقليمية** :أي توجد لها اختصاصات داخل رقعة جغرافية معينة.

- **أساسية** :أي قاعدية،بمعنى هيأ صغر جزء في التقسيم الإقليمي.

-**تتمتع بالشخصية المعنوية** :أي لها وجود قانوني مستقل عن كل من الولاية و الدولة، ولها حق التقاضي أماما لقضاء، ولها ممثل قانوني هو رئيس المجلس البلدي، و يمكنها إبراما لعقود، قبول الهبات إلخ.

-**تحدث بموجب قانون** : أي لا يمكن أن تلغى إلا بموجب قانون وهذا طبق القاعدة توازي الأشكال،ولكن يمكن تعديل حدودها الإقليمية بالإضافة أو النقص ان بموجب مرسوم تنفيذي وتبعا للقانون المدني الجزائري،تعتبر البلدية شخصا اعتباريا، و حسب المادة 50من نفس القانون فإنها تتمتع بجميع الحقوق إلا ما كان ملازما لصفة الإنسان[3].

1 محسن بخلف، **مرجع سابق**، ص 147.

2 **قانون رقم 11-10**، مؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 يونيو 2011 المتعلق بالبلدية ، المادة 06

3 بن عثمان شويح ، **دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية** ، رسالة ماجستير ، (جامعة تلمسان :كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2011/2010.)، ص 16.

كما تعرف البلدية ايضا على أنها وحدة أو هيئة إدارية لامركزية إقليمية محلية في النظام الإداري الجزائري، بل هي الجهاز أو الخلية التنظيمية الأساسية و القاعدية سياسيا واجتماعيا وثقافيا.

ركز التعريف الأول على أن للبلدية رقعة جغرافية خاصة بها،كما أنها الخلية الأساسية للشعب، أما التعريف القانوني فقد ميز البلدية بكونها شخصية معنوية لها اسم و مركز ،كما نجد أن التعريف الثالث ركز على أن البلدية هي إدارة محلية تتميز باللامركزية، و تقوم بأدوار سياسية واجتماعية وثقافية.

ومن خلال هذه التعريفات يمكننا تعريف البلدية بأنها"تنظيم إداري لامركزي محلي،لها إقليم محدد ولها اسم،وتقوم بأدوار مختلفة سياسيةو اجتماعية وثقافية واقتصادية وبيئية".

❖ **هيئات البلدية :**

تبعا لما نصت عليه المادة13 من قانون البلدية،تتكون أجهزة هذه الأخيرة من هيئتين هما " :المجلس الشعبي البلدي ورئيس المجلس الشعبي البلدي"،أما طبقا للمادة الثالثة من نفس القانون"**يدير البلدية مجلس منتخب،هو المجلس الشعبي البلدي،وهيئة تنفيذية**".[1]

و بالتالي فان التنظيم البلدي يقوم على الهيئات التالية:

المجلس الشعبي البلدي :وهو هيئة منتخبة بالاقتراع العام المباشر والسري من طرف جميع الناخبين بالبلدية،و يتألف من7إلى33حسب عدد سكان البلدية و فق ما نصت عليه المادة 97 من القانون العضوي رقم 97 -07 المؤرخ في 06 مارس 1997 المتعلق بنظام الانتخابات المعدل و المتمم بالقانون 04-01 المؤرخ في 07 فبراير 2004 ويتكون من :[2]

1 -**المجلس التنفيذي البلدي** : و ينتخب من طرف المجلس الشعبي البلدي، ويضم بالإضافة إلى رئيس المجلس الشعبي البلدي عددا من النواب للرئيس.

2 - **رئيس المجلس الشعبي البلدي**:ينتخبه المجلس الشعبي البلدي من بين أعضائه وهو يتمتع بالازدواجية في الاختصاص،حيث يمثل الدولة تارة و يمثل البلدية تارة أخرى و لقد حدد قانون البلدية.

3 -شروط تعيين رئيس المجلس الشعبي البلدي بموجب المادة48 من هو تتمثل هذه الشروط في الآتي:

- أن يكون ضمن القائمة الفائزة و بأغلبية المقاعد داخل المجلس.

1 بن عثمان شويح ، ص25.

2 محمد الصغير بعلي ، **القانون الإداري** ، (عنابة:دار العلوم و النشر و التوزيع ،دسن)ص 41.

- أن يحظى بثقة أعضاء قائمته، بمعنى أن يعين من طرفهم سواء عن طريق انتخاب غير مباشر وسري أو يزكى علنيا.

في حالة حصول قائمتين أو أكثر على نفس عدد المقاعد، يشترط أن يكـــــون الرئيس أكبر المترشحين سنا.

❖ **دور البلدية في مجال التنمية المحلية:**

تقوم البلدية بدور كبير في تنمية المجتمع في المجال الاقتصادي والثقافي والاجتماعي،وذلك بتحملها مسؤولية اتخاذ المبادرات،وإيجاد الحلول بغية رفع مستوى معيشة مواطنيها وتلبية احتياجاتهم المختلفة .وهذا على ضوء الأهداف الوطنية الكبرى المسطرة،مما يعني أن لها مهام أو صلاحيات تقوم بها على مستوى مختلف القطاعات منها:[1]

1. **في مجال التهيئة العمرانية و التنمية المحلية و التجهيز**:يقوم المجلس بتحضير المخطط البلدي للتنمية و يصادق عليه ويسهر على تنفيذه بانسجام مع المخططات القطاعية للولاية، كما يقوم بمتابعة تطور و توسع النسيج العمراني والحرص على تطبيق المخطط الرئيسي التوجيهي للتهيئة ،كما يسعى للمحافظة على المواقع الأثرية وحماية الطابع العمراني،إضافة الى الحفاظ على الصحة العمومية بتوفير المياه الصالحة للشرب لسكان البلدية و معالجتها وانجاز شبكات الصرف الصحي و التكفل برفع النفايات الحضرية،ومكافحة التلوث وحماية البيئة وذلك بالمحافظة وإنشاء المساحات الخضراء.و يسهر على حماية الموارد المائية.
2. **–في المجال الاجتماعي**:يقوم المجلس الشعبي البلدي بإنجاز مؤسسات التعليم الابتدائي وفق المقاييس الوطنية، ومتطلبات الخريطة المدرسية، ويعمل على صيانتها ويشجع النقل المدرسي، ويتخذ الإجراءات التي من شأنها التكفل بالفئات الاجتماعية المحرومة، ويقدم المساعدة لها في مجال الصحة، والشغل والسكن، كما يتكفل المجلس بإنجاز المراكز الصحية، وقاعات العلاج وصيانتها وفق إمكانيات البلدية المادية، إضافة إلى صيانة الهياكل والأجهزة الخاصة بالشباب والرياضة والثقافة، وصيانة المساجد والمدارس القرآنية والحفاظ على الممتلكات الدينية.كما يقوم بتوفير وخلق شروط الترقية العقارية العامة،

1 عيسى بدة ، **مالية البلدية وانعكاساتها على التنمية المحلية** ، رسالة ماجستير،(جامعة الجزائر :كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ، 2007 /2008)، ص23.

والخاصة بتوفير الأراضي وظروف انجازها، مع تشجيع إنشاء التعاونيات العقارية والاستثمارات الخاصة في مختلف القطاعات[1].

3. **المجال المالي والاقتصادي** :يقوم المجلس الشعبي البلدي بخلق مبادرات بغرض تطوير الأنشطة الاقتصادية في إطار مخططاته التنموية، إضافة إلى تشجيع المتعاملين الاقتصاديين في إقليم البلدية،كما يخول له القانون أن ينشئ مؤسسات اقتصادية ذات طابع صناعي أو تجار يتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، لأجل توفير موارد مالية لتفعيل عملية التنمية المحلية[2].

كمايقوم المجلس الشعبي البلدي بالتصويت على ميزانية البلدية التي يقوم رئيس البلدية بتحضيرها مع الهيئة التنفيذية.

4. **مجال القطاع الفلاحي** :تخول للبلدية في إطار التشريع الجاري به العمل، صلاحية القيام بكل عمل من طبيعته أن يضمن استصلاح الأراضي الفلاحية وتطويرها وحمايتها،[3] و أوجب القانون خضوع إقامة أي مشروع استثماري، أو تجهيز قطاعي إلى الراي المسبق للمجلس الشعبي البلدي، خاصة فيما تعلق بحماية الأراضي الفلاحية و الأضرار بالبيئة، مع تكليفه بالسهر على حماية الأراضي الفلاحية والمساحات الخضراء على مستوى الإقليم،كما تسعى البلدية الى الاستغلال الأمثل للتربة والموارد المائية و تسهر على حمايتهما أيضًا في انتصار للبيئة وتحقيقًا للتنمية المستدامة.

خلاصة القول ان للجماعات المحلية علاقة مباشرة بمسائل التنمية المحلية بل و تجعلها هدفا من أهدافها من خلال اعتبارها أحد الفواعل الرسمية والأساسية المحلية، بل هي المسؤولة مباشرة عن تجسيد آمال وطموحات سكان الإقليم، من خلال سهرها على التواجد في مختلف مراحل إعداد مخططات التنمية المحلية والقطاعية التي تعتبر المدخل الا ساسي في اي عملية تنموية،كما ان طابع ا ختصاصات هذين الجهازين الرسميين من خلال السلطات الكبيرة المخولة لها عن طريق قانوني الولاية و البلدية يجعل منها ذات أهمية بالغة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية التي تعتبر المحرك الاساسي لبقية مجالات التنمية الأخرى، بحيث تتمثل في تقرير مجال الاستثمار وتحديد حجم النفقات الواجب تخصيصها للرفع من حجم الاستثمارات المحلية ،والذي يؤدي بدوره في خلق فرص عمل جديدة وكذا توسيع الوعاء الضريبي لميزانية الولاية الذي يمثل

1 عثمان عزيزي، **مرجع سابق** ،ص 31.

2 قانون 11-10 ،المتعلق بالبلدية، **مرجع سابق** ،المادة180.

3 عيسى بدة ، **مرجع سابق** ،ص 25.

أحد مصادر ميزانية الولاية بالإضافة إلى المصادقة على المخطط التنموي للولاية في المجالات الاقتصادية،وكذا تشجيع كل المبادرات الهادفة إلى ترقية الاستثمارات وتحقيق تنمية منسجمة ومتوازنة على مستوى الولاية.

المطلب الثاني: التنمية المحلية عن طريق الحكم المحلي الرشيد

يعتبر الحكم المحلي الرشيد أسلوبا للتنظيم الإداري وترقية العلاقة بين الدولة والجماعات المحلية من جهة، وبين الجماعات المحلية والمجتمع المحلي من جهة ثانية، كما يعتبر أداة الديمقراطية المؤسسات وطريقة لإدراك إختلال الأقاليم والجهات عبر التراب الوطني وكأحسن أسلوب لتقريب الإدارة من المواطن، وبالتالي فالحكم المحلي الرشيد يساهم في الجمع بين فعالية الإدارة، والعدالة الإجتماعية، وتحقيق التنمية المحلية[1].

ولقد تعددت التعاريف المتعلقة بالحكم المحلي فهناك من يعرفه بأنه " مجموع الوحدات الإدارية أيا كانت صورتها وعلى إختلاف مستوياتها الموجودة بالدولة، والتي تكون في مستوى أدنى من الحكومة القومية في الدولة الموحدة، ومن حكومة الولاية في الدولة الإتحادية."

كما عرف الحكم المحلي بأنه " عبارة عن هيئات منتخبة من طرف مجموع الوحدات المحلية سواء كان انتخاب يشمل جميع أعضائها أو غالبيتهم، هذه الهيئات تعهد إليها الإدارة المركزية الإظطلاع بإدارة كل أو بعض المرافق المحلية.

ويمكن تعريفه أيضا بأنه" المناطق المحددة التي تمارس نشاطها المحلي بواسطة هيئات منتخبة من سكانها المحليين تحت رقابة و إشراف الحكومة المركزية."[2]

بعد هذا التمهيد عن الحكم المحلي الرشيد وتعريف الحكم المحلي سوف نتطرق إلى تعريف الحكم المحلي الرشيد تعريفا مبسطا بغية نزع الغموض الذي يكتنف هذا المفهوم.

في إطار المفهوم العام لأسلوب الحكم تشير الدراسات المعاصرة حول اللامركزية إلى مفهوم أسلوب الحكم المحلي فيعرفه " land ell and mills " بأنه عبارة عن إستخدام السلطة السياسية وممارسة الرقابة على المجتمع المحلي من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

1 وفاء معاوي، **مرجع سابق** ، ص218.

2 عبد الرزاق الشيخلي، **الإدارة المحلية دراسة مقارنة**، (الأردن: دار الميسرة للنشر والتوزيع و الطباعة، 2001)، ص ص 19- 20.

أما" charlick " فيرى بأنه الإدارة الفعالة للشؤون العامة المحلية من خلال مجموعة من القواعد المقبولة كقواعد مشروعة بغية دفع وتحسين القيم التي ينشدها الأفراد والمجموعات في المجتمع المحلي.[1]

أما فيريل هايدي فيرى أن الحكم الرشيد يقتضي عمليا إلغاء الفصل التعسفي بين الدولة والمجتمع، وبدلا من ذلك لابد من خلق مجموعة من القواعد لتنسيق العمل فيما بين هذه الفواعل المكونة للدولة وتقوم الدساتير والقوانين واللوائح الإدارية بتكريس تلك القواعد المنظمة للعلاقات بين الدولة والقطاع الخاص من أجل تحقيق التنمية المحلية.[2]

ومن خلال هذا التعريف يتضح لنا الأهمية البالغة التي يكتسبها مفهوم الحكم المحلي الرشيد نظرا لكونه يهتم بمختلف الجوانب والقطاعات كما أنه يساهم في تطوير وتعزيز الخدمات وكذلك يساهم في تلبية وتحقيق الحاجيات المحلية ومنه تحقيق التنمية المحلية.

ومن خلال هذه القوى التي يوضحها فيريل هايدي يتضح لنا أن نجاح الحكم المحلي الرشيد يقتضي وجود تعاون وتكامل بين الفواعل الثلاث فالتغير يكون بالتعاون بين القمة والقاعدة على المستوى المركزي و على المستوى المحلي.

الشكل رقم (04) يوضح التكامل بين الدولة، القطاع الخاص، والمجتمع المدني:

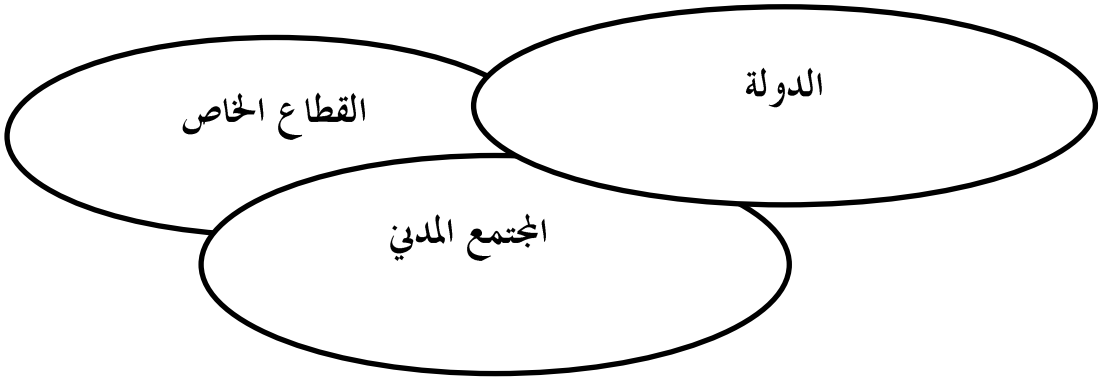

المصدر: زهير عبد الكريم الكايد

1 وفاء معاوي، **مرجع سابق** ، ص38 .

2 أمينة فلاح، **مرجع سابق** ، ص 51.

وقولنا أن الحكم الرشيد يقتضي التعاون بين القطاعات كون القمة والقاعدة مرتبطتان فصلاح القاعدة هو الأساس، لأن القاعدة هي التي تمثل الأكثرية بينما القمة تمثل الأقلية، وصلاحهما يعني الوصول إلى الحكم الرشيد.[1]

وهناك كلمة قيمة للأمين العام السابق للأمم المتحدة السيد " كوفي عنان " يرى فيها أن الحكم الرشيد إنجاز ونتيجة في حد ذاته، والحكم الرشيد لا يمكن فرضه من طرف الدولة أو المنظمات الدولية ومهما خصصت الدولة من مبالغ مالية، وتمويلات كبرى، وخلقها لقاعدة معلوماتية متطورة، إلا أن كل هذه الآليات من دون دولة القانون، والإدارة القوية الواضحة، والسلطة الشرعية، التي تستجيب للإجراءت والطموحات الشعبية، لا يمكنها أن تمهد الطريق لتحقيق التنمية الشاملة على مستوى الدولة والتنمية المحلية على المستوى المحلي.[2]

ومن خلال هذا يتضح لنا الترابط الوثيق بين الحكم الرشيد والتنمية المحلية حيث لا نستطيع التحدث عن وجود تنمية محلية في ظل غياب الحكم الراشد.

وبناء على ماسبق نستطيع القول أنه وجب على الدولة الجزائرية الإنتقال إلى أسلوب الحكم الرش ي سواء على المستوى المحلي أو على المستوى المركزي الأعلى من أجل تطوير التنمية المحلية ومن أجل إتصاف الحكم المحلي بصفة الرشادة وذلك من خلال إنصاف الحكم وتميزه بمجموعة من الخصائص والميزات من بينها المشاركة، المساءلة، الشرعية، الكفاءة والفعالية، الشفافية، الإستجابة.. . إلخ) وهذه الخصائص قد تم شرحها سابقا.

وعند تطبيق هذه الخصائص والمعايير نستطيع التحدث عن حكم راشد وتنمية محلية فعالة. وبصفة عامة يمكن القول أن أسلوب الحكم الرشيد يقوم على ثلاثة أبعاد أساسية تتمثل **في:**

1- **الأداء:** ويشير إلى مسؤولية الأجهزة المحلية عن إدارة الموارد العامة المحلية بكفاءة وفعالية وتقديم الخدمات العامة للمواطن.

1 زهير عبد الكريم الكايد، **مرجع سابق** ، ص 149 .

2 **مرجع نفسه**، ص17.

2- **المشاركة:** بمعنى مشاركة المواطنين سواء أكان أفرادا أو جماعات في عملية صنع القرار المحلي من خلال آليات من شأنها تحسين وتطوير أداء الأجهزة المحلية المنتخبة.

3- **الشراكة:** وتكون بين الأجهزة المحلية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في إنتاج السلع وتقديم الخدمات على المستوى المحلي.[1]

وعند تحقيق هذه الثلاث أبعاد على مستوى الحكم المحلي نستطيع التحدث عن أسلوب الحكم الراشد يساهم في تعزيز التنمية المحلية على المستوى المحلي في الجزائر.

المطلب الثالث: التنمية المحلية عن طريق المشاركة المجتمعية

لقد غدا لمفهوم مشاركة المجتمع دور متزايد الأهمية في فلسفة التنمية المحلية، خاصة بعد ما فرضه الوضع القائم في البلدان المتخلفة من إستحالة تنميتها بنفس الطريقة التي حدثت في المجتمعات المتخلفة أن تتطور بنفس التدرج الذي حدث في المجتمعات المتقدمة، وذلك لأنه من المستحيل على البلدان المتخلفة أن تتطور بنفس التدرج الذي عرفته البلدان المتقدمة في مجال التنمية وذلك لتباين الظروف الإقتصادية، الإجتماعية، الثقافية، وحتى التاريخية بين المجتمعين.

لقد كشفت الدراسات العلمية التي أجريت على السياسات التنموية في الدول المتخلفة أن سبب فشلها يعود أساسا إلى إهمال القائمين عليها مفهوم المشاركة المجتمعية من طرف الأفراد المحليين في نشاطات التنمية المحلية القائمة في مجتمعهم، وقد أكدت هذه الدراسات على الفعالية الكبيرة التي تحققها مشاركة الأفراد المحليين في إنجاح المشروعات التنموية وتحقيق الأهداف المنتظرة منها.[2] وسوف نقوم بتقديم تعريفين لمفهوم المشاركة المجتمعية هما:

1 - المشاركة المجتمعية هي محصلة الجهود التي يقوم بها المواطنون لمساعدة السلطات الحكومية في تنفيذ ونجاح المشروعات والأنشطة المختلفة داخل مجتمعاتهم المحلية أو أنها إدراك المواطنين لحقيقة قضايا ومشاكل مجتمعهم وإشتراكهم في البحث عن الحلول وإبداء الأراء فيما يقترح من قرارات بشأنها.

---

1 حسن العلواني، **اللامركزية في الدول النامية من منظور أسلوب الحكم المحلي الرشيد، في الحكم الرشيد والتنمية في مصر**،(القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2006)، ص86.

2 محمد خشمون، **مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية: دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية قسنطينة** ، أطروحة دكتوراه ،(جامعة قسنطينة :كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، ، 2011)،ص 119.

2- المشاركة المجتمعية هي عبارة عن مجموعة من الأنشطة التطوعية التي يقوم بهاالمواطنون إما بصفة منفردة أو مشتركة مع الأجهزة الحكومية لتحسين أحوالهم وتحقيق مصالحهم بصفة عامة وشاملة وذلك إما بدافع ذاتي أو إستجابة لمقترحات من خارج

3- المجتمع المحلي، أو أنها إسهام المواطنين بدرجة أو بأخرى في صنع وتنفيذ السياسات المحلية سواء بجهودهم الذاتية أو بالتعاون بين المؤسسات الحكومية المركزية والمحلية. وعليه ومن خلال هذين التعريفين يتضح لنا أن مفهوم المشاركة المجتمعية مفهوم هام جدا نظرا لتعلقه بجانب الأفراد الذين يعتبرون محور عملية التنمية المحلية.

كما أن المشاركة المجتمعية قد تبدأ من القاعدة إلى القمة أو العكس وهي نتاج علاقة تأثير وتأثر متبادل بين القمة (السلطة المركزية) و القاعدة المجتمعات المحلية).[1]

إن مشاركة الأفراد المحليين في التنمية المحلية، يرتبط أساسا بتحقيق حاجاتهم الأساسية وتلبية مطالبهم المتجددة، فالمشاركة المجتمعية تعتبر حقا لأفراد المجتمع وواجبا عليهم في الوقت نفسه فهي حق تقتضيه الديمقراطية، ومبادئ حقوق الإنسان، التي تعطي الحق للأفراد في المشاركة والمساهمة في مختلف مناحي الحياة.[2]

وتتم مشاركة الأفراد المحليين في أعمال التنمية المحلية في مستويات عديدة، حيث تختلف طبيعة ودرجة هذه المشاركة وأشكالها من مجتمع لآخر حسب طبيعة النظام السياسي السائد فيه وحسب البناء الإجتماعي الذي يميزه، فالتشريعات القانونية والإدارية التي تتبعها كل دولة هي التي تنظم شكل المشاركة ونوعيتها. ويمكن تقسيم المشاركة المجتمعية في التنمية المحلية إلى مستويين رئيسين هما:

1- المشاركة على المستوى الفردي: وذلك من خلال المشاركة الفردية للأفراد عن

طريق المساهمات الفردية وتتبع هذه المشاركة من حرص الفرد على أداء واجبه فضلا عن شعوره بالإلتزام العميق بحقوق المواطنة.

1 بلال خروفي، **مرجع سابق** ، ص 59.

2 محمد خشمون، **مرجع سابق**، ص 121.

2- المشاركة على المستوى الجماعي: وتكون هذه المشاركة في هذا المستوى ذات فعالية وتأثير وأكثر تنظيم حيث تتم عن طريق تنظيمات شعبية ومؤسسات إجتماعية المجالس المحلية المنتخبة، الأحزاب السياسية، النقابات، النوادي، الجمعيات، ومختلف مؤسسات المجتمع المدني).[1]

وعند رؤية هذا الطرح تتضح لنا العلاقة الوطيدة بين المشاركة المجتمعية والتنمية المحلية وقد إتضح لدينا أن نوعية المشاركة ودرجتها تختلف حسب نوعية النظام السائد فإذا كان النظام السياسي السائد يتميز بالإنفتاح ويقوم على مبادئ الحكم الراشد من حرية رأي وتعبير، وعدالة، وغيرها من الخصائص، فإن درجة المشاركة المجتمعية سوف تكون كبيرة أما إذا كان النظام السياسي يتميز بالإنغلاق، وتضييق الحريات، وتكريس المبادئ الديمقراطية، فإن درجة المشاركة المجتمعية سوف تكون قليلة وضعيفة.

كما يبين لنا هذا الطرح أن المشاركة المجتمعية تنقسم إلى قسمين مشاركة فردية من طرف المواطنين، ومشاركة على مستوى المؤسسات المجتمعية.

وعلى العموم وبصفة عامة يمكن القول أن المشاركة المجتمعية تساهم في تفعيل التنمية المحلية عن طريق مجموعة من المبادئ والمقترحات ولقد أشار " دوباي " من خلال دراسته التي أجراها على التنمية في بلدان العالم الثالث إلى أهمية المشاركة المجتمعية في التنمية المحلية وحتميتها وذلك في كونها:

1- تعمل على تناسب الخدمات التي تقدمها للسكان المحليين مع إحتياجاتهم التي حددوها بأنفسهم.

2- تتيح الفرصة لمختلف فئات المجتمع للمساهمة في التنمية المحلية ، مع زيادة تماسك أفراد المجتمع وتعاونهم

3-. تجسيد مبدأ الديمقراطية وتكريس اللامركزية في إدارة الشؤون المحلية.

4- زيادة الوعي الإجتماعي للأفراد وتدعيم الرقابة الشعبية على المشاريع المحلية.

5-. تظافر الجهود الحكومية والمحلية لتحقيق الأهداف المنشودة على المستوى المحلي والوطني. وعند رؤية دراسة المفكر " دوباي " على دول العالم الثالث تتضح لنا أهمية المشاركة المجتمعية في التنمية المحلية وأنها

7- تساهم في تطوير التنمية المحلية من خلال عدة آليات وطرق من أهمها التعاون والتكامل بين الجانبين المركزي والمحلي.[2]

1 محمد خشمون، **مرجع سابق**، ص ص123-124.

2 **مرجع نفسه**، ص 120.

خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل نستنتج أن واقع الحكم الراشد والتنمية المحلية في الجزائر واقع متدهور ومضطرب وهذا يظهر لنا من خلال دراسة بعض مؤشرات الحكم الراشد وتطبيقها على واقع الدولة الجزائرية. حيث ومن خلال دراستنا لهذه المؤشرات (الإستقرار السياسي، فعالية الحكومة، مكافحة الفساد) اتضح لنا التغير والتحول في مؤشر الاستقرار السياسي حيث إستطاعت الجزائر الخروج من الأزمة الأمنية التي كانت تعاني منها، أما عن مؤشر فعالية الحكومة فالدولة الجزائرية لازالت تعاني من مشاكل عديدة في هذا الجانب، أما عن مؤشر مكافحة الفساد فيظهر لنا إنتشار الفساد في جوانب عديدة.

أما عن التنمية المحلية فنلاحظ العجز الذي تعاني منه الولاية والبلدية باعتبارهما الهيئتان اللتان تمثلان السلطة المركزية على المستوى المحلي بالنظر إلى عدة ظروف و اعتبارات في مقدمتها التفوق الكبير للسلطات المركزية على المحليات، بالإضافة إلى عدم الاستقلالية المالية التي تجعل الجماعات المحلية رهينة الوصاية في كل قراراتها، هذا دون التحدث عن المادة 57 من قانون البلدية الجديد التي تلزم جميع مداولات البلدية بتأشيرة الوالي وهو ما يعتبر حقا تقييدا كبيرا في صلاحيات ومسؤوليات رئيس البلدية.

خاتمة

توّصلنا من خلال دراستنا لموضوع الحكم الراشد كآلية لتفعيل التنمية المحلية في الجزائر ، إذ أنّ مفهوم الحكم الراشد يرتبط بممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية في الدول، وظهر موازاة مع التنمية، فهو يقوم على مبادئ وأسس عدة، أبرزها المشاركة، الشفافية، حكم القانون، المساءلة، كما تتدخل أطراف من أجل تفعيله والمتكونة من الدولة، القطاع الخاص والمجتمع المدني.

تعتبر عملية تسعى من خلالها الدول للإرتقاء بالوسط الإجتماعي لمواطن بها، فهي إذًا تعتبر على رأس أولويات السياسات المنتهجة بواسطة الجماعات الإقل بية التي عهد إل بها بصلاح يات تنمو ية كثيرة ومتعددة، وفي مختلف المجالات، وهذا سع ي منها لتلبية الطلب المحلي المتزايد فالوحدات المحلية هذه تعتبر كهمزة وصل بين الدولة والمواطن، كما أنها وعاء اللامركزية.

تبين لنا من خلال دارسة الجزائر، أن الآليات والأسس التي يرتكز عليها الحكم الراشد ليست محققة إلى حد بعيد أو غ ير مكتملة حتى على مستوى النصوص (كالانتخاب، الحق في إنشاء الجمع يات و الأحزاب السياسية)، ناه ي عن الواقع المعيشي.

تعترض من جهة أخرى لق يام الحكم الراشد إشكالات عدّة، تحد من تطبيقه أبرزها غ ياب التداول على السلطة، أزمة المشاركة السياسية وانتشار الفساد بشتى أنواعه، وعلي كان لزاما على الدولة أن تجد سبلا لتفعيله، من خلال تفع ي الأداء التنموي ، وهذا لا يكون إلاّ بإشراك المواطن في اتخاذ القرار على المستوى المحلي، وحتى يتسنى له ذلك وجب توطيد العلاقة بينه وبين الإدارة والعمل على إصلاحها.

يلاحظ من زاوية بحث مختلفة أنه، ومن أجل النهوض و إعادة بعث التنمية المحلية في الجزائر، يستوجب إتباع استراتجيات فعّالة وجديدة كي تلبي حاج يات المواطن وفي هذا الصدد، تسعى الدولة إلى إعادة بعث الاستثمار المحلي، وذلك في شتى القطاعات سواء الصناعية منها أو السياحية أو الفلاحية ،وكذا منح العقار الصناعي للخواص من أجل تشجيع الإستثمار، كما وجب عليها استحداث نظم ووسائل جديدة من أجل الحصول على تنمية تتماشى مع العصر وهذا من خلال تكييف المنظومة القانونية، وعصرنة الإدارة من شأنها تخفيف العبء على المواطن دون نس يان دور القطاع الخاص الذي يعتبر طرف في تفع ي الحكم الراشد والتنمية المحلية.

يستنتج مما سبق أن التنمية المحلية والحكم الراشد مفهومان مترابطان يمكنهما السير معا إذا وفرت لهما متطلباتهما المذكورة سلفا، فعلى الدولة الجزائرية العمل على تكريس آليات الحكم الراشد وتطبيقها على أرض الواقع من أجل تنمية وطنية شاملة.

وفي نفس السياق ونظرا لوضع وحقيقة التنمية المحلية في ظل حكم راشد، فإنه من الضروري إيجاد حلول جادة لدفع عجلة التنمية المحلية ومن ثمة وطنية شاملة ومستديمة، قمنا بتحديد بعض التوصيات والمقترحات التي نراها مناسبة بأن تعيد توازن بين التنمية المحلية والحكم الراشد:

- النهوض بالعامل البشري، أصبح ضرورة ملحة لكافة الهيئات والمنظمات العالمية وبالتالي أصبح ينظر إليه كقيمة مضافة وتحقيق ناتج وطني وليس عبء اجتماعي ملقى على المنظمة الإدارية.
- تثمين الثروات المحلية، إذ يعتبر هذا الجانب هام من شأنه أن يساهم كثيرا في دعم الموارد المحلية الداخلية، فالبلديات مطالبة بالإستغلال الأمثل لمواردها من جهة والالتزام بالصرامة والرشاد في الإنفاق من جهة أخرى.
- تنمية متعددة الأوجه وتكون بمراعاة خصوصية كل منطقة.
- ضرورة تحديد المشاريع ذات الأولوية وتفهم من ذلك تشخيص حاجيات السكان في التعليم والصحة والسكن والشغل وفي بناء المدارس، وتوفير السكن الاجتماعي.
- تعزيز المشاركة الشعبية على المستوى المحلي و إشراك المواطن في مشاريع التنمية بوساطة من المجتمع المدني.
- توفر مجتمع مدني فعال و يكمن ذلك في قدرته على تأطير المواطنين للعمل التطوعي والمشاركة في التنمية الحقيقية للبلاد فما هو مطلوب من المجتمع المدني في الجزائر هو السماح لهذه الجمعيات ودعمها بكافة الوسائل نحو ه يكلة الفرد وهذا بهدف إشراك المواطن في العمل المشترك في تنفيذ المشاريع مع الأجهزة الرسمية في إطار صنع السياسات المحلية وإضفاء الرقابة والمشاركة في تنفيذ المشاريع.
- مجابهة البيروقراطية وذلك بالقضاء على الفساد الإداري الذي يشمل أغلب المرافق الإدارية وذلك بتبسيط الإجراءات للمواطنين والسعي نحو توطيد العلاقة بين الإدارة والمواطن.

- تشجيع الشراكة والتعاون بين الجماعات الإقليمية(بين البلديات) بهدف خلق مشاريع وأنشطة ذات فائدة عامة، قصدا لدفع بعجلة التنمية المحلية.
- اعتماد المنهج التشاركي في إعداد المخطط التنموي بما في ذلك المخطط الاقتصادي.
- يساعد تبني الحكم الراشد في الإدارة العمومية على تجديد مستمر لأنماط تسييرها في إطار جماعي شفاف مبني على المشاركة وقائم على التنسيق في وضع أهداف الإدارة وفي محاولة بلوغ هذه الأهداف.

نأمل أن تلقى هذه التوصيات قبولاً عملياً من طرف الفاعلين في الموضوع من باحثين وهيئات متدخلة في هذا المجال، غير أن أهداف المذكرة هذه تبقى محدودة الفعالية إن لم تلقى إرادة سياسية من طرف الجهات السياسية في الدولة، نقصد بذلك الحكومة والوزارت المعنية.

و في الأخير يمكن القول أن مستقبل التنمية في الجزائر ليس مرتبط ارتباطا مباشرا بآليات و مؤشرات الحكم الراشد بقدر ماهو مرتبط أولا بذهنية النخب الحاكمة من جهة ، و مدي الفهم لأبجديات العمل الحزبي المعرض خصوصا من جهة ثانية، على أساس أن محاولة تطبيق الحكم الراشد في سبيل تفعيل مسارات التنمية المحلية و المستدامة تقع المسؤولية الأولى على عاتق النخب الحاكمة، لكن قبل تجسيدها على أرض الواقع لا بد من تجسيد أفكار الحكم الراشد و التنمية في أذهان النخب الحاكمة أولا و قبل كل شيء" **فالتنمية الميدانية تقتضي تنمية ذهنية بالأساس"** و إذا كانت الأحزاب السياسية عامة و أحزاب المعارضة خاصة بدورها تحتاج لتنمية، فكيف يمكننا أن نطلبها بتقديم مشروع تنموي للبلاد....؟؟

و بالتالي " **فتحقيق التنمية المحلية و المستدامة في الجزائر و تجسيدها على أرض الميدان يمر أولا عبر تغيير ذهنية النخب الحاكمة و تحسين الأداء السياسي للأحزاب عامة، ثم مدى قناعة الطرفين بأليات الحكم الراشد".**

القرآن الكريم :

1. سورة الكهف، رقمها **18**،مكية،الأية 10.
2. سورة النساء، رقمها**04**،مدنية،الأية06.

المعاجم و القواميس:

1. الرازي أحمد بن فارس بن زكريا ، **معجم مقاييس اللغة** ، بيروت : دار الكتب العلمية ،2008.
2. مجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط**،ط4،مكتبة الشروق الدولية،2004.
3. محمد بن مكرم جمال الدين ،**لسان العرب**،مجلد 6،بيروت : دار صادر.

الكتب :

أولا:بالغة العربية:

1. بعلي محمد الصغير ، **القانون الإداري** ، عنابة:دار العلوم و النشر و التوزيع.
2. بوحوش عمار ،محمد محمود الذنيبات ،**مناهج البحث العلمي و طرق إعداد البحوث** ، الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية ،1995.
3. بوضياف أحمد ، **الهيئات الإستشارية في الإدارة الجزائرية**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1989.
4. بوضياف عمار ، **الوجيز في القانون الإداري**، الجزائر: دار ريحانة، د سن.
5. حجاب محمد خير ، **الإعلام والتنمية الشاملة**، ط. 2، دار الفجر للنشر و التوزيع: القاهرة، 2000.
6. حسن كريم ،**مفهوم الحكم الصالح** ،بيروت: مركز دراسات البحوث العربية،2013.
7. الخشت محمد عثمان ، **المجتمع المدني**، شركة الأمل للطباعة والنشر، 2001.
8. دويدري رجاء وحيد ، البحث العلمي أساسياته النظرية و ممارسته العلمية،دمشق : دار الفكر ،2000.

9. الشطي إسماعيل و آخرون، **الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية** ، بحوث و مناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز الدراسات العربية،بيروت : مركز الدراسات العربية،2004.

10.الشيخلي عبد الرزاق ، **الإدارة المحلية دراسة مقارنة**، الأردن: دار الميسرة للنشر والتوزيع و الطباعة، 2001.

11.العلواني حسن ، اللامركزية **في الدول النامية من منظور أسلوب الحكم المحلي الرشيد، في الحكم الرشيد والتنمية في مصر**،القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2006.

12.غربي محمد وآخرون ،**التحولات السياسية وإشكالية التنمية**،الجزائر:ابن النديم للنشر والتوزيع،2014.

13.غربي محمد ، **الديمقراطية و الحكم الراشد: هانات المشاركة السياسية و تحقيق التنمية** ، دفاتر السياسة و القانون ، جامعة الشلف ، أفريل 2011.

14.فريد بن يحي، **إنضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية**، الجزائر: شركة الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2009.

15.كايد زهير عبد الكريم ، **الحكمانية، قضايا وتطبيقات**، القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003.

16.مقري عبد الرزاق، **الحكم الصالح وآليات مكافحة الفساد**،الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

ثانيا: اللغة الأجنبية:

1-HIRECM Nawal et OUDJAMA Ibrahim, «Economie de Rente et Pauvreté en Algérie», Revien journale of Economic @ Financial Resarch, Issue 4, University of oum EL Bouaghi, December 2015.

المذكرات والرسائل و الأطروحات :

1. أسياداش فريد، **الحكم الراشد في الجزائر في ظل الحزب الواحد و التعددية الحزبية** ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 2014.
2. أزوال يوسف، **الحكم الراشد بين الأسس النظرية و أليات التطبيق دراسة حالة واقع التجربة الجزائرية** ، رسالة ماجستير, جامعة :كلية العلوم السياسية ،2009.
3. بدة عيسى، **مالية البلدية وانعكاساتها على التنمية المحلية** ، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر :كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2008/2007.
4. بركات سليم ، **الحكم الراشد من منظور الآلية الافريقية لتقييم من طرف النظراء**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر:كلية الحقوق، 2008.
5. بركات كريم ،**مساهمة المجتمع المدني في حماية حقوق الإنسان**، مذكرة ماجستير،جامعة بومرداس :كلية الحقوق والعلوم التجارية، 2005.
6. بروسيي رضوان ، **الدمقرطة والحكم الراشد في إفريقيا : دراسة في المداخل النظرية و الأليات و العمليات و مؤشرات قياس نوعية الحكم** ، رسالة ماجستير ، جامعة باتنة : كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2009.
7. بكوش ابتسام، **الحكم الراشد و دوره في تحقيق التنمية المستدامة – حالة الجزائر** ، مذكرة ماستر ، جامعة تلمسان :كلية العلوم الاقتصادية ، 2016.
8. بن عبد العزيز خيرة ،**الحكم الراشد بين الفكر الغربي و الإسلامي** ، أطروحة دكتوراه ،جامعة باتنة :كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2014.
9. بن نعوم عبد اللطيف، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية) دراسة حالة الجزائر**، رسالة الماجستر، .جامعة معسكر: كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، 2016 .
10. تقية عائشة ، **اهمية الحكم الراشد في تفعيل الأداء داخل الجماعات المحلية في الجزائر 2004–2014 دراسة حالة بلدية درين** ، مذكرة ماستر ، جامعة خميس مليانة :كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2015 .

11.حسين عبد القادر.**الحكم الراشد في الجزائر و إشكالية التنمية**، مذكرة ماجستير،جامعة تلمسان :كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2012 .

12. حملاوي عبد الحق، **الأليات السياسية لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية من منظور الحكم الراشد تجربة الجزائر "1999–2007"**، مذكرة ماستر ، جامعة بسكرة : كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2013.

13. خروفي بلال ، **الحوكمة المحلية ودورها في مكافحة الفساد في المجالس المحلية : دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير،جامعة ورقلة: كلية الحقوق و العلوم السياسية ،2012 .

14.خشمون محمد ، **مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية** ،اطروحة دكتوراه ،جامعة قسنطينة :كلية العلوم الانسانية و العلوم الاجتماعية، 2010 / 2011.

15.خشمون محمد ، **مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية: دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية قسنطينة**، أطروحة دكتوراه ، جامعة قسنطينة: كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية،2011.

16.شعبان فرح، **الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام و الحد من الفقر دراسة حالة الجزائر (2000–2010)**، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر : كلية العلوم الإقتصادية،2012.

17.شويح بن عثمان ، **دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية** ، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان :كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2011/2010.

18.عرباوي مصعب ، **واقع الحكم الراشد في الدول العربية دراسة تحليلية و في المؤشرات السياسية و الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماستر ، جامعة بسكرة : كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2015 .

19.عريبي نور الهدى ، **دور الحكم الراشد في الشأن المحلي –دراسة ميدانية ببلدية حمام الضلعة** ،مذكرة ماستر ،جامعة المسيلة :كلية الحقوق و العلوم السياسية، **2017**.

20.عزيزي عثمان ، **دور الجماعات و المجتمعات المحلية في التسيير و التنمية**، رسالة ماجستير،جامعة قسنطينة ،كلية علوم الارض و الجغرافيا و التهيئة العمرانية، 2008

21.عيسو فهيم، **اشكالية العلاقة بين التنمية و الحكم الراشد في الجزائر (2011–2016)** ،مذكرة ماجستير،جامعة بجاية :كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2017.

22.الغول وهيبة، **انتخابات الرئاسية في الجزائر(دراسة في المسار و التداعيات)**، مذكرة الماستر ، جامعة بسكرة : كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2014.

23. فريمش مليكة ، **دور الدولة في التنمية: دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه ، جامعة قسنطينة: كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2012.

24.لعجال ليلى ، **واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي**، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010.

25.مجدل عمار ،**أساليب تفعيل الحكم الراشد و التنمية المحلية دراسة حالة الجزائر(1999–2014)**، مذكرة ماستر ،جامعة المسيلة : كلية الحقوق و العلوم السياسية ،2015.

26. هادي زهرة ، **سياسة الحكم الراشد و أثره في التنمية المحلية في الجزائر**،مذكرة الماستر ، جامعة الجلفة:كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2018.

27.هشام عبد الكريم، **المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية في الجزائر (1989–1999)**، مذكرة ماجستير ،جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية ،2006.

28.يحياوي حكيم ، **دور المجالس المنتخبة في التنمية المحلية دراسة مقارنة بين بلديتي ورقلة وغرداية 2007–2011**، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة :كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011.

29. يحياوي حكيم ،**دورالمجالس المنتخبة في التنمية المحلية**، رسالة ماجستير ، جامعة ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2010 /2011.

*30.*يخلف محسن ، **دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية** ،مذكرة ماستر ،جامعة بسكرة :كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013 /2014 .

المجلات :

1. بن شعيب نصر الدين و الشريف مصطفي ، **الجماعات الإقليمية ومفارقات التنمية المحلية في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد 10، 2012.

2. بن عبد العزيز خيرة ، **دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الإداري وتحقيق متطلبات الترشيد الإداري**، مجلة المفكر، العدد8، د س ن

3. بوبوش محمد ، **الحكامة و التنمية العلاقة و الإشكالية، المجلة الدولية** ، العدد3 ،مراكش، 2007.

4. بوطيب الناصر ،بوحنية قوي ،**الإصلاحات السياسية و إشكالية بناء الحكم الراشد في الدول المغاربية** ،مجلة الابحاث و الدراسات ،العدد 4 ،ورقلة ،ديسمبر2014.

5. حسن كريم، **الحكم الصالح ومعاييره، مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 309، بيروت ،2004 .

6. ريغي هشام، **تداعيات الأزمة النفطية الراهنة على الجزائر و أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ترقية الصادرات الصناعية التحويلية**، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية، العدد 5، أم البواقي، جوان 2016.

7. سايح بوزيد ، " **سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية** "، مجلة الباحث، العدد 10، 2012.

8. عبد الرزاق مولاي لخظر و بونوة شعيب ، **دور القطاع الخاص في التنمية الإقتصادية في الدول النامية دراسة حالة الجزائر**، مجلة الباحث، العدد 7، 2010.

9. عزي الأخضر ، جلطي غائم ، قياس **قوة الدولة من خلال الحكم الراشد– إسقاط على تجربة الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 21، مارس 2005.

10.عزيوي هندة، **الجهود العربية و الدولية لمكافحة الفساد من منظور قانوني**، مجلة البحوث و الدراسات الإنسانية، عدد 12، سكيكدة ، 2016.

11.عشي علاء الدين ، **النظام القانوني للبلدية في الجزائر**، مجلة الفقه والقانون، العدد2، 2012.

12.علي معابدة آدم نوح ، **مفهوم الفساد الإداري ومعاييره في التشريع الإسلامي –دراسة مقارنة**، مجلة جامعة دمشق، العدد 2، 2005.

13.عيساوي نصر الدين، **تقلبات أسعار المحروقات و أثارها على الاقتصاديات الريعية(دلراسة حالة الاقتصاد الجزائري)**، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية، العدد 5، أم البواقي، جوان 2016.

14.لعجال أعجال محمد لمين، **إشكالية المشاركة و ثقافة السلم**، مجلة العلوم السياسة، العدد12، ، بسكرة، نوفمبر 2007.

15.مولاي أحمد إبراهيم ، "**أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية** ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد2، 2008.

16.ناجي بن حسين ، **التنمية المستدامة في الجزائر: حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي الى تنويع الاقتصاد**، مجلة الاقتصاد و المجتمع، ع5 ، قسنطينة ، 2008.

17.ناجي عبد النور، **دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر (دراسة حالة الأحزاب السياسية)**، مجلة الفكر، العدد 3، بسكرة، فيفري 2008.

الملتقيات و التقارير:

1. بارة سميرة و سالمة ليمان، تفعيل دور البرلمان في تحقيق حكم شفاف: نحو مؤسسات سياسية للبرلمان الجزائري، **مداخلة ألقيت في إطار الملتقى الدولي حول التطوير البرلماني في الدول المغربية**،جامعة ورقلة، يومي 15 و 16 فيفري 2012.

2. بشير مصطفى، **الأداء المتميز للحكومات من خلال الحكم الصالح والإدارة الرشيدة**، الملتقى العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، 09/08 مارس2005.

3. خليفة محمد،**إشكالية التنمية والحكم الراشد في الجزائر**،مداخلة،كلية الحقوق، جامعة جيجل، بدون صفحة.

4. دندن جمال الدين ، **الحكم الراشد كأداة لتدعيم إصلاح مالية الجماعات المحلية**، مخبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية ، جامعة البليدة2 .

5. عكا نسيمة ، **دور الحكم الراشد في التنمية**، الملتقى الدولي حول الحكم الراشد

6. علة مراد ، **الحوكمة و التنمية البشرية مواءمة و تواصل** ، مداخلة مقدمة الى الملتقى الوطني حول التحولات السياسية و إشكالية التنمية في الجزائر واقع و تحديات ، جامعة الشلف ، 16-17 ديسمبر 2008.

7. عليوة جمال، **التجربة التعددية الموريتانية كمدخل لاحتواء الفساد السياسي و بناء الحكم الراشد في موريتانيا**، مداخلة ألقيت في إطار الملتقى الوطني حول الفساد السياسي و الحكم الراشد في إفريقيا، تلمسان، يومي 07 و 08 ماي 2007.

8. العياشي عنصر، **المجتمع المدني المفهوم والواقع: الجزائر أنموذجا**، ورقة مقدمة لمؤتمر المشروع القومي والمجتمع المدني ، جامعة دمشق، سوريا، 7-12 ماي، 2000.

9. قوي بوحنية، المجتمع المدني الجزائري: بين إديولوجيا السلطة والتغيير السياسي، مركز الجزيرة للدراسات، 13 مارس2014.

10. مغزيلي نوال، **أزمة المشاركة السياسية في الجزائر: بين شعف الوعي لدى الناخب و انعدام الثقة في المنتخب**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسية و الاقتصادية، منشور على الموقع الالكتروني التالي: http://democratic.de

المراسيم و القوانين :

1. الجمهرية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، ،الجريدة الرسمية ، العدد 15 ،**القانون رقم 06- 17** في 12 مارس 2006، المتضمن القانون التوجيهي للمدينة.

2. الجمهرية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، ،الجريدة الرسمية، عدد 14، **قانون رقم 06-01**، مؤرخ في 20 فيفري 2006، المتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته، صادر في مارس 2006.

3. الجمهرية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، **القانون العضوي 12-03**، مؤرخ في 12 جانفي 2012، عدد 50، صادر في 15 جانفي 2012.

4. الجمهرية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، **القانون العضوي رقم 12- 01**،المؤرخ في 18 صفر 1433، الموافق ل 12 جانفي 2012 ،المتعلق بالإنتخابات.

5. الجمهرية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،**المرسوم الرئاسي رقم 04-128**، المؤرخ في 29 صفر عام 1425 هـــ ، الموافق 19 أفريل سنة 2004. بمقتضى اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك بتاريخ 31 أكتوبر سنة 2003.

6. الجمهرية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون العضوي 16-10**، مؤرخ في 25 أوت 2016، عدد 50، صادر في 28 أوت 2016.

7. خطاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة للأمة يوم 15 أفريل 2011، التلفزيون الجزائري

التقارير:

1. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (undp)، مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم، شعبة التطوير الإداري وإدارة الحكم، مكتب السياسات الإنمائية، 1998.
2. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي ، **تقرير التنمية الإنسانية العربية2002**، خلق الفرص للأجيال القادمة
3. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002، الأردن: أيقون للخدمات المطبعية، 2002.

الفهرس

مقدمة

الفصل الأول:

التأصيل المفاهيمي للحكم الراشد و التنمية المحلية

الفصل الثاني:

إستراتجية تفعيل الحكم الراشد

في الجزائر

الفصل الثالث:

واقع الحكم الراشد و التنمية الحعليةفي الجزائر

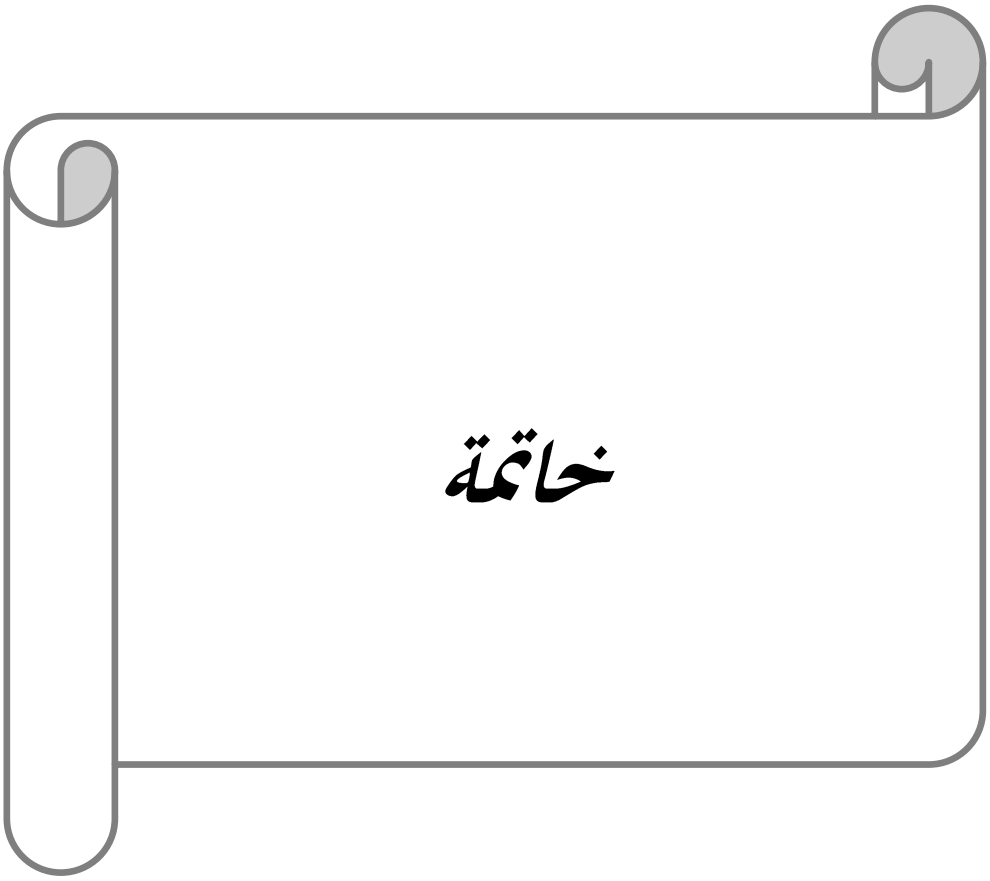

خاتمة

قائمة المصادر و المراجع

ملخص الدراسة